وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
المنشورات العلمية لجامعة المسيلة

كتاب بيداغوجي بعنوان

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919م - 1954 م

الدكتورة : سعدية بن حامد

منشورات جامعة المسيلة

ردمك: 978-9969-640-01-4 :ISBN

منشورات جامعة المسيلة

الجزائر – (المسيلة)

اسم الكتاب: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919م-1954م

من إعداد: الدكتورة سعدية بن حامد

سلسلة المنشورات العلمية لجامعة محمد بوضياف المسيلة

الطبعة الأولى 1447هـ - 2025 م

عدد الصفحات: 161 صفحة

الإيداع القانوني: 01/2025

ردمك: 978-9969-640-01-4

الناشر: جامعة محمد بوضياف المسيلة

منشورات جامعة المسيلة

ردمك: ISBN: 978-9969-640-01-4

الدكتورة: سعدية بن حامد.

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919م-1954م

كتاب بيداغوجي موجه للسنة الثالثة ليسانس تاريخ

الطبعة الأولى: 2025

مقدمة:

أقدم هذا الكتاب البيداغوجي إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ، والذي ضمنته كل ما يتعلق بمقياس تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919-1954م وفق عروض التكوين ل.م.د، حيث حاولت أن أقدم هذا البرنامج لتزويد الطالب بكل المعارف والحقائق التاريخية في الفترة ما بين 1919-1954م.

فالجزائر مع بداية القرن العشرين عرفت سياسة فرنسية استعمارية لا تقل اضطهادا على سياستها المعهودة خلال القرن التاسع عشر، وقد تمثلت في إصدار سلسلة من القوانين الاستثنائية والإجراءات التعسفية في حق الجزائريين، وهذا تزامنا مع المستجدات على الصعيد العالمي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، فما كان على فرنسا إلا أن تسعى جاهدة لتهيئة الظروف لدخولها الحرب، ولا سيما أنها قامت بفرض التجنيد الإجباري على الجزائريين عام 1912م، من أجل ضمان مشاركتهم معها في الحرب مقابل تقديمها للكثير من الوعود خاصة فيما يتعلق بتحسين مستواهم الاجتماعي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما أسفرت عنه من نتائج، لاسيما تدهور الأوضاع بالجزائر جراء تسخير كل الطاقات والإمكانات البشرية والمادية الجزائرية لخدمة الحرب العالمية لصالح فرنسا، الأمر الذي جعلها تنتهج سياسة ذر الرماد في الأعين، تمثلت في قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م والذي لم يشف غليل الجزائريين، وكشفت عن الوعود الفرنسية المعسولة، كما كان لهذا القانون الدور الفعال في بداية العمل السياسي المنظم في الجزائر منتصف العشرينيات من القرن الماضي.

والظاهر أن الأوضاع بقيت على حالها الى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، أين قامت فرنسا بحل الأحزاب السياسية التي ترى خطرا في نشاطها، والأكثر من ذلك اعتقال ونفي زعماء الحركة الوطنية الجزائرية.

والجدير بالذكر أن هذا الفراغ السياسي استغله فرحات عباس لاسيما بعد نزول الحلفاء على شمال إفريقيا لقطع الطريق على الدعاية الألمانية، خاصة بعد اجتياح قوات هتلر العاصمة الفرنسية

باريس سنة 1940م، الأمر الذي ساهم في إصدار بيان الشعب الجزائري فبراير 1943م، الذي يعتبر قفزة نوعية في نشاط الحركة الوطنية.

إلا أن التطورات الحاصلة على الساحة السياسية العالمية والوطنية، كان لها الأثر البالغ على الصعيد الوطني، لاسيما ارتكاب الإجرام الفرنسي مجازر الثامن ماي 1945م في حق الشعب الجزائري الأعزل، الذي طالب بحقه في تقرير المصير بعد انتصار الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية، واقتنع حينها الجزائريون بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، حيث أضحى التفكير في العمل المسلح أكثر من ضرورة.

والظاهر أن اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954م كانت ضد الظلم والاضطهاد الاستعماري، وقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تحرر الشعب الجزائري من واحد من أبشع وأعتى الاستعمار الاستيطاني الذي عرفته الإنسانية في الفترة المعاصرة.

وفي الأخير أتمنى أن أكون بهذا الكتاب البيداغوجي قد قدمت مساهمة بسيطة لخدمة طلاب العلم والمعرفة خاصة في مجال العلوم الإنسانية، من خلال إثراء مكتبتنا بهذا النوع من المؤلفات.

الفصل التمهيدي:

خلفيات انبعاث الحركة الوطنية الجزائرية مطلع القرن 20م

1-الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م

تمهيد:

منذ سقوط الجزائر في يد فرنسا، وهي تسعى جاهدة بكل الطرق والأساليب من أجل إخضاعها، فلم تترك مجالا إلا وامتدت إليه فكانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، محاولة بذلك بسط نفوذها على جل الأوضاع (السياسية، القضائية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية) هذا من جهة، واستغلت الجزائريين في الحرب ضد جبهاتها من جهة أخرى، إضافة إلى كل هذا قامت هذه الأخيرة باحتفالات صاخبة لمرور مائة سنة على احتلال الجزائر دعت إليها الدنيا كلها.

1-الوضع السياسي:

لقد سنّت فرنسا قوانين إدارية مهدت لسياستها المجحفة لتطبيقها على أرض الواقع، ومن بين هذه القوانين قانون الأهالي, الذي صدر في فترة حكم الجمهورية الثالثة سنة 1871م بعد التمكن من القضاء على مقاومة المقراني والشيخ الحداد من نفس السنة، وقد تضمن جملة من التعليمات والأوامر الصادرة عن الضابط العسكري والمسؤولين الإداريين والجهات الموكل إليها النظر فيما يرتكبه الجزائريون من جنح، مع العلم أن ذلك من مهام المؤسسة التقليدية وهي القضاء, فعلى سبيل المثال فرض على الجزائري حمل رخصة تنقل من مكان لآخر داخل الجزائر، وإذا لم تكن بحوزته يعاقب...الخ[1]، وقد مكن هذا القانون من تحويل الجزائري إلى إنسان بدون حقوق، عليه فقط أن ينفذ وبطريقة عمياء وآلية أوامر المسؤول الإداري والأهلي[2]، ولقد لقي هذا القانون معارضة واستنكار حتى من الفرنسيين لبشاعته وعدم إنسانيته، فقد وصفه أحدهم قائلا: «إنه يمثل أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية، يمكن لقوة مستعمرة أن تسنه للضغط على رعاياها، ولكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره من بقايا ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش[3]، وقد ظل هذا القانون البغيض

---

[1]-Claude Collot : Les Institutions de L'Algérie Durant La Période Coloniale 1830-1962, Edition C.N.RS et O.P.U, Alger, 1987, p94.

[2]-Djilali Ben Amrane: L'Emigration Algérienne En France (passe, présent Devenir), Société Nationale D'édition et diffusion, 1983, Alger, p24.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص90.

مسلطا على الجزائريين منذ صدوره طيلة فترة الاحتلال، ومن القوانين أيضا قانون 19 ديسمبر 1900م, الذي أعطى للمعمرين قوة مراقبة ميزانية الجزائر، وشبكة الخطوط الحديدية والمواصلات والغاز والكهرباء، والإشراف على الأشغال العامة واستغلال موارد البلاد، والسلطة الكاملة على الجزائريين, وهو ما كان "نكبة قاسية" عليهم إضافة إلى تمتعهم بحق الانتخاب والتمثيل في المجالس النيابية والمالية والحكومية ومراقبتها، وقد كان بإمكان المعمرين أيضا الضغط على السلطات الاستعمارية لكي يحصلوا على القوانين التي تخدم مصالحهم الخاصة».[1]

هذا الوضع وجدت فيه الجزائر نفسها ومع مرور الزمن خاضعة لسلطتين: سلطة قانونية وهي سلطة باريس وسلطة فعلية هي الجزائر، أما سيدنا المعمر فإنه يمارس كلا السلطتين فهو فرنسي في باريس وجزائري في الجزائر، أما الجزائري فلا حول ولا قوة ولا سلطة له لا هناك ولا هناك في باريس غائب مهجور وفي الجزائر قاصر محجور.[2]

إضافة إلى ذلك سنت قوانين أخرى كقانوني التجنيد الإجباري في 02 فيفري 1912م الذي تضمن تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي باعتبارهم رعايا فرنسيين رغم المعارضة الشديدة من قبل الجزائريين، وما تلاه من قوانين اضطهادية أخرى كقانون حالة الطوارئ والرقابة[3]، والتي جعلت من الجزائريين يعيشون تحت رحمة الإجراءات الاستثنائية[4] على عكس الأوروبيين، رغم أنهم كانوا يشغلون معهم نفس المكان وهي الجزائر.

ونتيجة لكل هذا تخوفت السلطة الفرنسية منها، حيث ارتأت إلى إصلاحات نادى بها الكثير من ذوي الرأي في فرنسا خاصة بعدما تأزم الوضع في الجزائر، وقد تزامن ذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى ومشاركة الجزائريين فيها بالنفس والنفيس في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني.[5]

---

[1]– نفسه، ص ص 86–87.

[2]– فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها–ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1962، ص 108.

[3]– سعد الله: المرجع السابق، ص204.

[4]– نفسه، ص 186.

[5]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص216.

حاولت فرنسا مكافئة الجزائريين بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى تمثلت في إصلاحات 1919م، وذلك في إطار سياسة ذر الرماد في الأعين، ولا سيما أن قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م جاء كأنه يحمل الحلوة التي تقدم كتلهية للأولاد الصغار والمتضمن ما يأتي:

1- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي على القانون الإسلامي... وبشرط معرفة اللغة الفرنسية.

2- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع.

3- الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون (الأنديجينا).

4- لها حق وشراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.[1]

على الذين يجرى عليهم هذا القانون والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة، يجب أن يحصلوا على المؤهلات الآتية:

- الضباط أو الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي.
- معطوبو الحرب.
- الملاكون.
- التجار.
- المثقفون بالفرنسية وكذا ذوي الشهادات والحائزون على أوسمة والموظفون.
- أعضاء الغرفة التجارية والفلاحية.

كل هؤلاء لا يشترط أن يتجاوز عمرهم 25 سنة.[2]

ومن الحقائق الهامة عن قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م، أنه أكد الحاجز بين الجزائريين أنفسهم، بمعنى أنه كرس نوعين من الجزائريين الرعايا والمواطنون الذين رضوا بالدخول تحت أحكام

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص72.

[2]- ابن العقون: المصدر السابق، ص73.

القانون الفرنسي. إذن تعتبر هذه الإصلاحات نكسة على الأهالي، ولا سيما أملهم من المشاركة في الحرب لتقرير مصيرهم، خاصة بعد الوعود الكاذبة التي كانت تقدمها الحكومة الفرنسية في الوقت ذاته، كانت إصلاحات 1919م غير مرغوب فيها من طرف المعمرين فقابلوها بالرفض واعتبروها خطرا على مصالحهم وسطلتهم في الجزائر وكذا وخيمة العواقب، فكلا الطرفين الجزائريين والمعمرين سعيا إلى إفشال مفعولها والقضاء عليها وهو ما يوحي بأن سياسة الفرنسة والإدماج كانت لا تريد أن تترك للأهالي شيئا يتميزون به عن الأوروبيين.

ومنه فإن السياسة الفرنسية في الجوانب السالفة الذكر، قد اعتمدت على أسلوب الاضطهاد والقمع وإقصاء الأهالي، الذين جعلت منهم عنصرا منبوذا في وطنه بمنظومة إدارية وقانونية شرعت أساسا لخدمة مصلحة العنصر الأوربي كاملة، ولم تراعي منح حتى الحد الأدنى من الحقوق السياسية والمدنية للأهالي الذين يشكلون الأغلبية ويؤدون كل الواجبات.

2-الوضع القضائي:

عملت السلطات الفرنسية من بداية الاحتلال على إلغاء القضاء الإسلامي أو احتوائه على الأقل، وتقزيم دوره في حياة الأهالي ليحل محله النظام القضائي الفرنسي بنفس مؤسساته الموجودة في فرنسا، وقد لجأت إلى ذلك لاعتقادها أن العدالة عنصرا هاما من عناصر السيادة التي لا يمكن تركها في يد الأهالي، ولكن يتسنى لها فرض نظامها القضائي أجبرت فرنسا الأهالي على قبوله والاحتكام إلى مؤسساته.[1]

ولكنها عمليا وجدت صعوبات جمة في تطبيق ذلك، بسبب خصوصية المجتمع الجزائري الذي يختلف اختلافا كليا وصارخا مع الواقع الفرنسي، ولهذا تم اللجوء إلى أسلوب الإلغاء التدريجي، للقضاء الإسلامي والتثبيت المرحلي للمؤسسات القضائية الفرنسية في الجزائر، ولما كان القضاة الفرنسيون المكلفون بالنظر في قضايا الجزائريين يجهلون جهلا تاما طبيعة وخصوصية المجتمع

[1]- رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال 19م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999-2000، ص ص 75-90.

الجزائري، تم الاعتماد على مترجمين قضائيين يتقنون اللغة العربية لمساعدتهم، بمقتضى مرسوم 26 ديسمبر 1842م.[1]

أما القضاة المسلمون فلم يسمح لهم سوى بالنظر في الأحوال الشخصية للأهالي كالزواج والطلاق والإرث...الخ بموجب قانون 25 ماي 1892م[2]، حيث انتزعت منهم القضايا المدنية والجنائية تدريجيا، أما أحكامهم التي كانوا يصدرونها فقد كانت تخضع للاستئناف أمام غرفة "الاستئناف الإسلامية".[3]

وقد ظل القضاء الإسلامي تابعا لوزارة الحربية إلى أن جاء مرسوم 31 ديسمبر 1859م الذي جعله تابعا لوزارة العدل مثل القضاء الفرنسي.[4]

ومن جانب آخر وبغرض استكمال مشاريع التنصير والإدماج في منطقة القبائل أصدرت السلطة الفرنسية مرسوم 29 أوت 1874م، الذي ألغى العمل بالقضاء الإسلامي نهائيا بالمنطقة وحل محلها القضاء الفرنسي.[5]

وفي سنة 1902م تم إنشاء المحاكم الزجرية بسبب ثورة عين التركي التي اندلعت في نفس السنة، لتضاف إلى مجلس العقوبات " Cours Criminelles" الذي كان يقاضى أمامه الجزائريون قبل ذلك.[6]

ورغم قيام فرنسا بفرض هذه السياسة القضائية الظالمة، فإن الأهالي قد قاموا بعدم الاحتكام أما القضاة الفرنسيين، وهو ما يفسر قلة القضايا الأهلية المعروضة على المحاكم الفرنسية، وضخامتها في المحاكم التي يقاضي فيها قضاة مسلمون.[7]

ومن هنا يتبين لنا أن العدالة الفرنسية لم تنصف الجزائريين بعد أن حرموا من عدالتهم الإسلامية الخاصة بهم، التي كانت تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي الوحيدة

---

[1]– رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص76.

[2]-Claude Collot: op.cit, p 94.

[3]- Ibid, p179.

[4]- Charles Robert Ageron: Histoire Da L'Alger Contemporaine (1871-1919), P.U.F. paris, 1977, p504.

[5]- Charles Robert Ageron: op. cit, p506.

[6]– سعد الله: المرجع السابق، ج2، ص91.

[7] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص88.

التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري بهويته العربية والإسلامية، والدليل على ذلك الفشل الذريع الذي آلت إليه السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر طيلة فترة الاحتلال.

وكما يتضح أيضا أن هذه السياسة كانت في خدمة المصالح الاستعمارية استكمالا للسيطرة التي فرضت في المجالات الأخرى، لتحقيق فكرة الاندماج التي رأى المسؤولون الفرنسيون أنها تتطلب أيضا القضاء على المنظومة القضائية الإسلامية (الأهلية)، التي تجذرت في حياة الأهالي وأصبح لا غنى عنها.

3-الوضع الاقتصادي:

لقد كانت الجزائر قبل الاحتلال تتمتع باقتصاد زراعي تقليدي يتماشى ومتطلبات المجتمع آنذاك، ولكن بعد الاحتلال تغير نمط الاقتصاد الجزائري، إذ أصبح اقتصادا موجها من قبل سلطات الاحتلال بغرض خدمة مصالح الاقتصاد الفرنسي، والذهاب بعيدا في استغلال الجزائر أرضا وشعبا.

ولتحقيق هذه الأهداف شرعت السلطات الاستعمارية مباشرة بعد الاحتلال، في اغتصاب ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي في الجزائر، ونهب خيراتها ومواردها واحتكار كل الأنشطة الاقتصادية فيها من زراعة وصناعة وتجارة،[1] وتجميع كل ذلك في يد المعمرين المتعطشين للاستثمار والاستغلال، والذين كان ينظر إليهم على أنهم الأداة الأساسية التي يقوم عليها النظام الاستعماري في البلاد. وطبقا لهذه السياسة سخرت الحكومة الفرنسية كل الإمكانيات والامتيازات والمغريات المادية والمعنوية، وفي هذا الصدد تحدث الجنرال "بيجوpugeaued"[2]، في مجلس النواب سنة 1840م قائلا: «إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم الاستيلاء على أراضي خصبة لا يطير غرابها، وحيثما وجدتم مياها متدفقة، وأراضي رعوية أنزلوا المعمرين بها لا يمهكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوروبيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أصحابها الأولون نسيا منسيا، وأخيرا يجب علينا أن نجعل نصب

[1]- ينظر: مجلة "حضارة الإسلام"، العدد 06، السنة السادسة، ديسمبر 1965.

[2]- هو الجنرال توماس روبير بيجو Thomas Robert Pugeaud 1849-1874م)، دوق إسليIsly مارشال فرنسا والحاكم العام للجزائريين (1840-1847م)، سلك سياسة العنف والقهر...، للمزيد أنظر: بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص490.

أعيننا هدفا متينا محكما، وأن ننشئ إقليما فرنسيا ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق يشبه غزوات القوط، وإن لم نفعل هذا تكون نتيجتنا أوهن من نسيج العنكبوت».[1]

إن هذا التصريح يوضح بدقة الأسس، التي بنت عليها السلطات الاستعمارية في الجزائر، سياتها الاقتصادية في قطاع الزراعة الذي كان يمثل عصب الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال.

إذن فالزراعة كانت أول قطاع اقتصادي تمت عملية الهيمنة عليه، وبما أن الأرض هي محوره، فقد كان يتم يوميا الاستيلاء على أجودها وتسليمها للوافدين الجدد، بينما يطرد أصحابها الشرعيون إلى الجبال والمناطق الصحراوية، مع العلم أن فلاحة الأرض كانت تعيل نسبة 70% من المجتمع الجزائري.[2]

وقد استمرت عمليات المصادرة ليصبح ما يقارب 93% تقريبا من الأراضي الساحلية التي تتميز بخصوبة عالية في يد المعمرين، كما كان متوسط ما يملكه المستوطن الأوروبي 108 هكتار مقابل 14 هكتار للجزائري.[3]

إن المساحات الشاسعة المستولى عليها من قبل المعمرين، حولت خصوصا لزراعة الكروم، إذ وصلت مساحتها سنة 1935م إلى أربعمائة ألف هكتار من جملة المساحة المصادرة، بعد أن كانت قد بلغت 226 ألف هكتار سنة 1926م.[4]

كان الفلاح الجزائري الذي يفلح عادة أرضا قليلة المساحة والخصوبة بطرق بدائية، عاجزا عن توفير متطلبات أسرته وغير حر في التصرف في منتوجاته، لأنه كان رهينة للشركات الاحتكارية التي كانت تشتريه منه بأثمان زهيدة جدا، وتعيد بيعها محققة أرباحا خيالية، أما تربية المواشي فقد كانت تعاني هي الأخرى من مشاكل عديدة، كضيق الأراضي الرعوية الخصبة التي استولى عليها المعمرون، ولم يتركوا لهم سوى الأراضي الجبلية

[1]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص77.

[2]– المصدر نفسه، ص74.

[3]– حسن عبد الرحمن سلوادي: عبد الحميد ابن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص18.

[4]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص126.

الجدباء، ونقص المياه المخصصة لسقي المواشي خاصة في مواسم الجفاف، وهو ما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى، بحثا عن العمل وظروف معيشة أحسن.[1]

ومنه فإن سلطات الاحتلال بمصادرتها للأراضي الزراعية والرعوية الخصبة التي كانت في حوزة الأهالي والتي كانت تمثل محور نشاطها اليومية، وتوجيهها للإنتاج الزراعي الجزائري ليخدم المصالح الاستعمارية ومتطلبات الاقتصاد الفرنسي، تكون بذلك قد أحدثت تغييرا في بناء الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، ودفعت بالسواد الأعظم من السكان إلى البطالة والفقر من جهة أخرى.

أما فيما يخص قطاع الصناعة فقد حاول الفرنسيون إقامة صناعة في الجزائر، ولكن هذه الصناعة ضلت محدودة وخفيفة لا تزيد عن المناجم والسكك الحديدية وبعض الصناعات الخفيفة كالمحاجر، والهدف من ذلك هو محاولة إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا خوفا من فقدان المعمرين لليد العاملة الجزائرية الرخيصة، ولاعتقاد الفرنسيين أن تطوير الصناعة في الجزائر سيترتب عنه إخراج الأهالي من الفقر والجهل والتخلف[2] وهو ما لا يتوافق مع الأهداف الاستعمارية عامة وأطماع المعمرين خاصة الذين وصفتهم إحدى الصحف الفرنسية المحافظة بـ: «الكولون أغنياء طغاة الجزائر»[3]، وهو وصف يعكس المكانة الاقتصادية التي أصبح المعمرون يتمتعون بها في الجزائر على حساب الأهالي.

إن هذه السياسة الاقتصادية المتحيزة لصالح المستوطنين, قد نجم عنها نتائج اجتماعية وجيهة على الأهالي المسلمين، ومنها انتشار ظاهرة البطالة وتجارة الأهالي قد انخفضت أسعارها بشكل كبير, وأصيبت بالكساد الحاد حتى أصبح القنطار الواحد من الحلفاء يباع بمبلغ, لا يزيد عن ثمانية فرنكات قديمة في أحسن الظروف، في حين كان سعر خبزة واحدة ما بين خمسة وتسعة فرنكات

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945م)**، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص40.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف: **الأبعاد الثقافية والاجتماعية في حركتي محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس**، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، ج1، 1996–1997، ص28.

[3]– سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص 352.

قديمة[21]، مما أدى إلى اتساع الثقة بين المجموعتين وغذى الروح الوطنية لدى الأهالي المسلمين، وقد انته إلى خطر هذه السياسة الكثير من الكتاب والمفكرين الفرنسيين فحذروا فرنسا من التمادي في تلك السياسة خوفا من انهيار الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا، ولكن تصلب المعمرين في موقفهم إزاء المسلمين الجزائريين وإبقائهم مستبعدين حال دون ذلك.

4-الوضع الاجتماعي والثقافي:

بعد الاحتلال الفرنسي تغير الوضع الاجتماعي بسبب سياسة الاستيطان التي انتهجتها فرنسا، والتي أدت إلى انقسام المجتمع الجزائري إلى مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين، المجموعة الأوروبية والجالية اليهودية والمجموعة الجزائرية الإسلامية، فالمجموعة الأوروبية كانت تنمو باستمرار وتتغذى بالمهاجرين الأوروبيين, الذين كانوا يتدفقون على الجزائر وقد شجعهم على ذلك, تلك التسهيلات والمساعدات السخية المقدمة لهم كالتكفل بسفرهم وحصولهم مجانا, على أخصب الأراضي التي كانت تصادرها الإدارة الاستعمارية من الجزائريين المالكين الشرعيين لها، فتمكنوا مع مرور الوقت من السيطرة على المصالح الاقتصادية والحيوية في البلاد.[3]

أما اليهود فأصبحوا من المجموعة الفرنسية بعد أن منح لهم قانون "كريميو Crémieux الصادر في 22 أكتوبر 1870م، حق التجنيس بالجنسية الفرنسية ولم تفعل فرنسا ذلك إلا لتستقطب هؤلاء إلى صفها وتستخدمهم كأداة قمع لصالحها ضد الجزائريين.[4]

وقد كانت السلطات الفرنسية تعمل لمنع أي تقارب بين اليهود والمسلمين عن طريق زرع الفتن بين الطرفين ثم تتدخل بعد ذلك لصالح اليهود، وعلى سبيل المثال حوادث 05 أوت سنة 1934م بقسنطينة, التي كان المعتدي فيها اليهود والضحية المسلمون وبدل أن تميل السلطات الفرنسية إلى العدل والإنصاف بين الفريقين، مالت إلى صف اليهود وعاقبت المسلمين الذين كانوا مظلومين، أما

1

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: **المقاومة السياسية (1900-1954م) (الطريق الإصلاحي والثوري)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 165.

3- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص62-63.

4-عبد الرحمن بن العقون: المصدر السابق، ص ص432-438.

المجموعة الجزائرية بناءا على رأي أحد الكتاب الجزائريين المعاصرين، فإنها قد تعرضت إلى الإبادة الجماعية من قبل قادة الجيش الفرنسي مما عرضها للانهيار في الريف أو المدينة على حد سواء، ففي المدينة قضت على مكانتها البورجوازية الاستعمارية قضاءا تاما[1]، وفي الريف تم تفقير السكان وتجهليهم ونفيهم إلى الجبال والقفار حتى تحول الفلاحون إلى بؤساء ومشردين، أما إذا أرادوا الاستمرار في الحياة فكان عليهم قبول العمل في مزارع المعمرين وضيعاتهم بأجور زهيدة ولساعات عمل طويلة قد تصل في اليوم الواحد إلى أربعة عشر ساعة.[2]

ومنه فإن هذا الخلل الكبير الذي أصاب المجتمع الجزائري في تركيبته الاجتماعية وبنيته التحتية قد أدى إلى إضعاف أدائه السياسي والعسكري في البلاد على مدى سبعين عاما على الأقل وإضعاف دور العائلات الكبرى التي كانت تمد المجتمع بالإطارات الوطنية المختلفة التي يوكل إليها أمر الإشراف على إدارة شؤون البلاد، وتقليص نفوذها الذي كانت تتمتع به قبل الاحتلال على جميع الأصعدة.[3]

وقد دفعت هذه الظروف بفئة هامة من الجزائريين، إلى الهجرة خارج البلاد نحو الأقطار العربية والإسلامية خاصة ونحو فرنسا وأوروبا عامة، وقد كان لهذه الهجرة الأثر الطيب في الميدانين الفكري والسياسي في الجزائر، إذ أدت إلى الإسراع في خلق وعي سياسي وثقافي وتطور فكري، ظهرت ثماره الأولى بعد الحرب العالمية الأولى من خلال النضال السياسي الذي تبلور في حركات سياسية وإصلاحية.[4]

وبهذا تمكنت فرنسا من تقويض أركان المجتمع الجزائري وتفكيك تركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي كان عليها في العهد العثماني وحولته إلى خدمة المحتلين الأوروبيين، الذين جاءوا من مختلف الدول الأوروبية بأهداف متباينة ليجدوا مبتغاهم في الجزائر، وهو الاستثمار والاستغلال البشع وتكوين ثروات طائلة على حساب أهل البلاد الشرعيين.

---

[1]- Charles Robert Agero: . cit, p60 op

[2]-Ibid, pp 55-58.

[3]-Ibid, p57.

[4]– عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص67.

أما الوضع الثقافي فكان تحت رحمة الهجوم الاستعماري الشرس على الثقافة العربية الإسلامية كان ينبع من إدراك قادة الاحتلال الفرنسي أن هذه الثقافة هي العائق الرئيسي الذي يمكن أن يقاوم ما تسعى إليه من مسخ وتشويه[1]، ومن ثم وجب تجريد الشعب الجزائري منها وطمس معالمها ومسخها وصبها في قوالب تلائم أهدافه ومخططاته لتضمن لوجوده البقاء[2]، وقد صرح بهذه السياسة أحد الفرنسيين قائلا: «إننا لن تقتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن ويتكلمون اللغة العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم وأن تقتلع العربية من ألسنتهم».[3]

ومن هنا فقد كان على سبيل المثال فتح مدرسة في نظر الفرنسيين «أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخيرة، استعداد للثورة وأخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم» كما يقول الشيخ الفضيل الورتلاني[4]، وسعيا أيضا لفرنسة الألسنة والعقول[5]، تم إبعاد اللغة العربية من الإدارة وفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية في جميع المجالات[6]، وتشجيع استعمال اللغة العامية في الكتابة والمدارس، كل هذا من أجل تحطيم اللغة العربية التي كانت بالنسبة للفرنسية بمثابة السخرة الغيور، والعدو الحقود اللدود.[7]

---

[1]– أحمد محساس: التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 85، جانفي/فيفري 1985، ص57.

[2]–حسن عبد الرحمن سلوادي: المرجع السابق، ص28.

[3]– البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929–1940م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص70.

[4]–الورتلاني: الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص90.

[5]–عبد المالك مرتاض: نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر (1925–1954م)، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص21.

[6]–رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص92–93.

[7]–عبد الرحمن سلوادي: المرجع السابق، ص29.

2- الجزائر والحرب العالمية الأولى1914-1918م

تمهيد:

مرت الجزائر مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين بموجة من الاضطرابات خاصة بعد إصدار قانون التجنيد الإجباري في مرسومي 3 جانفي-12 فيفري 1912م والذي وافق عليه المجلس الوطني الفرنسي، وكان الشعب الجزائري الضحية الرئيسية لهذا القانون، فلم يكن بوسعه مقاومة الخدمة العسكرية الإجبارية, خوفا من أن تغتنم فرنسا هذه المعارضة وترتكب ضدهم موجة من حملة الإبادة الوحشية مثل التي شنوها ضدهم في القرن 19م، ليس معنى هذا أن فرنسا كانت في مركز قوة بالنسبة للجزائريين, بل كانت تخشى من نشوب ثورة جزائرية، ولهذا أوحت إلى رجالها المختارين بعناية فائقة وهم المسمون "بني وي وي" أن يعلنوا ولاءهم المطلق لفرنسا، وأن يطلبوا من الأهالي أن يفعلوا مثلهم، إلى جانب ذلك قامت السلطات الفرنسية بنشر الدعاية عبر وسائلها الإعلامية والتي تدعو الجزائريين إلى تأكيد ولائهم لفرنسا ومشاركتهم في الحرب ضد ألمانيا.

أ- مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى:

رغم سعي السلطات الفرنسية لتجنيد أكثر عدد ممكن من الجزائريين، إلا أن الرأي العام الفرنسي في الجزائر، كان يرفض التجنيد الإجباري لأنه يشكل في رأيهم تهديدا خطيرا للوجود الفرنسي في الجزائر، لكنهم قبلوا القانون من أجل أن لا يظهروا الخونة في عيون مواطنيهم في فرنسا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عبر الجزائريين عن رفضهم لهذا القانون، بتقديم لائحة من المطالب إذ تحققت فإنهم سيؤيدونه لهذا قدم وفد جزائري في 26 جوان 1912م لائحة المطالب إلى بونكاريه رئيس الوزراء متضمنة ما يلي:

1. إنقاص مدة الخمة العسكرية إل سنتين بدل ثلاث سنوات.
2. طلب الخدمة من 21 سنة بدلا من 18 سنة.
3. إصلاح نظام العقوبات.
4. التمثيل الجاد والكافي في مجالس الجزائر وفرنسا.

5. توزيع عادل لموارد الميزانية على مختلف عناصر الجزائريين.[1]

وقد وعدهم "بونكاريه" بالنظر في هذه المطالب، ووعدهم أيضا بإعفاء المجندين من الخضوع لقانون الأهالي والمحاكم الردعية، وإعطائهم ميزات سياسية بعد تسريحهم، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى أجلت النظر في هذه الوعود.[2]

مع كل هذا فقد شارك الجزائريون في الحرب، البعض منهم بمحض إرادتهم والبعض الآخر تحت الضغوطات الفرنسية، وبناءا على رأي بعض الكتاب الفرنسيين فإن جميع الطبقات الاجتماعية قد شاركت في الحرب والمتمثلة فيما يلي:

أولا: جماعة النخبة وقد انضمت إلى جانب المشاة.

ثانيا: أهل الجاه وشبان الأسر الكبيرة إلى جانب فرق الخيالة.

ثالثا: الرماة الذين كانوا قد دربوا بعناية كجنود مهنيين والذين كانوا يعملون وقت السلم كعمال زراعيين.

رابعا: أبناء الأسر البسيطة الذين أذن لهم آباءهم أن يشاركون في الحرب محاولة منهم إيجاد حلا لمشاكلهم الاقتصادية، وأخيرا الذين ليس لهم مأوى أو مهنة.

وانطلاقا من هذا فقد شارك عدد معتبر من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وصل عددهم سنة 1916م حوالي 80 ألف جندي و60 ألف عامل.[3]

وأخير فقد تمكنت فرنسا من اجتياز محنة الحرب العالمية الأولى والانتصار على عكس ما خلفته من آثار سلبية على الجزائريين في شتى المجالات، فقد بلغت الإحصائيات سنة 1919م حسب المجلة الفرنسية: إفريقية الفرنسية من عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى:

- الجنود 177.000.
- العمال 75.000.
- القتلى 56.000.

---

[1]– بلعيد، المرجع السابق، العدد 103، الحلقة العاشرة.

[2]– صالح العقاد: المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط2، المكتبة المصرية، القاهرة، 1993، ص289.

[3]– سعد الله: المرجع السابق، ص222.

- الجرحى 82.000.[1]

ب-افرازات الحرب العالمية الأولى:

أفرزت الحرب العالمية الأولى وضعا اقتصاديا مزريا للغاية في الجزائر, بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي حرم المجتمع الجزائري من ألوف الشباب الجزائريين, الذين كانوا يمثلون قبل الحرب العالمية الأولى عاملا اقتصاديا هاما، خاصة في المجال الزراعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الحرب العالمية الأولى آثار إيجابية حفزت الجزائريون على الاستمرار في مقاومة الاستعمار الفرنسي, خاصة بعد أن خذلتهم فرنسا بعدم وفائها بوعودها، إضافة إلى عدم تطبيقها لمشاريعها الإصلاحية التي كانت بمثابة وسيلة لتهدئة الوضع ليس إلا، ولهذا بدأ الجزائريون في البحث عن زعامة لقيادتهم مواصلة الكفاح ضد الفرنسيين، وفي هذه الأثناء ظهرت شخصيات بارزة في الجزائر تبنت العمل السياسي خلال العشرينيات وعلى رأسها الأمير خالد2 عملا بما جاء في قانون 04 فيفري 1919م والذي أعلنه جورج كليمانصو3، والذي أتاح حق الترشح والانتخاب وبداية العمل السياسي في الجزائر وبروز اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية والعديد من الزعمات الوطنية التي حملت هموم القضية الوطنية أمثال الأمير خالد ومصالي الحاج وفرحات عباس وعبد الحميد بن باديس وغيرهم.

---

[1]- إفريقيا الفرنسية، أوت 1919م، ص221.

[2]- الأمير خالد: رجل سياسي، ولد في 20 فيفري 1875 بدمشق ابن الهاشمي ابن الأمير عبد القادر الجزائري، انتقل مع والده إلى الجزائر في سنة 1892م، دخل الكلية العسكرية الفرنسية سانسير، تخرج برتبة ملازم ثم ترقى إلى رتبة نقيب في سنة 1907م، استقال من الجيش الفرنسي سنة 1910م، توفي في دمشق في 20 جانفي 1936م، أنظر: بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984، ص ص 92-94.

[3]- جورج كليمانصو: رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد مويرون (1841-1929م)، شغل رأس الوزارة مرتين، لقب بالنمر وصانع النصر، بدأ عمله السياسي منذ الثورة الفرنسية، حرص طيلة فترة حكمه وإدارته للحرب العالمية الأولى على تأكيد المدنيين على العسكريين حتى في قضايا السلم والحرب، انظر: عبد الوهاب الكيلالي: موسوعة السياسة، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص13.

الفصل الأول:

إنبعاث الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م

1-إصلاحات كليمنصو 1919م:

تمهيد:

أفرزت الحرب العالمية الأولى وضعا اقتصاديا مزريا للغاية في الجزائر، بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي حرم المجتمع الجزائري من ألوف الشباب الجزائريين، الذين كانوا يمثلون قبل الحرب العالمية الأولى عاملا اقتصاديا هاما، خاصة في المجال الزراعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الحرب العالمية الأولى آثار إيجابية حفزت الجزائريون، على الاستمرار في مقاومة الاستعمار الفرنسي، خاصة بعد أن خذلتهم فرنسا بعدم وفائها بوعودها، إضافة إلى عدم تطبيقها لمشاريعها الإصلاحية التي كانت بمثابة وسيلة لتهدئة الوضع ليس إلا، ولهذا بدأ الجزائريون في البحث عن زعامة لقيادتهم مواصلة الكفاح ضد الفرنسيين، وفي هذه الأثناء ظهرت شخصيات بارزة في الجزائر تبنت العمل السياسي خلال العشرينيات وعلى رأسها الأمير خالد[1] عملا بما جاء في قانون 04 فيفري 1919م والذي أعلنه جورج كليمنصو[2]، والذي أتاح حق الترشح والانتخاب.

أ- جذور الإصلاحات:

بين سنوات 1914- 1918 كان هناك اتجاه واقعي في فرنسا قاد إلى محاولة الإصلاح في الجزائر من أجل وعودهم غير المحققة قبل الحرب، وبسبب ازدياد الحالة في الجزائر سوءا قامت فرنسا بعدة خطوات لإيجاد حل للمشكل الجزائري، فقامت بإصدار قانون 13 جانفي 1914 الذي ينص بزيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات وعلى أن لا يتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء

---

[1]- الأمير خالد: رجل سياسي، ولد في 20 فيفري 1875 بدمشق ابن الهاشمي ابن الأمير عبد القادر الجزائري، انتقل مع والده إلى الجزائر في سنة 1892م، دخل الكلية العسكرية الفرنسية سانسير، تخرج برتبة ملازم ثم ترقى إلى رتبة نقيب في سنة 1907م، استقال من الجيش الفرنسي سنة 1910م، توفي في دمشق في 20 جانفي 1936م، أنظر: بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984، ص ص 92-94.

[2]- جورج كليمانصو: رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد مويرون (1841-1929م)، شغل رأس الوزارة مرتين، لقب بالنمر وصانع النصر، بدأ عمله السياسي منذ الثورة الفرنسية، حرص طيلة فترة حكمه وإدارته للحرب العالمية الأولى على تأكيد المدنيين على العسكريين حتى في قضايا السلم والحرب، انظر: عبد الوهاب الكيلالي: موسوعة السياسة، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص13.

وكان على المصوت الجزائري أن يكون عمره 25 سنة[1]، وفي 1916 بعد ثورة الأوراس[2] بعثت لجنة تحقيق إلى الجزائر وحاولت أن تضع حد للعمليات العسكرية وأوصت هذه اللجنة في تقريرها بإصلاحات عاجلة تتمثل في النقاط الآتية:

- دمج الجزائر ماليا.
- إلغاء المحاكم الرادعة.
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى.
- انتخاب ممثلين جزائريين بدل تعينهم ومشاركتهم في انتخاب رؤساء المجالس البلدية[3].

ولما أصبح الوضع خطيرا للغاية اضطر رئيس الوزراء إلى إبلاغ جورج كليمنصو للموافقة على رأيه وهو إفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية، وظن الجزائريون ذلك أنها حقيقة فانفسح أمامهم بريق الأمل وكان هدف كليمنصو من هذا القانون هو تعديل في قانون 1865 الذي وضع الجزائريين في حالة رعايا، وإن الجزائريين[4] بدأوا في ليون بالإصلاح من خلال الوفود والعرائض التي تم تقديم من خلالها جملة من المطالب ومن اللبراليين الذي كانوا يطالبون بالإصلاح هم: روزي، وليغ، ميللي، موتي، وجوريس[5]، في سنة 1917 تسلم كليمنصو رئاسة الحكومة وقام بتعيين جونار مجددا حاكما عاما للجزائر، وطلب منه تكثيف التجنيد من أجل الإعلان عن الإصلاحات، قائلا "لا تطلب مني جنودا بل عليك أنت بالسعي لإيجادهم في أقرب وقت"، حيث قام بإعداد مشروع في ماي 1918 سمي "بقانون جونار" وأهم ما جاء السماح للمنتخبين الجزائريين بالتصويت في نفس القائمة الانتخابية ومشاركتهم في رؤساء البلديات، وكان يرغب في هذا المشروع هو الوفاء للجزائريين بالوعود التي وعدتهم بها فرنسا أثناء الحرب، وكنتيجة على

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 260.

[2]– بسبب تسليط فرنسا لسياستها من بطش واضطهاد بحق سكان الأوراس واجبارهم على مشاركة في الحرب بالتجنيد الإجباري هذا ما أدى إلى بروز نوع من العنف الثوري حيث تم الإعلان على هذه الثورة ضد فرنسا وعملائها من جبال الأوراس، (أنظر: محمد العيد مطمر، ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (أوراس النمامشة)، أو فاتحة النار، (د، ط)، دار الهدى الجزائر، (د، ت)، ص 54.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 269.

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830– 1954، ص 78.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 25.

مساعي كليمنصو وجونار تم الإقرار على إصدار إصلاحات 4 فيفري 1919 حيث يعتبر ثاني قانون في مسألة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد قانون سيناتوس كونسلت 1965[1].

وعليه فإن قانون 1919 قانون غير ديمقراطي لأنه أبقى على نظام القسمين الانتخابين منفصلين جزائري وفرنسي، فالانتخاب في البلديات المختلطة كان بطريقة غير مباشرة بينما في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة فإن التصويت بطريقة مباشرة كان خاص بالعمالات الثلاث المدني في الشمال، أما في الجنوب فإنها مازالت تحت الحكم العسكري وان هذا القانون لم يشملها، إن هذا القانون فشل في وضع حد لقانون الأهالي وأهمل قضية تمثيل الأهالي في المجالس الوطنية الفرنسية وهو ما نادى به الجزائريون قبل الحرب، وفي الواقع كان لهذا القانون محاسن وعيوب، فمن مظاهره الإيجابية فيه هو توسيع القسم الانتخابي الجزائري، واسترجاع العمل بنظام الجماعة، وحق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات كما الغى الضرائب الأهلية[2].

ب- محتوى إصلاحات فيفري 1919م:

أولا: يشترط القانون على الأهالي الجزائريين لكي يحصلوا على الجنسية الفرنسية عليه أن يتقدم بطلب يعلن فيه عن رغبته بالتخلي على الأحوال الشخصية[3] ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون عمره 25 سنة.
- أن يكون عازبا.
- أن يكون قد أقام في منطقة الكولون سنتين على الأقل بشرط:
- أن يكون قد خدم في الجيش والبحرية ونال شهادة حسن سلوك من السلطات العسكرية.
- أن يكون موظفا لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجرة التقاعد[4].

---

[1]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، (1871- 1919)، المرجع السابق، ص ص 1203- 1204.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 275.

[3]- خميسي منور، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، 1865 -1962م، مذكرة دكتوراه في التاريخ، تخصص تاريخ معاصر، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2017-2018، ص 138.

[4]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د، ط، منشورات المتحف المجاهد الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 188.

ثانيا: التمثيل النيابي:

إن هذا القانون لم يأت بأي تغيير ولكن كل ما نص عليه توسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي بحيث يصبح عدد المنتخبين حوالي 400.000 بدل من 15.00 وأن عدد الجزائريين في المجالس النيابية يجب ألا يتجاوز ربع الأعضاء[1]، واشترط فيهم أن يكون عمرهم أكثر من 21 سنة ويجب أن تتحقق فيهم الشروط التالية:

- الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية.
- حيازة الملكية.
- حمل وسام عسكري أو حائز على جائزة من الفرنسيين[2].

ثالثا: الإصلاحات العسكرية

إن للمسلمين الحرية للالتحاق بكل الرتب العسكرية والمساواة، لكنه يتضمن المظالم بحيث أنه لا يمكن لضباط المسلمين أداء الخدمة العسكرية إلا في رتب مخصصة للأهالي[3].

رابعا: الإصلاحات الإدارية

تمثلت في إحياء مجالس الجماعات في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بعد إلغائها سنة 1884 بدعوى تطبيق سياسة الادماج وتوسيع النظام المدني، وقد كان الهدف عن إعادة هذه المجالس هو حماية السكان من الاستغلال الفاحش لهم من قبل المعمرين وحكم رؤساء البلديات أو "الأمير" ولعل الأهم مما احتوى عليه هذا الإصلاح هو أن العائدات المالية لمختلف الدواوير لم تعد تنصب لصالح الاستيطان، وإنما تصرف في الأشغال والمشاريع التي تعود بالنفع العام على تلك الدواوين، أما فيما يتعلق بالنواب الأهالي فقد احتفظ بهم في ظل الإصلاحات الإدارية باسم "القياد" على أن يتواجد في كل بلدية قايد موظف[4].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 69.

[2]– شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، جزء 2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 440.

[3]– عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية، الجزء الأول، د، ط، دار هومة، الجزائر، د، ت، ص 118.

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 2، المرجع السابق، ص 273.

ت- موقف حركة الشبان الجزائريين من إصلاحات 1919م:

شعر قادة حركة الشبان بخيبة أمل بخصوص قانون 1919، لأنهم كانوا يأملون بخدمتهم في الجيش الفرنسي، وأن فرنسا ستعوضهم دون تمييز بين الجنسية الإسلامية والفرنسية[1]، إلا أن هذا القانون وضع قيودا جديدة على المادة 14 والتي تنص: "أن الأهالي المسلمين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية يمكن أن يشتغلوا على غرار المواطنين الفرنسيين ووفق شروط الكفاءة" وأيضا على الذين أدوا الخدمة العسكرية فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية كاملة بشرط التنازل على قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وهذا ما أحدث انقساما في وسط أعضاء النخبة إلى تيارين[2]:

التيار الأول: قبل شروط الإدماج كوسيلة للتعامل مع الفرنسيين وأن تعطى الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية العربية والشخصية كما أقصى ما طالبوا به هو خفض مدة الخدمة إلى عامين على أمل أن يكونوا متساوين مع الأوربيين في الحقوق، وكما طالبوا بالتمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي دون أن يهتموا بالشروط المعروضة، وقد تزعم هذا التيار: ابن التهامي، المحامي بوضربة والأستاذ صوالح[3].

التيار الثاني: كان هذا التيار إصلاحي فهو لم يقبل بتلك البنود التي جاءت في إصلاحات 1919، بل طالبوا بحق الحصول على الجنسية الفرنسية لكن دون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية[4]، كما طالب أنصاره بضرورة التعليم باللغة العربية وقد تزعم هذا التيار كل من: الأمير خالد، الحاج موسى، والقائد حمو، فقد كتب في هذه الأثناء الأمير خالد مقالا في جريدة الأخبار التي وجهها إلى الحكومة الفرنسية، إلا أنه كان متشائم[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 278.

[2]- عبد الوهاب بن خليفة، الوجيز في تاريخ الجزائر، 1830-1945، ط1، دار مزغنة، د.م.ن، د.ت، ص 115.

[3]- عبد النور ناجي، البعد السياسي في فترات الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي، العدد 107، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص 29.

[4]- شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 118.

[5]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، 1919- 1939، ج1، تر: أحمد بن البار، (د.ط)، دار الامة، الجزائر، 2011، ص 107.

2-حركة الأمير خالد 1919-1936م.

تمهيد:

ولد احتلال الاستعمار الفرنسي للجزائر ردود أفعال عنيفة وبوادر مختلفة ومقاومات بشتى الوسائل لتخلص منه، كما نتج عن الحرب العالمية أول إصلاح فيفري 1919.

يزخر تاريخ الجزائر بالعديد من الشخصيات التي انتهجت الطريق الوطني ومن بين هذه الشخصيات نجد "الأمير خالد الهاشمي" الذي سطع نجمة في الساحة الجزائرية، وعدأيا روحيا لنضال الجزائريين الوطنين، وبالتالي فقد جلب عداء شديدا من طرف الإدارة الفرنسية التي اعتبرته من أكثر المناضلين خطورة.

أ- ترجمة لشخصية الأمير خالد:

هو خالد الهاشمي بن الحاج عبد القادر حفيد الأمير عبد القادر[1]، ولد بدمشق 1875، تلقى تعليمه الابتدائي في دمشق، تربى وترعرع فيها إلى غاية 1882 فهو ذلك الوقت الذي قرر والده العودة إلى الجزائر، ونشأ في وسط عائلي يطغى عليه الاحترام والمثل العليا[2]، درس في إحدى ثانويات باريس (1885- 1893) التحق بمدرسة "سان سير الحربية" وبقي فيها حتى سنة 1895 ليتخرج كضابط برتبة ملازم أول عندما قال في تصريحه "إنني عربي وأريد أن أبقى عربيا، لا أتخلى أبدا عن قناعتي ومطالبي"[3]، وهو لم يكن من الذين يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية رغم ثقافته وفي سنة 1908 ارتقى برتبة قبطان (نقيب) إلا أن اكتشاف السلطات الفرنسية بأن الأمير خالد كان مواليا للسلطان المغربي فطلبت منه إخراجه، إلا أن السلطان رفض وقد اعتبرتها فرنسا إهانة له.

---

[1]- بن محي الدين، ولد عام 1807 ببلدة القيطنة قرب معسكر، تمت مبايعته عام 1832، قائد ثوري ضد الاحتلال (أنظر: تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من بوليوس إلى جمال عبد الناصر، الطبعة، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 23.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، الجزء الأول (د، ط)، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص 391.

[3]- بوعلام بوسايح، إعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830- 1954، د ن، الجزائر، 2007، ص 223.

اشتهر خالد بلقب الأمير وهو لقب شرفي، وكان هذا اللقب يتصدر أسماء أسرة الهاشمي تأكيدا وتمسكا بنسبهم الجزائري وانتمائهم إلى نسل الأمير عبد القادر وبطولاته.

ب- نشاط الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين

في سنة 1913 توجه الأمير خالد إلى باريس وبدأ بإلقاء المحاضرات عن الظروف السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها الجزائريون وطرح خلال محاضراته برنامج "الجزائر الفتاة" التي دافع عنها بدبلوماسية فائقة فكان يقول: "نحن أبناء جنس ذي ماض عظيم، ولسنا من جنس وضيع وحقير وسنتهم بالعجز إذا نحن امتنعنا عن سلوك طريق المستقبل التي فتحت لنا وسوف لا نتردد في الإقدام على ذلك"[1]، وطلب من الأمير خالد المشاركة في المؤتمر العربي الأول[2] 1913 لكنه رفض واعتذر بحجة أنه كان يتأهب السفر إلى دمشق، واستغل الفرصة ووجه رسالة إلى أعضاءه بأنه سيثبت حضوره في الجلسة الختامية[3].

تقارب الأمير خالد مع مطالب حركة الشبان والتي استطاعت التحالف معه وذلك من خلال ثقافته الواسعة، وأثار انضمامه ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية لأنهم يعتبرونه العدو رقم واحد، وأن شعاراته وشعارات حركة الشبان الجزائريين تعتبر بمثابة تحريض لسكان، وبهذا صرح رئيس بلدية الجزائر قائلا "بأن حركة الشبان الجزائريين وحركة الأمير خالد هي عبارة عن محاولة لإعطاء فرصة برجوازية الإسلامية لكي يكون عندهما الشهرة والسلطة"[4].

---

[1]- بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984م، ص104.

[2]- جاءت فكرة المؤتمر العربي من طرف خمسة أشعاب عرب كانوا يدرسون في باريس، انعقد في 1913 في قاعة الجمعية الجغرافية بشارع سان جيرمان برئاسة الشيخ عبد الله الزهراوي، بهدف مقاضاة الدولة العثمانية في حقوق العرب، في ظل الخلافة العثمانية. (أنظر: مؤلف مجهول، المؤتمر العربي الاول، د.ط، مطبعة البوسفور، القاهرة، مصر، 1913، ص 5).

[3]- حكم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912- 1936، (د، ط)، دار العلم للفنون، الجزائر، 2013، ص 60.

[4]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962، المرجع السابق، ص 207.

وعند إعلان الحرب العالمية الأولى تطوع الأمير خالد فيها، حيث أنه جند ضمن القوات التي نقلت إلى فرنسا، وقد نظرت باريس إلى هذه المبادرة بتقدير كبير، في حين اعتبره الحاكم أنها تنطوي على سوء النية[1].

وعندما أعلن الأمير عبد المالك الجهاد ضد فرنسا بالمغرب الأقصى (1908م) استغل الأمير خالد وطلب من السلطات الفرنسية أن تمنح بعض الحقوق للجزائريين وإلغاء قانون الأهالي وعاد إلى الجزائر في 1915 ونقل إلى مستشفى بسبب مرض صدري كان يعاني منه[2]، وشارك في 1917 في مؤتمر "رابطة حقوق الإنسان" في باريس حول قانون التجنيد الإجباري[3]، وقد ألف مع ابن تهامي عباس بن حمانة أحمد بوضربة، مصطفى الاحاج موسى، أحمد بهلول والشيخ محمد بن رحال هيئة تعرف "رابطة وحدة النواب المنتخبين المسلمين" لكي يعمل على إيصال صوت الشعب الجزائري وبالتالي الدفاع عن حقوق الأهالي إذ واعدوا لهذه الرابطة برنامجا واخذوا الحكومة الفرنسية بتنفيذه[4]، وتمثلت مطالبهم في:

- تحقيق المساواة التامة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين.
- وضع حد لهجرة الأوربيين إلى الجزائر.
- إلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الزجدية وتطبيق القانون المدني العام بكامله.
- إعلان العفو العام على المسجونين والمنفيين في الجزائر[5].

[1]–محمد قناش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 121.

[2]–حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية، الجزائر، المرجع السابق، ص 61.

[3]–عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزء 2، د، ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص288.

[4]–يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء 2، د، ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص13.

[5]–محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، (د/ط)، دار المعاصرة، الجزائر، (د، ت)، ص 18.

ث- نشاط النخبة بعد الحرب العالمية الأولى:

لما وضعت الحرب أوزارها انعقد مؤتمر فارساي[1] 1919 واتخذ الحلفاء باريس مقرا للمؤتمر اعترافا منهم بالدور الخطير الذي لعبته فرنسا أثناء الحرب هذا ما جعل الأمير خالد يعزم على عرض القضية الجزائرية على "ولسون"[2] لأن أفكاره كانت حق الشعوب في تقرير مصيرها[3].

ففي 23 ماي 1919 حرر عريضة مع وفد يتكون من خمسة أعضاء بدون ذكر أسمائهم خوفا من متابعات السلطة الفرنسية وقدمها إلى باريس واتصلوا باللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام إلى الملازم جورج نوبل إلا أن شجاعة الأمير خالد جعلته يعلن على اسمه وطلب من الضابط نوبل بتوصيل العريضة إلى الرئيس وجاءت هذه العريضة دفاعا على حقوق المسلمين الجزائر بين السياسة وبين الحالة التي كانت يعيشها وطالبا باستقلال الجزائر وإدخالها تحت رعاية جمعية الأمم ونادى أيضا فيها بوقف الهجرة الأجنبية إلى الجزائر[4].

لقد شكلت قضية الانتخابات انطلاقة جديدة في مسار الحركة الوطنية ومنحت الجزائريين فرصة بالغة الأهمية لاستعمال الصندوق ووسيلة للتعبير، ومهما يكن فإن قانون 4 فبراير كان حدثا هاما لأنه زاد من القاعدة الانتخابية للجزائريين عكس ما كانت عليه الأمور سنة 1914 بأن الإدارة الفرنسية لم تكن تسمح إلا بأقل من خمسة آلاف ممن حق لهم بالانتخاب ليرتفع العدد إلى أربع مائة وواحد وثلاثون ألف ناخب للذين يتجاوزون الخامسة والعشرون من عمره[5].

---

[1]- انعقد ابتداءا من 18 فيفري 1919، شاركت فيه 27 بلدا لكن القرارات الهامة أخذت في الواقع في المجلس المكون من فرنسا والو، م، أ والمملكة المتحدة، وكان الهدف منه هو تسوية الخلافات الناجمة عن ح ع 1، والنظر في خريطة أوروبا والمشاكل من أجل السلام في المستقبل (أنظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية إلى الحرب الباردة، ج2، (د، ط)، الهيئة المصرية العامة، (د، م، ن)، (د، ت)، ص ص 316- 321.

[2]- ودور توماس ولسون (1856- 1924) الرئيس 28 للو، م، أ تولى الحكم بعد روزفلت، شارك في مؤتمر الصلح 1919 ومتحصل على جائزة نوبل (أنظر: أحمد مربوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط3، دار عرار، الجزائر، 2013ن، ص 168).

[3]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 276.

[4]- نوارة حسين، المثقفون الجزائريون من بداية القرن العشرين نهاية الاستقلال، تر: سعيدي فتحي، (د، ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 222.

[5]- حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 77.

اعتبر الأمير خالد أن طريقة التمثيل في المجالس المنتخبة مظهرا من مظاهر الدفاع عن القضية الجزائرية من خلال اعتماده على منهجية تركزت على: الصحافة، الخطب، المجالس الانتخابية، الاتصال بالشخصيات الفرنسية، وقد ظهرت قائمتان في انتخابات تنتميان إلى تيار النخبة، أما القائمة الثالثة فقد مثلتها شخصيات غير معروفة[1].

القائمة الأولى: تزعمها الأستاذ صوالح ابن تهامي، بوضربة وتامزالي والتي طالبت بالتجنس ولا تضع شروط، وقد شكلوا ما تعرف برابطة العمل الفرنسية الإسلامية.

القائمة الثانية: تزعمها الأمير خالد والذي عارض فكرة التجنيس.

القائمة الثالثة: شخصيات غير معروفة لكن هدفها هو الدفاع عن المسلمين[2].

أحرز فيها الأمير خالد انتصار ب 940 صوتا وابن التهامي 332 صوتا ونادى الأمير خالد في هذه الانتخابات بضرورة توحيد الوطنين وحثهم على تكوين حزب إسلامي، وكان رد الإدارة الفرنسية عنيفا ضد الأمير خالد فقرر مجلس رؤساء العمالات إلغاءها بحجة عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب[3]، وألغيت بحجة أنه استعمل نفوذه الديني وتآمر ضد الإدارة الفرنسية[4].

ثم أعاد ترشحه للانتخابات العمالية في 1920 وفاز فيها وهو نفس الأمر في انتخابات أفريل 1920 التي كانت ضد تامزالي حيث فاز ب 245 صوتا، بينما الأمير خالد فقد فاز 2295 صوتا ويعود سبب نجاحه في هذه الانتخابات هو تمسكه بأفكار حركة الشبان، وهذا ما أكسبه ثقة الأهالي المسلمين إلا أن الإدارة اتهمته بأنه من أنصار الجامعة الإسلامية والبلشفية[5].

ثم كان ظهوره مرة أخرى على رأس القائمة الانتخابية لسنة 1921 التي تضمنت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين وتناول برنامجه ما يلي:

- منح الجنسية الفرنسية للجزائريين ضمن قانون الأحوال الشخصية.

---

[1]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830م – 1954م)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985م، ص 85.

[2]– الإقدام، 21 جويلية 1921.

[3]– محفوظ قداش، الأمير خالد، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 42.

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 321.

[5]– الإقدام، الانتخابات، العدد 18 جانفي 1930.

- حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.
- إنشاء جامعة عربية.
- التعليم الإجباري باللغتين العربية والفرنسية وإلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري[1].

وعندما زار الرئيس الفرنسي "ألكسندر ميليران" الجزائر في شهر أفريل 1922 لقى أمامه خطابا قصيرا يعبر فيها عن آلام الشعب الجزائري وطلب منه منح المسلمين الجزائريين حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي، والمساواة في جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية[2]، إلا أن هذه السياسة التي تبناها الأمير خالد سياسة الوفود لم تكن جديدة بل كانت موجودة حتى قبل الحرب العالمية تبنتها حركة الشبان أثناء التجنيد الإجباري لتنفيذ مطالبه[3].

وفي 23 جانفي 1922 أسس الأمير خالد بالجزائر "جمعية الإخوة الجزائريين" كبديل عن حركة الشبان الجزائري وانخرط فيها الشبان والأعيان والفلاحين والمثقفين وهناك من يدعوها "بالإخوة الإسلامية" ترأسها الأمير خالد إلى جانب السيد حميدة والأمين العام السيد يوسفي، وكان هدف هذه الجمعية بعث وتحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية والمادية والمعنوية[4]، ومن أهم المطالب التي تضمنها برنامج هذا الحزب:

- إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمن ومجلس الشيوخ نباية تساوي عددها في نباية الفرنسيين الجزائريين.
- إلغاء سائر القوانين الزجرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام.
- المساواة في الحقوق التامة مع الأوروبيين في المسائل العسكرية.
- الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر لفرنسا[5].
- فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الشريعة الإسلامية.

---

[1]– حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 82.

[2]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص 288.

[3]– خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830– 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 86– 87.

[4]– عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002م، ص 165.

[5]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 289.

والظاهر أن الأمير خالد كان يفكر في تأسيس حزب سياسي كبير لكن ظروف معينة لم تسمح له بذلك، ولما شعر الاحتلال الفرنسي بخطورة نضاله بدأوا بالتضييق عليه، فأجبروه على الرحيل إلى سوريا 1923 وبتحريض من رابطة شيوخ البلديات الأوروبيين، لكن مع انتصار الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات طلب من الحكومة الجديدة أن تسمح للأمير خالد بأن يقيم بفرنسا، وواصل نشاطه السياسي فأجرى اتصالات مع السياسيين اليساريين وعقد عدة ندوات ومؤتمرات سياسية للتعريف بالقضية الجزائرية، كما قدم في سنة 1924 مذكرة إلى ادوارد هيريو[1] التي تضمنت المطالب التالية:

- التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية مع الأوربيين الجزائريين.
- الإلغاء الكامل والشامل لقوانين وإجراءات الاستثناء والمحاكم القمعية.
- ارتقاء الأهالي الجزائريين إلى كل الرتب المدنية والعسكرية دون تمييز.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- العفو العام.
- فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية.
- الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر لفرنسا بدون قيود[2].

وعليه غادر إلى الإسكندرية وواصل مراسلاته ومطالبه الإصلاحية، وبسبب مساندته لثورة عبد الكريم الخطابي أتهم بالتآمر على السلطة الفرنسية فمنع من دخول الجزائر، فطلبت من الحكومة المصرية ترحيله من أراضيها، وهناك توفي بمسقط رأسه في دمشق 9 جانفي 1936م عن عمر يناهز 61 سنة[3].

---

[1]- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 14.

[2]- محمد الصالح الصديق، الرافضون عبر التاريخ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 188.

[3]- عمار عمورة، الجزائر بوابة ما قبل التاريخ، المرجع السابق، ص 291.

3-مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وتأثيراتها:

تمهيد:

بحلول سنة 1930م كان قد مر على الاحتلال الفرنسي للجزائر قرن كامل وعوض أن تقوم الإدارة الفرنسية بمراجعة نفسها على ما قامت به من سياسة استدمارية وتحسين ظروف السكان، راحت تنبش الجراح واستغلت في هذه المرة فرصة مرور قرن لتجعل منه حربا نفسية وتحديا سافرا لمشاعر الجزائريين[1]، وأقامت احتفالات ضخمة تخليدا لحدث الغزو وتجديدا للجراح والمآسي والمظالم والانتهاكات، التي ارتكبوها ظلما وعدوانا في حق الشعب الجزائري ومؤسساته، وتحديا لمشاعرها وجراحها وآلامها ومعاناتها وتأكيدا لعزمهم على البقاء بقوة الحديد والنار، وبحسب الحقائق التاريخية فإن الاستعدادات للاحتفال شرع مع بداية العشرينيات وانطلقت في 1930م ودعت إليها الدنيا كلها.[2]

كان التحضير لهذه الاحتفالات بدقة، إذ بدأ الحاكم العام ستيغ ينشغل بالموضوع منذ 14 ديسمبر 1923م لما شكل لجنة تكلف بإعداد برنامج إحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ثم خلفه في مبادرته الحاكم فيوليت الذي كان يعتزم من ناحية سياسية أكثر للاحتفال بتحرير الدول البربرية من الهيمنة التركية، بيد أن المندوبيات المالية كانت منشغلة بتحضير مختلف المشاريع، التي اعتمدت كأساس لقانون 25 مارس 1928م وتأسس بموجب هذا القانون مجلس أعلى للذكرى المئوية ومحافظ عام لها، وخصصت 40 مليون فرنك لميزانية أعياد الذكرى وارتفع إلى 93 مليون فرنك[3]، واحتفلوا احتفالا صارخا وأكلوا وشربوا وعربدوا واختلط حابلهم بنابلهم وأحيوا الليلة حتى الصباح، إضافة إلى مؤتمر كاثوليكي ديني متعصب، جمعوا له القس والرهبان من كل مكان وارتفعت أصوات ضد الدين الإسلامي وضد العروبة وضد المدنية الساطعة.[4]

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مجلة المصادر، العدد 19، الجزائر، 2009، ص149.

[2]- عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940م)، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999، ص123.

[3]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص641.

[4]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص 152-153.

وحضر الرئيس الفرنسي خصيصا إلى الجزائر لرئاسة الاحتفالات، التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين وأشعرتهم بالذل والمهانة وذكرتهم بمئات الآلاف من الشهداء، وقد دلت خطب المسؤولين الفرنسيين على روح الصليبية المتطرفة التي يكنونها للعروبة والإسلام[1] بقولهم: «إن عهد الهلال في الجزائر قد عبر وأن عهد الصليب قد بدأ وأنه سيستمر إلى الأبد»[2]، ويضيف آخر: «إن احتفالنا اليوم ليس احتفال بمرور مائة سنة على احتلالنا للجزائر ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام».[3]

فالبرنامج الذي سطرته فرنسا كان يحوي استعراضات ومحاضرات وألعاب وأفلام ومطبوعات، حتى أنهم قدموا من بين الاستعراضات واحدة يعيد كيفية دخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة سنة 1830م بلباسه وأسلحته ومعداته وأنفق الفرنسيين في هذه الاحتفالات حوالي 130 مليون فرنك قديم.[4]

وعبرت السلطات من خلالها عن بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد ورفعوا شعارات معادية للإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة وأنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية، وكانوا من خلال ذلك يضربون بيد من حديد محاولات التنظيم السياسي وخلقوا من حولهم جماعة من بني وي وي[5]، وكان من المقرر أن تستمر هذه الاحتفالات ستة أشهر، لكن مقاطعة الأهالي لها بسبب الشعور بالإهانة جعلها تتوقف بعد شهرين لأن الفرنسيين كما سبق وأن ذكرت كانوا يحتفلون افتخارا بانتصار المسيحية على الإسلام.[6]

---

[1]- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، طبعة خاصة، الجزائر، 2001، ص90.

[2]- محمود قاسم، الإمام عبد الحميد ابن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 22.

[3]- محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1954-1962م)، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص20.

[4]- عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص124.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)، ج3، المرجع السابق، ص16.

[6]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (19311945م)، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص89.

والظاهر أن فرنسا لم تكتف بهذا فقط، بل أقامت جدارا فوق كهف طبيعي صغير بضاحية سيدي فرج، وعينت له وكيلا من قدماء جنودها بدعوى أن ذلك هو ضريح سيدي فرج، وهو في الحقيقة ما هو إلا مغارة أحيت بها وثنية جرت عليها الدهور، كما أقامت حفل ديني في المسجد الأعظم وخطبوا من فوق منابره التي توالت عليه أقدام العلماء من قبل.[1]

وحضر الاحتفال المئات من رجال الدين والقساوسة المسيحيين من شتى البلدان الأوروبية وأعلنوها صليبية من جديد، صرح كبار الأساقفة بالجزائر في خطاب ألقاه في ذلك المؤتمر قال فيه: «إننا نحتفل اليوم بدخول المسيحية من جديد إلى إفريقيا الشمالية».[2]

فهذه الاحتفالات التي أدمت قلوب الجزائريين واستثارت مشاعرهم، قد أثمرت الروح الدينية والوطنية والتي ظلت تتفاعل في نفوس الجزائريين منذ بداية الاحتلال ووحدت جهودهم، فازدادوا مناضلو نجم إفريقيا تطرفا ولجأ العلماء المصلحون إلى خلق الجمعية[3]، فهذه الأخيرة عجلت بضم صفوف المصلحين من رجال مدرسة التجديد الإسلامي وجمع شتاتهم في منظمة واحدة، وبذلك ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كرد فعل على هذه الاحتفالات والتي ظهرت إلى الوجود في يوم 05 ماي 1931م.[4]

كما عارضت الكثير من الحركات وعلى رأسها حركة نجم الشمال الإفريقي لمبدأ الاحتفال القرني ودعوة الشعب لمقاطعة الاحتفال، ودعوته إلى تنظيم حركة واسعة ضد الإمبريالية الفرنسية، ورأينا دعوة ابن باديس لمقاطعة هذه الاحتفالات[5]، وهذه الاحتفالات خلفت أثر كبير على الحركة الوطنية، وما نتج عنها من تطور في الحركة الإصلاحية وازدياد الروح النضالية بين أعضاء نجم

---

[1]- المدني، حياة كفاح، ج2، المصدر السابق، ص ص 248-251.

[2]- محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009، ص93.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 91.

[4]- رابح تركي: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 93

[5]- عبد الرحمان ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص322.

شمال إفريقيا الشمالية، حتى أن بعض المؤرخين الجزائريين قال: «...إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل».[1]

4- فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

بنهاية الحرب العالمية الأولى غاب نجم النخبة وضاعت مطالبه في متاهات الحرب، وما إن وضعت أوزارها عادت هذه النخبة بوجه جديد خاصة في الانتخابات التي جرت في 1919 حيث شكلت جناح معارض للأمير خالد، حيث وافقت على تجنيس الجزائريين دون شرط أو قيد، إلا أن الحكومة الفرنسية أنكرتها ورفضها المعمرين، في سنة 1923 لما نفي الأمير خالد من الجزائر إلى فرنسا عادت منتصرة من الانتخابات التي جرت في نفس السنة، وانضمت إليها عناصر جديدة وفعالة ذات ثقافة فرنسية عالية كفرحات عباس.

أ- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

ترجع الإرهاصات الأولى لتأسيس الفيدرالية إلى سنة 1912م حين تقدم عدد من الشبان الجزائريين المفرنسين بعريضة إلى الحكومة الفرنسية يُطالِب فيها برفع القوانين الاستثنائية واعتماد المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات والتي كونت حركة سياسية تضم أصحاب الاتجاهات الليبرالية التي عُرفت "بفدرالية النواب المسلمين" وهناك من أطلق عليها "باتحاد النواب المسلمين"[2].

ب- تشكل فيدرالية النواب:

إن فيدرالية النواب الجزائريين هي حركة سياسية تشكلت من العناصر المثقفة ثقافة فرنسية، حيث تضم أصحاب الاتجاه الليبرالي الذين كانوا يمارسون في ظل المؤسسات الفرنسية العديد من الوظائف[3]، فهي عبارة عن تجمع من المثقفين والأعيان والمستشارين البلديين ومستشاري المقاطعات الذين كانوا يرون ضرورة مواجهة القوانين التي تصدر لصالح المعمرين في الجزائر، فقد كان أعضاؤها ينادون بالمساواة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين في جميع المجالات، كما طالبوا بالجنسية الفرنسية للجزائريين' وكان غرضها تعبئة جهود النخبة المثقفة، الذين

[1]- بوصفصاف، المرجع السابق، ص89.

[2]-عمر بلخير، الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب، دراسة تداولية، دون طبعة، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 34.

[3]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، ص 234.

أصبحوا يتمتعون ببعض الحقوق السياسية بمقتضى قانون 4 فيفري 1919[1]، ففي 18 جوان 1927 قدم تصريح إلى إدارة العمالة "الولاية" بمدينة الجزائر وباجتماع حوالي 150 شخص بإنشاء اتحادية النواب المسلمين التي مركزها بشارع عنابة رقم "2" مدينة العاصمة وقرّروا في هذا الاجتماع، صالح سي مصطفى رئيسا ومحي الدين زروق وسبيسيان طاهر وبوكلي نواب الرئيس والحاج وحمو خلاف مساعد وعمر بودبزة مندوب الرابطة[2] الفرنسية لصالح المسلمين، ففي 1927/9/11 عقدوا بالنادي الإسلامي مؤتمرها الأول وفيه أسندت الرئاسة الفعلية لابن التهامي ومدير جريدة التقدم التي تم إصدارها في ماي 1923 التي اتخذت عدة اقتراحات تمثلت في مطالبها[3].

ت- برنامج فيدرالية النواب المسلمين:

بعد إصدار الحكومة الفرنسية لمشروع 4 فيفري 1919م الذي وجد معارضة من طرف النخبة الجزائرية، فهنا وجد المنتخبون أنه لابد من توحيد أنفسهم وتوطيد علاقتهم وشكلوا ما يعرف باتحاد النواب المسلمين فقاموا بتحضير عريضة وتوجيها إلى الحكومة الفرنسية من أجل تطبيق وعودها وتنفيذها[4]، وقد تمحور برنامجهم على:

- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في المعاملات والوظائف الإدارية[5].
- إلغاء قانون الانديجينا.
- تنمية الثقافة بين الأهالي.
- إلغاء تنظيم الهيئات التي أنشئت في البلديات المختلطة بموجب قانون وذلك من أجل تطبيقه في المجالس العامة والنيابات العامة[6].

---

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 175.

[2]- عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المرجع السابق، ص 170.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 356

[4]-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 300.

[5]-الصادق بخوش، الفكر السياسي للثورة التحرير الجزائرية، (مقارنة في دراسة الخلفية) (د، ط)، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 142.

[6]-يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحركيين العالمين (1919- 1939)، (د، ط)، الجزائر 1988، ص 14.

- إلغاء الإجراءات المفروضة على الأهالي القاصدين فرنسا كرخصة الذهاب.
- التحقيق في الملكية الأهلية[1].

إن هذه المطالب هي مطالب إصلاحية تستبعد فكرة الاستقلال والانفصال عن فرنسا، وهي لم تكن جديدة فقد كانت تقريبا نفسها التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى ثم كررها الأمير خالد 1919م ويبدوا أنهم مازالوا يحافظون على مطالبهم وأصحابها يحملون فكرا إدماجيا.

كما أن الوسائل التي استخدمتها هذه الفئة غير فعالة وطبع على موقفهم التناقض، وهي لم تكن مقبولة في أوساط الشعب الجزائري، كما أنها لم تحصل على دعم الفئات السياسية الأخرى، وهكذا بقيت مطالبها حبرا على ورق وزيادة على القمع الذي لحق بهم من طرف المستوطنين.

ث- أهداف فدرالية النواب:

سطرت فدرالية النواب جملة من الأهداف التي مثلت نشاطها وتتمثل في:

- التحقيق الفعلي والعملي للاندماج مع فرنسا[2].
- احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية لأن فرنسا حاولت هدمها.
- إن سياسة المساواة في الحقوق هي الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك وأن الشباب الجزائري سيصبح هم النواة التي تنقل المجتمع من قديم إلى مجتمع متحضر[3].
- توحيد وتنسيق المنتخبين المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس والمندوبيات والغرف التجارية من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين انتخبوهم[4].
- إفساح المجال للجزائريين لكي ينتخبوا نوابا عنهم في البرلمان الفرنسي بالتساوي مع الفرنسيين.

---

[1]-الجيلالي صاري محفوظ قداش، المقاومة السياسية، 1900- 1954، تر: عبد القادر بن حارث، د، ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 23.

[2]-عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913- 1940)، الطبعة الأولى، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص 61.

[3]-ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، (د، ط)، دار المعرفة، الإسكندرية، 2011، ص 149.

[4]-علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 45.

- تطبيق إجبارية التعليم على الجزائريين مثل المستوطنين وأسس لها جريدة الأقدام في 1920 والتي نادى فيها بوجوب إصلاح حالة الجزائر فالتف حوله المسلمون الجزائريون[1].

ج- نشاط فدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

موقف فيدرالية النواب من المؤتمر الإسلامي الأول:

شهدت فترة الثلاثينات من القرن العشرين نشاطا سياسيا مكثفا مثلته مختلف الاتجاهات السياسية والجمعيات الثقافية خاصة مع وصول الجبهة الشعبية، ولأول مرة تلتقي الاتجاهات في اجتماع تاريخي عرف "بالمؤتمر الإسلامي" وهناك العديد من الظروف التي لعبت دورا مهما في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف أهمها:

المؤتمر المنعقد بالقدس[2] ما بين 7 و 1931/12/17 [3] والمؤتمر الإسلامي الأوربي الذي انعقد بجنيف 1935 برئاسة شكيب أرسلان[4]، وكذا وفاة الأمير خالد بسوريا 1936 والتي حركت روح الوطنية لدى الفئات الشعبية بضرورة توحيد الشعب الجزائري[5]، وكذا الاحتفالات المئوية التي أقامها الاحتلال في ذكراه مرور قرن على احتلال الجزائر، والذي ولد عن هذا تأسيس حركة إصلاحية وهي جمعية العلماء المسلمين 1931 ونجاح المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1934 في انتخابات البلدية مما زاد هذا في بعث الرعب والفزع في قلوب المعمرين[6].

---

[1]- بوشبخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، 1954- 1962، د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 73.

[2]- عقد في القدس 1931 برئاسة الحاج الأمين الحسني، وكان المقصود منه هو توجيه الرأي العام إلى المشكلة الفلسطينية التي نشأت بعد ثورة البراق عام 1929 (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، (د، ط)، المؤسسة العربية، لبنان، د، ت، ص376.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية (1931- 1945)، د، ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص 232- 233.

[4]- هو زعيم إسلامي عربي ولد سنة 1869 بلبنان، كان رجل سياسية وأدب وفكر، كرس حياته لخدمة الإسلام والدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية والعربية، توفي في سنة 1946.

[5]- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 34.

[6]- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 52.

يعتبر هذا المؤتمر أول ائتلاف في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية طيلة أكثر من قرن من حيث عدد الحاضرين والمشاركين، واختلفت الآراء في الدعوة إليه، فهناك من ينسبها إلى ابن باديس بينما رأي آخر ينسبها إلى ابن جلول لأنه في 10 ماي 1936 اطلق نداء لشروع في تحضير لمؤتمر إسلامي من قسنطينة[1]، كانت الانطلاقة إلى عقده من قسنطينة أذاعها ابن باديس[2] والرئيس ابن جلول[3] رئيس جمعية النواب لعمالة قسنطينة[4]، انعقد المؤتمر في 7 جوان 1936 بقاعة الماجستيك الأطلس حاليا وطبعا كان قد سبقه يوم تمهيدي بنادي الترقي في 6 جوان 1936 ضم السياسيين البارزين في ميدان السياسة الجزائرية والممثلين من العلماء وفدرالية المنتخبين المسلمين وممثلي الحزبين الاشتراكي والشيوعي[5] باستثناء النجم وذلك لمطالبته بالاستقلال[6]، افتتح المؤتمر الدكتور تامزالي بالفرنسية مرحبا بالحاضرين، ثم تلاه أعضاء حركة النواب ابن جلول الذي وضع في تدخله أهداف المؤتمر ومطالبه، ثم تلاه ابن تهامي ثم الدكتور سعدان نائب بسكرة العمالي فقد تكلم عن سكان القسم العسكري الجنوبي فاقترح المطالبة بحذف المحاكم العسكرية الشاذة وتصير الأقسام الجنوبية مدينة[7].

كما تحدث أيضا على أراضي الجنوب ووضع حدود ومبادئ وأن الأهالي فرنسيون لأنهم يريدون ذلك ومستقبلهم هو الثقافة الفرنسية حتى وإن لم يتخلوا عن اللغة العربية وأن الاندماج ضروري

---

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د، ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د، ت، ص 180.

[2]- عبد الحميد بن باديس (1889- 1940): تابع دراسته بجامع الزيتونة، رائد النهضة الجزائرية، أسس في 1925 جريدة المنتقد، وفي 1931 عين رئيس لجمعية العلماء المسلمين، وضع تحت الإقامة الجبرية بسبب رفضه لإصدار بيان مؤيد لفرنسا، (أنظر: اندري دبريليك، عبد الحميد بن باديس 1889- 1940 مفكر الإصلاح وزعيم القومية، تر: مازن بن صلاح مطبقاتي، د، ط، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص 87.

[3]- (1896- 1986)، هو محمد الصالح، ولد بقسنطينة، تلقى تعليمه في الجزائر، تحصل على دكتوراه في الطب 1924 عين عضو في فدرالية المنتخبين، أنشأ التجمع الفرنسي الإسلامي 1938، أنظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، د، ط، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 87.

[4]- محمد البشير الإبراهيمي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، جريدة البصائر، العدد 23، جوان 1936، ص 2.

[5]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 155.

[6]- سطور ابن جامين، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية، 1898- 1974، تر: صادق عماري، (د، ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 169.

[7]- محمد المبلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، (د، ط)، دار هومة الجزائر، 2006، ص 440.

حيث قال "إننا فرنسيون بكل إرادتنا مع رغبتنا العميقة والمؤكدة في الاندماج ضمن العائلة الفرنسية"[1]، وبعده فرحات عباس الذي قدم برنامج اتحادية المنتخبين وعارض إنشاء هيئة خاصة وألح على ضرورة اتحاد المنتخبين مع الجماهير الشعبية وأشار إلى أن المؤتمر لم ينعقد بفضل الجبهة الشعبية بل بفضل إرادة المسلمين وممثليهم[2]، كما طلب بالحاق الجزائر بفرنسا مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية والمساواة في كل المجالات بين الأوربيين والجزائريين وكذا التمثيل البرلماني، أما مطالب الجمعية فقد ركز ابن باديس على الأمور التي تتعلق باللغة العربية والدين الإسلامي[3].

بعد الاجتماع أسفر على جملة من المطالب لا تخرج عن جوهرها في المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وتحقيق فكرة الاندماج ولخصت في وثيقة أعطى لها عنوان "الميثاق المطلبي للشعب الجزائري" وجاءت كرد على مشروع بلوم فيوليت[4] وهي كالتالي:

- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وإصلاح الغايات.
- إلغاء اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ورفع سائر القيود على الصحافة العربية[5].
- ضم الجزائر إلى حكومة باريس وإلغاء الولاية العامة بالجزائر ومجلس النيابة المالية.
- إرجاء سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية.

أما المطالب الاجتماعية:

- التعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين.
- توفير خدمات المساعدات (مستشفيات، عيادات)[6].

أما الاقتصادية:

- وقف عملية نزع الملكية.

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 117.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، (1919– 1939)، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 610.

[3]– محفوظ فداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د، ط)، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 314.

[4]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ط 2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص 265.

[5]– الطيب العقبي، مطالب الأمة الإسلامية الجزائرية، البصائر، العدد 30، 31 جويلية 1936، ص 3.

[6]– الشهاب، العدد 5، مجلد 12، قسنطينة، جويلية 1936، ص 237.

- إنشاء تعاونيات فلاحية ومراكز تدريب الفلاحين[1].

ومن خلال تتبعنا لميثاق المؤتمر الإسلامي نجده في متناول برامج كل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية فهو إشكال التفرقة والحالات الاستثنائية ومثال ذلك: إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ذات كل الهيئات السياسية بالقائمة[2] والنخبة نرى أنها نادت به مؤتمرها الأول المنعقد يوم 11 سبتمبر 1927 وأعادت اقتراحه في المؤتمر الإسلامي[3] وكذا مطلبها الحاق الجزائر بفرنسا مباشرة وفق العمل بنظام المندوبيات من أجل توحيط نمط المؤسسات الجزائرية بين الفرنسيين والجزائريين، بهدف خلع الواسطة التي بينهم وبينها المتمثلة في الولاية العامة للجزائر[4].

تشكيل اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر

بعد انتهاء أشغال المؤتمر الإسلامي تمت الموافقة الجماعية على المطالب وقرروا تأسيس لجنة تنفيذية لقيام بأعمال المؤتمر وأسسوا لها لجنة مؤقتة لتسيير أعماله وتنفيذ مقرراته وتكونت من "ثلاثة نواب وثلاثة من جمعية العلماء وثلاثة من الشبان" وتشكلت من ابن جلول والمحامي طالب بن عباس وابن الحاج وكان عملها تنظيم المطالب[5] وقد انتخب "21 عضو" لتمثيل اللجنة التنفيذية وكانت مهمتها تحديد أعضاء الوفد ومهمتهم وتقدير تقديم مطالب الوفد على أنها مطالب الأمة الإسلامية الجزائرية[6] وتشكل الوفد من:

من ولاية الجزائر: العقبي، عمرة فرشوخ، البشير بن الحاج بوكردنة.

عن ولاية وهران: البشير الإبراهيمي بوشامة، طالب عبد السلام.

---

[1]– صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، (د، ط)، د، ن، د د ت، 1963، ص 40.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة، ط 2، دار مدار بونيفارستي براس، قسنطينة، 2009، ص 237.

[3]– عبد الوهاب بن خليفة، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 119.

[4]– نور الدين ثنبو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، 2015، ص 397.

[5]– ابن الحاج محمد، وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري، يوم أول العاصمة باريس، جريدة البصائر، العدد 30، 31 جويلية 1936، ص 1.

[6]– بدون ذكر اسم، حول حادثة ابن جلول، كيف تكون المؤتمر الإسلامي الجزائري ولماذا تخلى عنه، البصائر، العدد 40، السنة الأولى، أكتوبر 1936، ص 2.

عن ولاية قسنطينة: ابن جلول، فرحات عباس، طهرات ابن قليعة ابن باديس[1].

ففي يوم 18 جويلية 1936 سافر الوفد إلى باريس وكانت الزيارة الأولى عند السيد "موريس فيوليت" وكانت مفاوضات معه حول المطالب وبعدها قابل الوفد "أوبوراول"[2]، حيث أعرب ابن جلول عن الوضعية التي جرت فيها المطالب ثم السيد ابن الحاج الذي قام بشرح المطالب والتأكيد على أهمية المؤتمر وعن قوة الآمال التي بعثها في جميع طبقات الأمة الإسلامية ووعدهم بأنه سينظر إلى المطالب[3].

وفي 23 جويلية 1936 التقى برئيس حكومة الفرنسية بلوم ليون[4] الذي سلمت له ميثاق المطالب[5]، وقد أكد له ابن جلول على ثقة المسلمين، كما أشار إلى هدوء السكان وتوافق مختلف الأعراق التي تسكن الجزائر، وإلى أملهم في المصادقة على إصلاحات مهمة[6] وعدهم بأنه سينظر للمطالب وعلى أثر هذا وضع مشروع بلوم فيوليت لإرضاء جماعة المؤتمر الإسلامي واحتواء على بعض المطالب المرفوضة من قبل المهيمنين على السياسة الفرنسية، إلا أنه عاد خال الوفاض بسبب ضغوطات المستوطنين تردد الحكومة الفرنسية[7]، وبمناسبة عودة الوفد من فرنسا، انعقد تجمع شعبي كبير بالملعب البلدي يوم 2 أوت 1936 بالملعب البلدي فاعتبره جمهور العاصمة انتصارا، بالإضافة إلى الإضرابات التي عرفتها العمالات ومدن الجزائر، حيث قدم فيه الوفد تقديرا على نتائج رحلته واتصالات بالجهات المسؤولة وإذ تزامن ذلك مع عودة مصالي حيث تدخل في المهرجان

---

[1]– محمد البشير الإبراهيمي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، المرجع السابق، ص 2.

[2]–عبد الحميد بن باديس، مع الوفد الإسلامي (مشاهدات وملاحظات)، مجلة الشهاب، العدد 38، 1936، ص 2.

[3]– عبد الرزاق نوميات، في ذكرى انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، حكومة الجبهة الشعبية ومطالب الجزائريين، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، جامعة الجزائر 2، (د، ت)، ص 230.

[4]– (1872– 1950)، كاتب ومحامي من تهود فرنسا، ولد بباريس، تولى السياسة من باب البرلمان سنة 1919، ترأس حكومات في فترات منقطعة الأولى 1936– 1937 والثانية 1938، وثالثة 1946– 1947، استقال من منصب رأس الوزراء بسبب رفض مجلس النواب الفرنسي (أنظر: عبد الماجد يوسف أدوسبيب، دراسات في تاريخ أوروبا المعاصر (1918– 1945)، د، ط، النشر العلمي الشارقة، 2005، ص 114.

[5]– أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة وكفاح، جزء 2، (د، ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 366.

[6]– محفوظ فداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939، ج1، المرجع السابق، ص 618.

[7]– أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، الجزء الأول، 0د، ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت، ص 196.

بخطابه وكان يوما تجمع فيه ما يزيد عن العشرين ألفا من أشبال الجزائر[1]، تناول الدكتور عمار أوزقان الكلمة ثم ابن جلول الذي تكلم ببساطة في مهمة الوفد وغايته التي سافر لأجلها ونيابته عن المؤتمر الإسلامي[2] ومعبرا عن أمله في وقوف الشخصيات الفرنسية التي قابلها إلى جانبه[3].

كان نواب الفيدرالية يبرّرون موقفهم المخاذل بأن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر[4]، فقد ركزوا في المؤتمر على تحقيق مشروع بلوم فيوليت الذي وضع لأجلهم، كما أنهم ساندوا مؤتمر الإسلامي 1936 التي لا تخرج عن نطاقها في تحقيق أهدافهم كإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الحقوق المساوية للجزائريين والفرنسيين[5] وقد ظهر اختلاف بين أعضائها كابن جلول الذي ذكره سعد الله أنه لم يكن متحمس لفكرة المؤتمر الإسلامي عكس فرحات عباس وبقية أعضائها الذين كانوا متحمسين له مطلبا وتنظيما، كما اختلف ابن جلول أيضا مع ابن باديس والإبراهيمي[6].

موقف النواب من المؤتمر الإسلامي الثاني:

أرادت النخبة القيام بعمل من شأنه أن تدفع الحكومة الفرنسية إلى الموافقة على مشروع بلوم فيوليت لأنها مازالت على ثقة في الجبهة الشعبية فقرروا عقد مؤتمر ثاني في 1937 بعاصمة الجزائر[7]، شمل المؤتمر جمع الساسة الجزائريون (مجموعة من النواب وجماعة من العلماء)[8] باستثناء المصاليين وذلك بسبب نزعتهم الاستقلالية وكانوا على تنظيم لحزب جديد وهو حزب الشعب

---

[1]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، 1830– 1954، الطبعة 1، دار البحث، قسنطينة، 1985، ص 145.

[2]– محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، المصدر السابق، ص 461.

[3]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 384.

[4]– محمد المبلي، المصدر السابق، ص 452.

[5]– ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لحركة الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918– 1939، (د، ط)، منشأة المعارف، مصر، ص ص 226– 227.

[6]– محمد البشير الإبراهيمي (1889– 1965): هو محمد بن البشير بن عمر طالب، ولد بسطيف، أسس مع ابن باديس جمعية العلماء المسلمين، ثم تولى رئاستها بعد وفاته) أنظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، (1954– 1962)، تر: عالم مختار، (د، ط)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 21.

[7]– أحمد طالب إبراهيم، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 293.

[8]– نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د، ط)، المكتبة المصرية العامة، (د م ت)، 1990، ص 77.

الجزائري، وقد طالب فيه المؤتمرون باتباع ميثاق المؤتمر الإسلامي الأول، وتأكيدا على المطالب الجزائرية على أساس مشروع بلوم فيوليت[1]، وقد كان لافتا للأنظار بنوع خاص لما قام به رجال الحركة الوطنية بتحويله إلى حزب سياسي، ومن أهم مطالب المؤتمر في سنته الثانية:

- هيئة انتخابية مشتركة لكافة الانتخابات (مجالس بلدية، المجلس العام، البرلمان، مجلس الشيوخ).
- حق القبول في كافة المناصب العامة وتطبيق مبادئ لعمل متساوي[2].
- إلغاء الأنظمة الإدارية الخاصة (المندوبيات المالية، البلديات المختلطة) مع الإبقاء على الأحوال الشخصية وحذف من القانون الجنائي كل ما يخص الأهالي.
- أن تقع مراقبة العدلية الجزائرية مراقبة دقيقة دون محاباة.

أما النواب فقد ظلوا متمسكين بمطلبهم وهو ضرورة تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي ومجلس الأمة[3].

شكل وفدا برئاسة فرحات عباس وأرسل إلى باريس لتقديم المطالب الجزائرية، وقابلوا "دلاديبه"[4] طالبين منه المساعدة في تحقيق الأمن، إلا أن إجابته كانت كالتالي "إن البرلمان معارض لمشروع بلوم فيوليت" لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تلائم قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ولذا ليس بيدي شيء وأطلب منك إعانتي على حفظ الأمن، وإلا تضطروني استخدام القوة التي بحوزة فرنسا، لأن فرنسا قوة الجانب[5]، إلا أن فرحات عباس كان رده كالتالي إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة والسياسة التي تفسح للآمال طريقا دون تحقيقها وتلوح بالوعود دون أن يبقى شيء منها، لا هي سياسة تؤدي[6] إلى القطيعة، وستتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية هذه السياسة أمام التاريخ.

---

[1]- محفوظ فداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، (1830- 1962)، المرجع السابق، ص 43.

[2]- بدون ذكر اسم، المؤتمر الإسلامي العام الجزائري، البصائر، ع78، 13 جويلية 1937، ص 3.

[3]- محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود المقاومات، المرجع السابق، ص 44.

[4]- دلاديبه إدوارد (1884 – 1970م): رجل دولة ووزير فرنسي سابق، أصبح نائباً راديكالياً، شارك في تجمع اليساريين SFIO- BCF، ثم أصبح وزيراً للدفاع في حكومة الجبهة الشعبية (1936 – 1937م). أنظر: حميسة منور، المرجع السابق، ص252.

[5]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 237.

[6]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899- 1985)، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 125.

ورغم رفض دلادييه" الموافقة على المطالب الجزائرية لم تظهر خيبة النخبة ففي 1937 بل عقدوا لقاء مع وزير الداخلية الفرنسية "البيرو سارو"، والذي أوضح على شرعية المطالب الجزائرية أن الحل الأمثل هو دمج الجزائريين بالفرنسيين واقتنع بالحجج التي قدمها فرحات عباس عنه إلا أنه اعترف بعجزه أمام قوة الاستعمار حيث قال "استقبلت النواب الجزائريين بعد النواب الأوربيين وناقشت معهم مشروع بلوم فيولت، وأدليت لهم بنفس الحجج التي عرضوها، وحاولت عبثا أن اقنعهم وأناشدهم أن يتفهموا لها باسم وطنيتهم وقلوبهم لكنني أدركت بان هؤلاء السادة لا وطنية لهم، ولا عقل ولا قلب وما هم إلا بطون منتفخة[1]، إلا أن موقفهم من المؤتمر جاء مخيبا للآمال خاصة بعد الهجوم الذي شنه الحزب الشيوعي والمصاليون، على ابن جلول وأعضاءه بسبب فشل وفد المؤتمر في تحقيق نجاحات وفقدانهم الثقة في البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع بلوم فيوليت وعدم الاستجابة لمطالبهم[2]، وأيضا ما يدل على أن مطالب المؤتمر غير ملفت إليها ولم يصل الوفد الى نتيجة، عقدت اللجنة التنفيذي اجتماعا في 29 أوت 1937 اتفق أعضائها على مجموعة من القرارات أهمها:

- استقالة جميع النواب المسلمين.
- عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة اعتبار المسار من تاريخ الاجتماع.
- توجيه نداء للنواب بالكف عن التفاوض مع الإدارة الفرنسية[3].

نشاط الفيدرالية في الانتخابات:

كان من أهم مطالب فيدرالية النواب هو مسألة التمثيل النيابي في المجالس النيابية العمالية، حيث ناضل أعضائها بكل الطرق والوسائل المنشودة من أجل إيصال ورفع مطلبهم، إلا أن السلطات الفرنسية وقفت عائقا أمامهم، وخيبت آمالهم، وذلك من خلال الشروط القاسية التي وضعتها ولكن لم تقف حاجزا من أجل آمالهم وطموحهم[4].

---

[1]– ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 185.

[2]– صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 295.

[3]– بدون ذكر اسم، المؤتمر الإسلامي الثاني، البصائر، ع80، سبتمبر 1937.

[4]– حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 80.

كانت بداية ظهور فدرالية المنتخبين على الساحة الانتخابية هو عام 1919 عندما ترشح مصطفى ابن التهامي للمجالس المنتخبة والتي أحرز فيها 332 صوتا ويعود سبب إخفاقه هو تدخل السلطة الفرنسية في الكثير من القوائم الانتخابية[1]، وفي سنة 1934 ترشح ابن جلول إلى انتخابات المجالس العمالية الولائية[2] التي حاولت فيها فرنسا تدعيم النخبة والجماعة المعروفة "ببني وي وي" وقد وضع ابن جلول برنامجه والذي ركز فيه على ما يلي:

- تحسين أوضاع مجموع سكان عمالة قسنطينة.
- تحسين أوضاع الفلاحين من الأهالي الواسعة.
- المشاركة الواسعة للأهالي في المجالس النيابية.

إلا أن هذه الانتخابات جاءت مخيبة للإدارة الفرنسية لأن ابن جلول فاز على ممثلها مصطفى ابن باديس ب 1100 صوت والمطالب التي ركز عليها جعلته ينجح، وهي نفس السنة التي ترشح لها الدكتور سعدان حيث سانده ابن جلول[3] وعدد من النواب وقد تميزت بصعوبات لأن السلطات الفرنسية حاولت إفشالها إلا أنه عرف نجاحا حيث وحصل على 2141 صوتا من أصل 2276، وكما اكتسب أغلبية أعضاء كتلة النواب عدة مقاعد في مجالس مختلفة كفرحات عباس ممثل سطيف حصل على 3301 صوتا من أصل 4190 صوتا، وبوصوف ممثل ميلة ومما زاد من نشاط الفدرالية وتطورها هو ترشيح ابن جلول في 1935 لانتخابات الوفود المالية والتي طالب فيها بإلغاء قانون الأهالي والمساواة في الخدمة العسكرية إلا أنه خسر فيها بسبب اتهامه من طرف الإدارة بتدبير الاضطرابات التي حدثت في قسنطينة[4].

إن انتخابات البلدية سنة 1935 عرفت الحياة السياسية فيها انتعاشا خاصة بعد فترة الركود التي أعقبت انتخابات 1922 وبروز التوجهات السياسية الحزبية بوضوح، حيث فاز الدكتور بن

---

[1]– جريدة الأقدام، العدد 35، 4 نوفمبر، 18 ديسمبر 1919.

[2]– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، المرجع السابق، ص 341.

[3]– عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927– 1963، أطروحة لنيل الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 44.

[4]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1930– 1945، جزء 3، المرجع السابق، ص 70.

خليل ب 9 أصوات من أصل 10 أصوات وهو من أتباع ابن جلول، كما تمكن أنصاره من انتزاع الفوز أيضا في كل لامبيزو خنشلة، بينما لم يوفق الدكتور سعدان من هزم الحاج بن عزيز بن قانة "الذي أعيد له لقب شيخ العرب من جديد" الذي تمكن من النجاح بفضل الضغط على الناخبين مما دفع بالدكتور سعدان إلى دعوة أنصاره إلى الامتناع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات[1].

نشاط الفيدرالية إعلاميا وثقافيا:

تعتبر مرحلة الثلاثينات مرحلة مميزة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث شهدت العديد من المستجدات التاريخية كتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذا ازدياد تأسيس الجمعيات والنوادي التي ساهمت في تفعيل وتوعية المجتمع الجزائري، ومسايرة واقعه للخروج من عزلة الاستعمار إلى واقع يجسد مبدأ الحرية والاستقلال[2]، وتوجهت الشريحة المثقفة إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري، حيث تعد الجمعيات والنوادي من أهم وسائل عمل فدرالية النواب، ومن أجل توسيع نشاطها قامت بالتجمعات في العمالات التابعة لها، وهو ما زاد من تمييز نشاطها حيث كان نشاطها مقسما كما يلي:

- 67 بعمالة قسنطينة
- 55 بعمالة الجزائر
- 10 بعمالة وهران في حين وصل عدد جمعياتها في الصحراء إلى 11 جمعية.

أولا: إعلاميا

أسس أعضاء الفدرالية عدة صحف ومجلات نذكر منها:

جريدة الوفاق الفرنسي الجزائري: جريدة أسبوعية تصدر في قسنطينة لدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين وقد ترأسها ابن جلول وأصبحت في 1936 الصحيفة الرسمية لاتحاد النخبة

[1]- عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي، الجزء 2، (د، ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 38- 39.

[2]- أحمد مربوش، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر والحديث (1900- 1954)، جزء 2، طبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص 208.

المسلمة لفرع قسنطينة وقد تناولت عدة مطالب من بينها: توسيع القانون الانتخابي، الموافقة الجماعية على مشروع بلوم فيوليت[1].

صوت الأهالي: صدرت في قسنطينة بين 1929- 1939 وهي جريدة أسبوعية كان يصدرها المعلمون الجزائريون ذو الثقافة الفرنسية وكانت تدافع على مصالح الأهالي الجزائريين وكانت تدعوا إلى التعايش والتسامح مع الفرنسيين وتزعمت هذه الصحيفة حملة عنيفة دفاعا على الإدماج[2].

صوت البسطاء: هي مجلة نصف شهرية، كانت تصدر في الجزائر من سنة 1922 إلى 1939 ويتلخص برنامجها في رفع مستوى الجزائريين ذوي الثقافة الفرنسية.

جريدة الوفاق: أسسها ابن جلول بقسنطينة وكانت لسان حال اتحادية المنتخبين، وكان فرحات عباس من أكبر محرريها وأهم ما جاء فيها: إلغاء القوانين الاستثنائية ورفع عدد نواب في المجالس المنتخبة، وكانت تهاجم المعمرين خاصة رؤساء البلديات ونشر فيها فرحات عباس مقال "فرنسا هي أنا"[3].

جريدة التقدم: صدرت في مدينة الجزائر، نشطت في فترة ما بين 1923- 1931، كانت لسان حال جمعية النواب المسلمين الجزائريين وأسسوا لها جمعية وكان لها دور كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية[4].

جريدة الميدان: تأسس بقسنطينة 1938 وتوقفت لوحدها، وعرفت صراع مع جمعية العلماء المسلمين طالب فيها ابن جلول بتحسين ظروف الجزائريون قائلا "نحن في القرن 20 نعيش على حالة التيعيش عليها أحقر العبيد في القرون الماضية المظلمة"[5].

---

[1]- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 35.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830- 1954، ج5، طبعة أولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 266.

[3]- مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 23.

[4]- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، 1954- 1962، المرجع السابق، ص 35.

[5]-عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830- 1962م)، د.ط، المركز الوطني للدراسات والبحث، د.م، 2003م، ص ص 248 – 249.

ثانيا: ثقافيا

أ- **الجمعيات:** ومن بين الجمعيات التي أشرفت عليها:

- **جمعية الشبان الخضراء المسلمة:** أنشأت في أكتوبر 1936 بعنابة وقد كان هدفها دعم المطالب المرسلة إلى الحكومة الفرنسية من طرف مجموعة المؤتمر الإسلامي[1].
- **جمعية إعانة الفقراء:** أنشأت في 1936 ببسكرة، وكان يسيرها الدكتور سعدان والشيخ محمد خير الدين.
- **جمعية التعليم العقلي:** 1937 عرفت تلاحما شعبيا كبيرا، حيث جذبت لها حوالي مائتي منخرط، اشتغلت على محاربة التفرقة الاجتماعية.
- **جمعية التضامن لسكان الإقليمي الجنوبي:** أنشأها الدكتور سعدان مع السيد قمار موسى، وكان هدفها تحرير سكان الجنوب اليائسين من العيش في ظل النظام العسكري.
- **الجمعية الإسلامية:** أنشأت عام 1935 على يد الدكتور سعدان والشريف سيسبان والشيخ مبارك وقد كانت تحمل ميول سياسة تتلاقى مع الحركة الإصلاحية[2].

ب- النوادي:

- **نادي الترقي:** تأسس في 1927 من طرف أعيان مدينة الجزائر على الرغم من أنه كان تابعا للحركة الإصلاحية، إلا أن فدرالية النواب طرحت فيه مطالبها فضلا على الخطب والمحاضرات التي كان يلقيها رواد الفدرالية من بينهم: ابن جلول[3].
- **نادي الاتحاد:** تأسس بقسنطينة 1932 ترأسه ابن جلول والمحامي الحاج سعيد وإسماعيل مامي وخليل بن وصاف وكان يهدف إلى تنظيم الشباب وتربيتهم وتوظيف القيم الاجتماعية.
- **نادي الإرشاد:** أنشأه فرحات عباس 1936 بسطيف، وكان بمثابة حلقة من أجل وضع حد للانحراف وجعل هذا النادي مكانا للاجتماع السياسي خاصة لإعطاء الأوامر السياسية.

---

[1]- يوسف قنفود، الإسهامات الثقافية لفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي، غيلزان، الجزائر، ص 105.

[2]- المرجع نفسه، ص 106.

[3]- الحواس الوناس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 136- 218.

- **نادي الشباب:** هو مقر اجتماع فدرالية المنتخبين المسلمين، تأسس 1936 ببسكرة[1].

ح- انقسام أعضاء النواب:

أسباب الانقسام:

كانت سنة 1937 بداية الشعور بالمرارة والفشل لدى النخبة، فالآمال العريضة التي علقوها على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت قد تبعثرت وأحلامهم ضاعت، إلا أن هناك أسباب جعلت كتلة أعضاء الفدرالية ينقسمون بالرغم من أعضائها كانوا يدعون إلى الاندماج خاصة بعد تعاون المعمرين مع المرابطين ومن بين هاته الأسباب نجد:[2]

- فشل مشروع بلوم فيوليت، اعتقاد ابن جلول وفرحات عباس أن مطالب الفدرالية ستتحقق لكن بلوم فيوليت واجه معارضة شرسة من طرف النواب الفرنسيين هذا ما جعله يتخلى عن فكرة إعداد مشروع يسمح للجزائريين بنيل المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الهوية الإسلامية والمعارضة أيضا من طرف أعضاء حزب الشعب الجزائري.
- خيبة أمل أعضاء الفدرالية من المؤتمر الإسلامي الثاني لأنه لم يعرف نجاحا مثل المؤتمر الأول وبسبب الحملة التي شنها المصاليون بمطالبة النواب بالاستقالة من جميع الأنشطة[3].
- تأسيس أحزاب جديدة وظهورها على الساحة السياسية كحزب الشعب الجزائري وهذا ما ولد فكرة إلى فرحات عباس وابن جلول بتأسيس أحزاب جديدة، وذلك خاصة[4] إخفاق المؤتمر الإسلامي الثاني.

---

[1]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 59.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 74.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، المرجع السابق، ص 234.

[4]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 487.

إنشاء الاتحاد الشعبي الجزائري:

تأسس الاتحاد الشعبي الجزائري في 28 جويلية م1938 برئاسة فرحات عباس[1]، وكان شعاره "من الشعب إلى الشعب" وكان مفتوح على جميع التيارات السياسية[2] وتمثلت أهداف حزبه فيما يلي:

- المساواة والحرية السياسية.
- التعليم باللغة العربية.
- حرية الديانة.[3]

أما برنامج حزبه فقد ركز على الإصلاحات الخاصة بالمجتمع الريفي الذي بقي تحت الظلم والفقر ومما جاء فيه:

- تحويل الدواوير إلى مجالس بلدية، تكون تحت إدارة جماعة منتخبة منه.
- تحديد حد أدنى للأجور يكفل معيشة العمال.
- منح قروض فلاحية للفلاحين.
- إعادة تنظيم ديوان الحبوب.
- إلغاء قانون استغلال الغابات.

كان تركيزه على الجانب الاجتماعي الريفي لأنه عاش في وسط بيئة فلاحية فقيرة، أما هدفه من إنشاء هذا الاتحاد هو تطوير الجزائر في إطار مقاطعة فرنسية خاصة بما يتعلق بالديمقراطية مع الحفاظ على خصائصها الذاتية من عادات وتقاليد[4].

لقي معارضة شرسة من الأحزاب السياسية خاصة الحزب الشيوعي، كما أنه لم يجد التفاف حوله لأن مطالبه ليست جديدة[5].

---

[1]- بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، "1830- 1962"، طبعة خ، (د د ن)، (د م ن)، 2007، ص 119.

[2]- حميد عبد القادر، فرحات رجل جمهورية، (د، ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د، ت)، ص 76.

[3]- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 22.

[4]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 489.

[5]- المرجع نفسه، ص 493.

التجمع الإسلامي الفرنسي:

تأسس في 31 يوليو 1938 برئاسة ابن جلول، وكان مفتوحا على جميع فئات الشعب الجزائري، وجمع جزءا من حزب الشعب الجزائري وعدد من العلماء، بالإضافة إلى جزء من أعضاء الحزب الشيوعي[1]، كان هدفه من هذا التجمع هو توثيق الصلات مع التجمع الشعبي الفرنسي ومن أهم مطالبه:

- المطالبة بالتصويت على مشروع بلوم فيوليت.
- تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية وتعهد ابن جلول على احترام قانون الأحوال الشخصية دون الاكتراث لأي مذهب ديني ينادي على نزعة طائفية، كما وضح أن الحاق الجزائر كقاطعة إلى فرنسا الأم لا يعني الادماج فقط بل التخلي عن الهوية الإسلامية[2].

وعلى الرغم من فشل فيدرالية النواب وخيبة آمالها في المؤتمر الإسلامي، زادت حدة في نشاطها بفضل ثقافة أعضائها التي تبني أساليب جديدة كتأسيس الجمعيات والنوادي والجرائد وتشكيل العرائض والوفود لمقابلة الفرنسيين والتي حاولت من خلالها تكوين مجتمع متحضر لا يوجد له شبيه، ومهما يكن فإن النواب الجزائريين بذلوا مجهودات مضنية من أجل ترقية الشعب الجزائري، ومع ذلك فقد رفضت ايديولوجيتهم من طرف الإدارة الفرنسية، ونظروا لهم الشعب الجزائري نظرة الشك وريب خصوصا ما تعلق بالتجنيس والاندماج.

[1]– يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 19.

[2]– بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، الطبعة 1، دار النفائس، بيروت، 1982، ص 98.

5-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1954)

تمهيد:

إن الحركة الإصلاحية هي ذلك التحول الذي خاطب العقل الجزائري، لينتقل من مرحلة الجمود إلى مرحلة العمل وفق مرجعية ينتمي إليها، وقد غيبها الاستعمار الفرنسي، أي بمعنى إصلاح الذهنيات على أن يكون ذلك الإصلاح مستوحى من مرجعية الأمة، وخصوصا إعادة المقومات الفكرية والدينية والاجتماعية وتجديد العقيدة الإسلامية، والاعتماد على أسلوب المحلية أي الانتقال من الجزء إلى الكل، وهذا ما عملت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

أ- ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

إن ميلاد أي حركة كما يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله هو عملية طويلة، وفي بعض الأحيان مؤلمة، قبل أن يستطيع الناس رؤيتها وتقديرها.[1] وبالفعل فإن ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان عسير الوضع شاق الظهور، لأن إنشاء جمعية علماء إصلاحية في بلاد مثل الجزائر تخضع لاستعمار غاشم، واضغط يحصي على الناس أنفاسهم لم يكن بالأمر الهين.

ولكن ما جعل الأمر ممكنا هو وجود كوكبة من الأفراد يؤمنون بالإصلاح، ومتأثرين بالوضع المتردي الذي يعانيه أبناء أمتهم، ولم يعد هناك من دواء لهذا الوضع، سوى النهوض بالمجتمع العربي الجزائري نهوضا يستهدف التغيير في الحياة السياسية والدينية والاجتماعية.[2]

كما أن الاحتفالات المئوية من طرف السلطات الفرنسية لاغتصابها الجزائر، وتسخيرها لكل الإمكانيات المادية والمعنوية، أثر بليغ في تعميق الجراح لدى الجزائريين وخاصة المثقفين منهم، ولا سيما تلك الشعارات الجارحة التي صاحبت هذه الاحتفالات كتشييع جنازة الإسلام، وانتصار الصليب على الهلال.[3]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 144.

[2]- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 95.

[3]- أحمد مريوش، دور جمعية العلماء المسلمين في الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، العدد 2، ص 115.

وإضافة على ذلك تصريحات القادة الفرنسيين التي كانت تحديا واضحا لكل غيور على وطنه، كقول أحدهم: "إن عهد الهلال قد عبر، وأن عهد الصليبية قد بدأ، وأنه يستمر إلى الأبد"،[1] يعتبر هذا إثارة للشعور الوطني، وإذكاء لروح الإحساس بضرورة التحدي عند الشعب الجزائري.

ومن هؤلاء رجال الإصلاح الذين كانوا أكثر من غيرهم تفهما لعمق المعاناة، ففي صباح يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة عام 1349هـ لـ5 ماي 1931م، اجتمع بنادي الترقي بالعاصمة 72 عالما من القطر الجزائري، وطلبة العلم، إجابة لدعوة خاصة من اللجنة التأسيسية المتألفة من جماعة، فضلاء العاصمة عميدها عمر إسماعيل، بغرض تحقيق فكرة طالما فكر فيها علماء الجزائر فرادى، وهي تأسيس جمعية العلماء المسلمين،[2] بدلا من تأسيس حزب سياسي باعتبار أن الحيز الذي تتحرك فيه الجمعية على خمسة وعشرون (25) فصل، ولا سيما الفصل الأول والذي جاء فيه: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية،[3] تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أي أنها ليست حزبا سياسيا كباقي الأحزاب، ولا يخول لها الخوض في قضايا ما ذكر في الفصل الثالث من قانونها والذي يقول: لا يجوز لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تتدخل في المسائل السياسية.[4]

ب- أهدافها:

أما عن الأهداف التي جاءت من أجلها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فبكل بساطة تسعى لانتشال المجتمع الجزائري من حالة البؤس والضلال والبدع التي ألصقت به، ثم توجيه المجتمع الجزائري وفق مشروع جديد خال من الشوائب والخرافات والموبقات، وكل ما يحرمه صريح الشرع الإسلامي وينكره العقل تحجزه القوانين الجاري بها العمل وقتئذ، هذا ما جاء في الفصل

[1]- جريدة البصائر، العدد 153، 18 فيفري 1939م، ص 89.

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ج1 (1929-1940م)، ص 71.

[3]- ملحق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قانونها الأساسي ومبادئها الإصلاحية، مطبعة الجميلة، 1983، ص 05.

[4]- نفسه.

الخامس من القانون الأساسي للجمعية،[1] لأن أسلوب المرحلية هو القاعدة التي ارتكزت عليها الجمعية في بداية عملها حتى تحافظ على بقائها ولا تصطدم في مرحلة مبكرة مع الإدارة الاستعمارية.

ت- قنوات العمل عند الجمعية:

إن الدارس لقنوات العمل عند جمعية العلماء المسلمين يجدها متنوعة بحكم مشروع عملها، وتنوع أهدافها وغاياتها التي سطرتها لنفسها، وكلها من أجل بناء الفرد الجزائري وتشييد صرح الأمة وانتشالها سياسة الطمس والمسخ والإدماج والفرنسة، كلها معاول الهدم الاستعمارية للمجتمع الجزائري، ولإحباط هذه المشاريع الاستعمارية في الجزائر رسمت الجمعية لنفسها برنامجا دقيقا حتى تشمل كل الجوانب، وبالتالي التدرج والمرحلية في إعادة إحياء الذات وإنماء الفكر وتنويره، لهذا اتخذت الجمعية عدة قنوات عمل يمكن أن نلخص ذلك في النقاط التالية:

- التركيز على التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة: لقد زرعت جمعية العلماء المسلمين مدارسها الحرة[2]، في مناطق عديدة بما فيها القرى، لأنها كانت تعتمد أساسا على تربية وتكوين الناشئة وفق منهاج ومبادئ رصدتها في قوانينها الداخلية، والمتتبع لسياسة التعليم لدى الجمعية يجده تطور من سنة لأخرى من حيث الكم، أو من حيث الكيف، وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم، إذ يشير المستشرق الفرنسي ديبارمي على أن المدارس الحرة تعد خلايا مرجعية للتكوين الوطني للجزائريين.

واتضح ذلك من خلال منهجية العمل وتنظيم التعليم وحداثة برامجه، إلى أن تأطرت إلى حد كبير بالمنظومات التربوية لدول المشرق العربي، وكانت الجمعية تقيم نظامها التربوي من خلال عقدها لمؤتمر المعلمين الأحرار.

إضافة إلى التكفل بالبعثات الطلابية وإرسالها إلى الخارج للتكوين وإتمام الدراسة، وتكوين إطارات المستقبل.[3]

---

[1]- ملحق جمعية العلماء، المصدر السابق، ص 05.

[2]- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956م)، ط1، (ش و ن ت)، 1975، ص 260.

[3]- محمد الصالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962م، ط1، الدار العربية للكتاب، 1983، ص 97.

وقد وصف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي المدرسة بأنها جنة الدنيا، وكل شعب لا تبنى له المدارس تبنى له السجون.[1]

- تأسيس الحركة الصحفية النشيطة: ونتيجة للدور الفعال الذي يمكن للصحافة أن تلعبه في نشر الوعي بين صفوف الشعب، لذلك اتخذت الجمعية من الصحافة وسيلة أساسية منذ 1925م، لنشر دعوتها ومبادئها وأهدافها بين أوساط الشعب الجزائري، واعتبارها سلاحا خطيرا تستخدمه ضد خصومها من الإدارة الاستعمارية ورجال الطرق الصوفية، وضد كل من يسير في ركاب المحتلين، ولما كان القانون يحيز حق إصدار الصحف فقد سارعت نخبة من العلماء في قسنطينة بتأثير من الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى إنشاء جريدة المنتقد[2]، سنة 1925م، إضافة إلى جريدة الشهاب، وفي سنة 1935م، أسست الجمعية جريدة البصائر، والتي كانت تكافح من أجل إحياء اللغة العربية وإرجاع الإسلام إلى عهده الزاهر[3]، حيث وجهتها لخدمة الإصلاح وتثقيف المواطنين، وتبليغ الرأي الخارجي عن حالة الجزائر المأساوية، وكل ذلك كان بمثابة التحدي ضد أكاذيب وتعتيم الصحافة الفرنسية حول القضايا الجزائرية.
- توظيف المساجد: إضافة إلى كونه مكانا مقدسا للعبادة كان أيضا مدرسة لمكافحة الأمية والجهل، ومركزا لبث فكرة الإصلاح وتوجيه المسلمين إلى ما يصلح دينهم ودنياهم،[4] وترقية الأفكار بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن أهم هذه المساجد الجامع الأخضر، سيدي كموش، سيدي عبد المؤمن، المسجد الكبير، سيدي فتح الله بقسنطينة،[5] وفي رحاب هذه المساجد كان ابن باديس يعلم الصغار نهارا والكبار ليلا.

---

[1]– رابح تركي، المرجع السابق، ص 200.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1981، ص 139.

[3]– جريدة البصائر، 02 ماي 1939.

[4]– بوصفصاف، المرجع نفسه، ص 145.

[5]–Ali Merad, le réformisme Musulman en algérie, P 83.

والظاهر أن رغبة المواطن الجزائري في التعلم كانت أقوى من سياسة التعسف الاستعمارية، حيث قاموا بإنشاء المساجد في المدن والقرى على حسب قول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: "فأنشأت لها بضعة وتسعين مسجدا في سنة واحدة في أمهات المدن والقرى".[1]

- القيام برحلات للعلماء بالعديد من الجولات عبر مناطق مختلفة من الوطن والوقوف عند قضايا واهتمامات المواطن اليومية، والسماع لانشغالاته وآماله بغرض زرع الثقة في النفوس، باعتبارها مصدر القوة في العمل الدعوي عند الجمعية.[2]
- تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية للمعوزين والمحتاجين من الجزائريين وعلى سبيل المثال نذكر الجمعية الخيرية الإسلامية بالجزائر العاصمة التي أوكلت إليها خدمات متنوعة.[3]
- تأسيس النوادي الثقافية ما دامت تساعد الشباب على تكوين علاقات جديدة بينهم، ونشر الوعي والثقافة بين الشباب المسلمين الجزائريين، وتبادل الآراء ومناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية،[4] ويعد نادي الترقي على سبيل المثال، نقطة التقاء المثقفين الذين تسربت إلى نفوسهم دعوة القومية العربية الإسلامية، وأضحى مركزا للاحتفالات وإلقاء المحاضرات، حيث كان الشيخ ابن باديس يلقي فيه المحاضرات كلما زار العاصمة.[5]

وهكذا لعبت النوادي دورا هاما في تهذيب الشباب وتوجيهه توجيها عربيا إسلاميا، فكان الشباب يجد فيها مختلف أشكال الثقافة الدينية، والاجتماعية، والرياضية عن طريق المحاضرات والدروس، وما يعقد فيها من ندوات واجتماعات ومؤتمرات.[6]

---

[1]– رابح تركي، المرجع نفسه، ص 227.

[2]– مريوش، دور الجمعية في الحركة الوطنية، الرؤية، المقال السابق، ص 117.

[3]– مجلة الشهاب، مجلد 10، جزء 5، الموافق لـ 16 أفريل 1934م.

[4]– بوصفصاف، المرجع السابق، ص 163.

[5]– محمود قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 19.

[6]– بوصفصاف، المرجع نفسه، ص 153.

ث- من نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واضحة في العديد من مواقفها لأن الضرورة تقتضي ذلك، وسوف نورد هنا بعض القضايا التي عالجتها الجمعية، والتي كشفت بدورها عن جوانب من إستراتيجيتها لخدمة القضية الوطنية.

محاربتها للطرقية:

سعت السلطات الاستعمارية لأول وهلة لها في الجزائر للقضاء على المقوم الأساسي، ألا وهو الدين الإسلامي، إذ يقول الشيخ الإبراهيمي في هذا الشأن: "إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمار صليبي النزعة، فهو منذ احتل الجزائر عمل على محور الإسلام لأنه الدين السماوي الذي فيه من القوة ما يستطيع أن يسود العالم ... وقد استعمل جميع الوسائل المؤدية إلى ذلك ظاهرة وخفية، سريعة ومتأنية وأوشك أن يبلغ غايته بعد قرن من الزحف، وتصل الأيام والليالي في أعمال المحو.[1]

لذلك شجع الاستعمار الطرق الضالة لإفساد عقيدة الجزائريين وتكسير البنية الدينية وتشجيع الاعتقاد دون الانتقاد، حتى أصبح لكل شيخ مريده المفضل وزاويته المزارة.

والظاهر أن الصراع المحتدم بين المصلحين والطرقيين قد بدأ منذ تأسيسها عن طريق الحرب الصحفية والأفكار الإصلاحية التي يتلقاها الشباب في مدارس الجمعية، إذ أن العلماء المصلحين كانوا يحذرون الناس من مغبة الوقوع في حبال الطرقيين، لا على أساس الخلاف في المسائل الدينية فحسب، بل أنها كانت تعتبرهم عملاء للإدارة الاستعمارية وأذنابا لها.[2]

ولذلك فإن جمعية العلماء المسلمين قد اعتبرت محاربه هذه الطرق المنحرفة من أولى واجباتها الإصلاحية، حيث يؤكد الشيخ الإبراهيمي سنة 1935م بأن العلماء المصلحين يحققوا بأن هذه الطرق المبتدعة في الإسلام هي سبب تفرق المسلمين".[3]

---

[1]- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص 41.

[2]- بوصفصاف، المرجع السابق، ص 201.

[3]- الإبراهيمي، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ص 54.

والجدير بالذكر أن علماء الجمعية يعتبرون القضاء على الطرقية هو قضاء على كل باطل وضلال، وأنه لا يتم أي إصلاح في كل ميادين الحياة مع وجود هذه الطرق وخرافاتها ومالها من سلطان على الأرواح والأبدان، وإفساد للعقول، وقتل للمواهب.[1]

وفي مقدمة هؤلاء العلماء نجد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي حارب الطرقية وشن حرب واسعة على أهل البدعة وأطلق على عوائدهم (الزردة) – أعراس الشيطان، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الزردة التي تقام في طول العمال الوهرانية وعرضها هو أعراس الشيطان وولائمه وحفلاته ومواسمه، وكل ما يقع فيها من البداية إلى النهاية كله رجس من عمل الشيطان، وكل داع إليها أو معين عليها أو مكثر لسوادها فهو من أعوان الشيطان.[2]

والحق أن الشيخ الإبراهيمي ربط سلوك الشيطان بسلوك الاستعمار، وأنهما أجمعا على إلحاق الضرر وإتلاف كل ما هو جزائري، برغم مجهودات رجال الإصلاح لتفادي ذلك الهدم وخاصة المعنوي منه.

وانطلاقا من أن إستراتيجية ابن باديس من إستراتيجية جمعية العلماء، فقد ظل الشيخ ابن باديس يدافع عن الإسلام ويجاهد في سبيل حمايته من خطر الابتداع، وحماية بلاده مما يدبر لها، إذ لا فرق عنده بين الدين والوطن، فالشيخ ابن باديس لا يفصل في معاركه التي خاضها في هذا السبيل هو ورفاقه العلماء بين الإسلام والجزائر. وكان يرى أن الطريق الأمثل لتحقيق الفوز في هذا المجال هو التعليم، وتربية الأجيال وتثقيف العقول وإذكاء الوعي، وإحياء الضمائر والقلوب لفهم وظيفة الدين الحقيقية التي هي ليست محصورة في تلقين الناس في كيفية ممارسة الشعائر الدينية، وتعليمهم ما يجوز، وما لا يجوز من الأقوال والأفعال فقط.

---

[1]– الإبراهيمي، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مرجع سابق، ص 55.

[2]– محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، ط2، (ش و ن ت)، الجزائر، ص 355.

إنما الوظيفية الحقيقية للدين الإسلامي هي محاربة الجمود الفكري والتدهور الخلقي، والقضاء على روح الخضوع والاستسلام لمخططات الاستعمار التي يبغي من ورائها إفراغ القلوب والعقول من كل ما يشعرها بذاتيتها.[1]

الهوية الوطنية:

تعد الجمعية بدون منازع أولى الجمعيات في تاريخ الجزائر المعاصرة التي طالبت باسترجاع الهوية الجزائرية، واستعادة مقوماتها الشخصية الوطنية الضائعة، كي تنمي الوازع المعنوي وتقوي الإحساس الذاتي، لهذا نجد الدين الإسلامي واللغة العربية يحتلان المكانة اللائقة في برنامج الجمعية، فاللغة العربية هي لغة القرآن، وبالتالي لغة الإسلام الذي يدين به الجزائريين، ويتصل بواسطتها الفرد الجزائري بمنابع الإسلام في القران والحديث والفقه، وغيرها من التراث الفكري والروحي للإسلام.[2]

وهكذا فاللغة العربية التي أقصاها الاستعمار من ميدان التعليم والتدريب والتدوين في الإدارة، وحتى من لغة التخاطب والمعاملات، فإن زمن الجمعية كان بداية نهاية التهميش للغة العربية، وأصبحت رسمية عندها، بل طالبت الإدارة الفرنسية بأن ترفع عنها الإجراءات التعسفية وتجعلها لغة رسمية، وبذلك فقد أحيت الجمعية اللغة العربية التي كادت أن تموت.

والظاهر أن الاستعمار الفرنسي تفطن لخطورة عمل الجمعية واهتماماتها اللغوية، خاصة وأن اللغة العربية تمثل مقوما أساسيا من الشخصية الجزائرية لأنه لغة جنس وقومية ودين في وقت واحد، لهذا حاول الاحتلال الفرنسي أن يقضي عليها بكل الوسائل المتاحة له كي يقضي على الشخصية الجزائرية، وبذلك يتمكن من ابتلاع الجزائر في كيانه الخاص.[3]

وفي هذا السياق كان قرار 1938م الذي أصدره وزير الداخلية الفرنسي، والقاضي بضرب اللغة العربية وخنق صوت المعلمين، وكان هذا القرار جائرا في حق الجزائريين.

---

[1]– محمد الصالح رمضان، فضيل عبد القادر، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 65.

[2]– رابح تركي، المرجع السابق، ص 52.

[3]– رابح تركي، المرجع نفسه، ص 54.

وقد رد الشيخ ابن باديس عن هذا القرار الفرنسي ردا عنيفا (8 مارس 1938م) سواء في خطبه بالمساجد أو في كتاباته الصحفية، واعتبر ذلك محنة للسان العربي، وكتب يقول: "يا لله والإسلام والعربية في الجزائر، كل من يعلم بلا رخصة يغرم ثم يغرم ويسجن، لما رأوا تصميم الأمة على تعلم قراءتها ودينها ولغة دينها، واستبسال كثير من المعلمين في سبيل القيام بواجبهم نحو الدين والقرآن واستمرارهم على التعليم رغم التهديد والوعيد ورغم الزجر والتغريم لما رأوا هذا كله سعوا سعيهم وبذلوا جهدهم حتى استصدروا هذا القانون، قانون العقاب الرهيب.[1]

وبهذا اعتبر الشيخ بن باديس قرار 08 مارس 1938م، هو ضرب العقيدة الإسلامية نفسها، ولأن عامل اللغة العربية يعتبر من الدعائم الأساسية في فهم الإسلام والحفاظ عليه، والتفقه في الدين دون صعوبة أو عناء، ولهذا كانت العربية من الأهداف المسطرة في الخطاب الدعوي الوحدوي للجمعية، وأنها لم تجعل من عنصر اللغة البعد العرقي وإنما جعلت من العربية حافز الحصانة وصمام الأمان والتحدي ضد سياسة التغريب والإدماج الفرنسية، ومن ثمة تتمكن من خدمة التواصل والترابط الحضاري العربي الإسلامي، حتى يقول ابن باديس في هذا الشأن: "ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم وانما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي.[2]

وبالرغم من كل الإجراءات الفرنسية في نشاطات جمعية العلماء تواصلت بأوسع من الهياكل التعليمية وطعمت العربية وارست المدرسة الحديثة واستعانتها بالمناهج العصرية، كل هذا زاد من قلق الادارة الفرنسية، ووصل بها الحد في اصدار مرسوم جديد في نوفمبر 1944 والقاضي بغلق المدارس الحرة، وإلحاق قوانين جديدة تعسفية ضد المعلمين، واجبارية تدريس اللغة الفرنسية اي جانب اللغة العربية. [3]

لكن هذا القرار مثلما وجد من يصوغه، فانه لقي من يعارضه، وتمثل ذلك في رجال الدين الأحرار وعلى رأسهم الشيخ الطيب العقبي الذي عارض هذا القرار بشدة و أرسل رسالة مؤرخة في 20توفمبر 1945م إلى مدير الشؤون الأهلية يطلب منه فيها بالتراجع عن قرار نوفمبر 19474م

[1]– محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، ط2، (ش و ن ت)، الجزائر، 1980، ص 150.

[2]– محمد الميلي، المرجع السابق، ص 151.

[3]– أحمد مريوش، المقال السابق، مجلة الرؤية، العدد الثاني، ص 121.

لأنه لا يخدم الجزائريين، حيث ذهب إلى أن هذا القانون جاء لضرب الحركة التعليمية والإصلاحية في الجزائر قاطبة بقوله: "... بأن المسلمين ليسوا متحملين مسؤولية هذه الغلطة الفادحة ... وكيف يمكن أن نطلب من المسلمين وجوب معرفة اللغة الفرنسية دون أن تكون أبواب المكاتب مفتوحة على مصرعيها أمام الجميع دون أي ميز أو إجحاف".[1]

وبهذا تكون جمعية العلماء المسلمين قد أخذت على عاتقها مهمة نشر اللغة العربية وترقية تعليمها، لذلك عملت على إنجاز العديد من المنشآت والهياكل التعليمية.[2]

وقد كانت اللغة العربية هي المادة الأساسية التي ركزت عليها مدارس الجمعية باعتبارها المدخل الذي لابد منه لتربية الأجيال، لذلك لم يكن الهدف من تعليم اللغة العربية هو تمكين الأجيال الصاعدة من معرفة لغتها، وامتلاك القدرة على استخدامها فقط، ولكن كانت هناك أهداف أخرى نذكر منها:

- تمكين المعلمين من الاطلاع على تاريخهم وتراثهم وفهم دينهم وقرآنهم.
- غرس حب العربية في نفس المتعلمين، وجعلهم يحسون بأنها جزء من كيانهم ورمز معبر عن شخصيتهم.
- اعتماد النصوص اللغوية النثرية والشعرية مصدرا حيا لتربية أفكارهم وتهذيب أذواقهم وبناء وجدانهم، وبث الروح الوطنية في نفوسهم.
- ترقية أساليب تعليم اللغة العربية وتطوير مضامينها بتخليصها من المناهج المتحجرة والطرائق العميقة التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت.[3]

من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن تعليم اللغة العربية لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كانت وراءه دوافع ودواعي كثيرة أفصح عنها الشيخ ابن باديس في قوله: "... وإذا كنا نصرف أكثر جهدنا

---

[1]- نفسه، 122.

[2]- الصالح رمضان، المرجع السابق، ص 85.

[3]- محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص 87.

للتعليم العربي فذلك لأن اللغة العربية هي لغة الدين الذي هو أساس حبنا ومنبع سعادتنا، لأنها هي اللغة المهملة بين أبنائها، المحرومة من ميزانية بلدها المطاردة في مقر دارها المغلقة مدارسها ...".[1]

لذلك فجهود جمعية العلماء من جهود رجالاتها الذين قدموا ببسالة واجبهم نحو اللغة العربية، بالرغم من كل العراقيل التي كانت تصنعها السلطات الفرنسية أمامها، غير أنها لم تثنهم عن عزمهم، بل زادتهم قوة لأنهم تأكدوا أن عملهم أصبح يخيف الحكام ويقلقهم، وهذا دليل على أنهم في الاتجاه السليم، وبهذه المجهودات الكبيرة تكون جمعية العلماء المسلمين قد حافظت على ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر.

- **إحياء التاريخ الوطني:**

من منطلق أن التاريخ هو ذاكرة الأمم، فإن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل بكل ما في وسعه لتحريف وتزييف ما في الأمة الجزائرية، إلا أن محاولات الهدم الاستعمارية لم تكن خفية عن برنامج جمعية العلماء المسلمين، لذلك سعت الجمعية وسعت إلى إحياء الذاكرة الجزائرية، بل وغرست في نفوس الجزائريين الهمم وتدعي عن ذلك العلامة ابن باديس في محاضرة له بعنوان: "الشعب الجزائري لن يموت"، ومما جاء في قوله: "إننا شعب خالد ككثير من الشعوب، وإنما علينا أن نعرف تاريخنا، ومن عرف تاريخه جدير بأن يتخذ لنفسه منزلة لاحقة به في هذا الوجود، ولا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأغر والمستقبل السعيد إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المغروسة".[2]

وهكذا فقد نبذت جمعية العلماء فكرة الانقسامات الجهوية ووضعت برنامجا أكاديميا لإحياء ذاكرة الأمة، وتمثل ذلك في إرساء أول مدرسة جزائرية لكتابة التاريخ الوطني عبر العصور، وقد تزعم هذه المدرسة الشيخ مبارك الميلي بعد شروعه في جمع المادة وتأليف كتاب: تاريخ الجزائر القديم والحديث.

---

[1]- البصائر، السنة 03، العدد 136، شعبان 1357هـ/أكتوبر 1938م.

[2]- جريدة البصائر، عدد 171، السنة الرابعة، 22 جوان 1939.

وكبقية المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية تعرضت الإدارة الفرنسية إلى هذا المقوم بأسلوب غاية في العنف والحقد، حيث رفضت تعليم تاريخ الجزائر في ظل العروبة والإسلام لأبناء الجزائر في المدارس الفرنسية التابعة لإدارة الاحتلال إلا في نطاق محدود للغاية، إضافة إلى تشويه القدر القليل الذي يسمح إدارة التعليم التابعة للاحتلال بتدريسه لأبناء الجزائر، حتى يخدم أهداف الاحتلال في محاولة مسخ الشخصية الوطنية للجزائر. [1]

ونتيجة لهذه السياسة التعسفية فقد عملت الجمعية على التحايل في تدريس التاريخ لطلبة الجزائر تحت عناوين مختلفة مثل "دراسة المواريث"، ودراسة تاريخ الإسلام أو تاريخ التشريع"، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أعلنت الجمعية بتدريس تاريخ بلادها، وعلى نطاق واسع في معاهدها التعليمية، وأدى ذلك إلى إحياء تاريخ الجزائر بواسطة عدد من رجال حركة التعليم الحر لتذكير الأجيال الجزائرية الحاضرة بماضيها الخليد. [2]

وبذلك فإن اهتمام جمعية العلماء المسلمين بتدريس وتلقين التاريخ الإسلامي كان إيمانا منها أن معرفة الأمة لتاريخها سيمكنها من استعادة كل مقوماتها الحضارية عبر التاريخ، وبالتالي يتسنى لها المطالبة بحقوقها كاملة. [3]

- **تحقيق الوحدة الوطنية:**

إن الأمر الملفت للانتباه حول الحركة الاستعمارية الفرنسية هي ظاهرة فرق تسد وسط الأمة الواحدة كي يتسنى لها السيطرة والتحكم فيها أكثر، وشجعت فكرة الجهوية والقبلية والعروشية، وإثارة الفتن والمشاكل بين أفراد الأمة الواحدة، ولذلك نصت المشايخ والقادة والباشات لتطبيق أوامرها. [4]

لهذا نجد الدارس لنشاطات جمعية العلماء المسلمين يجدها قد غطت أكبر عدد ممكن من مناطق الوطن، وتجنبت قدر الإمكان خصوصا مع بداية تأسيسها الدخول في المهاترات والصراعات الهامشية التي لا تخدم المصلحة الوطنية التي سطرتها الجمعية، وهي: وحدة الرأي والوطن والمصير.

---

[1]- رابح تركي، المرجع السابق، ص 333.

[2]- بلاسي، الاتجاه العربي، ص 42.

[3]- مريوش، المقال السابق، الرؤية، ص 125.

[4]- نفسه، ص 126.

لذلك حاول الاستعمار الفرنسي ضرب البنية الجزائرية في الصميم، وذلك بالتفريق بين العرب والأمازيغ، وتطبيق سياسة فرق تسد، اعتقادا منهم أن البربر أكثر قابلية للاندماج وأن إسلامهم سطحي، وهم أعداء فطريين للعربية، إلا أن هذا لم يحدث، لأن أبناء الأمازيغ أنفسهم قد تفطنوا لهذه السياسة، ووقفوا ضدها بالمرصاد، وعلى لسان الشيخ ابن باديس يقول: "ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان".

فالوحدة الوطنية للشعب الجزائري في نظر الشيخ ابن باديس من الحقائق الثابتة ثبات الجبال الراسيات، هيهات أن تنال منها محاولات المستعمرين والمنحرفين، أليس هو الذي قال: "لمن أعيش؟ أعيش للإسلام والجزائر.". [1]

كما أن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي فقد حاول هو بدوره أن يكشف عن الدسائس الاستعمارية التي سطرت لتمزيق الوحدة الوطنية والوحدة الفكرية، ودعا الشيخ إلى ضرورة تفاعل الشعب الجزائري مع بعضه البعض، وتناسي الأحقاد والخلافات والانصهار في بوتقة واحدة بدلا من انتهاج لسياسة التآكل الداخلي التي تحبذها فرنسا وبعض أعيانها. [2]

ولأن جمعية العلماء عموما تدافع عن الوطن ووحدته، كان لابد لها من أن تعمل لإخراج البلاد من حالة اليأس والتذمر التي يرجع أساسها إلى القوانين الاستثنائية المسلطة على الجزائريين، وكذلك البحث عن الوسائل التي تتيح للعلماء والتنظيمات والهيئات التعبير عن مشاعرهم وأحاسيسهم وأفكارهم اتجاه الوطن، وهذا لا يكون إلا بتكتلها وائتلافها جميعها كما يذكر الشيخ ابن باديس: "أن المرجع في مسائل الأمة هو الأمة، والواسطة لذلك هي المؤتمرات".[3]

- **علاقتها بالأحزاب السياسية:**

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين وهي غير متفتحة على الأحزاب الأخرى، لأنها كانت منشغلة ببناء هياكلها وإرساء أسسها، وقد أوضح الشيخ الإبراهيمي أن المطالب التي تبنتها الجمعية هي مطالب وطنية لم تألفها فرنسا، وذلك بقوله: "قامت الجمعية تعمل لإصلاح الإسلام بين

---

[1]- الشهاب، الجزء 11، المجلد 11، ذي القعدة 1354هـ/فيفري 1936م.

[2]- مريوش، الرؤية، ص 127.

[3]- نفسه، ص 128.

المسلمين، والمطالبة بحقوقه المغصوبة، وبحرية لغته المسلوبة، وسمع الاستعمار لأول مرة في حياته بهذه الديار نغمة جديدة لم تألفها أُناه، ندعو إلى الحق في قوة ونطالب بإنصاف في منطق".[1]

ويعد المؤتمر الإسلامي 1936م، أول لقاء رسمي للجمعية مع الأحزاب باستثناء النجم، حيث كانت مشاركتها صائبة في الصميم، حيث قال الشيخ ابن باديس: "لا يمكن أن نمثل الأمة إلا بالرجوع إلى الأمة"، وكان الغرض من المؤتمر هو جمع الآراء حول مستقبل الجزائر والخروج من المؤتمر بمطالب تضبط مصير المسلمين الجزائريين.

كما كان للجمعية موقف وحدوي دليل على إلتفافها بالأحزاب السياسية الأخرى في الجزائر، بدافع واحد هو حب الوطن والعمل على توصيل قضيته إلى كل العالم، ومشاركتها في إثراء البيان الجزائري الصادر في فبراير 1943م، بعد نزول الحلفاء بالجزائر لتحميلهم المسؤولية الكاملة حول حرية تقرير مصير الشعوب التي رفعوها ولذلك فقد لعب فرحات فباس والعلماء الدور الهام في إيصال هذه المطالب إلى الحلفاء.[2]

ونظرا للموقف السلبي الذي وقفته فرنسا وحلفائها من مطالب البيان أثره الفعال على تطور مواقف الجمعية اتجاه الإدارة الفرنسية لذلك فقد رفضت الجمعية برئاسة الشيخ الإبراهيمي مرسوم ديغول الصادر في 07 مارس 1944م، ونفس الموقف اتخذه الشيخ الطيب العقبي، لأن المرسوم قد= وسع من دائرة التجنس دون خدمة المطالب الجزائرية.[3]

وبعد الحرب العالمية الثانية، ازداد موقف الجمعية صمودا، حيث3 بقيت رافضة لجميع الإصلاحات الفرنسية الترقيعية التي انتهجتها السلطات الفرنسية 1945/1954م. بالرغم من أنها لم تعلن صراحة عن ذلك كي تحافظ على وجودها بل أصبحت الجمعية وكأنها مؤهلة للعمل لفكرة العصيان المدني.

ولذلك نجد الإدارة الفرنسية تتهم العلماء أنهم كانوا وراء أحداث الثامن ماي 1945م، واعتبرت لجنة التحقيق بعد الأحداث أن دور العلماء كان بطريقة غير مباشرة في تكوين خميرة الأحداث،

---

[1]– الإبراهيمي، عيون البصائر، ص 22.

[2]– فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص 167.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 242.

حيث أن العلماء كانوا يبثونه دعايتهم في المدارس وينشدونها في أناشيدهم، وحتى في مناشيرهم ومحاضراتهم، وقد بلغ التأثير إلى درجة أن أصبح التلاميذ الجزائريون يفضلون التخلي ومقاطعة المدرسة الفرنسية، ويلتحقون بمدارس الجمعية. [1]

والظاهر أن ارتباط الجمعية بالأحزاب الوطنية ازداد أكثر، فبعد إصدار قانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947م، عارضت الجمعية كغيرها من التشكيلات الأخرى، وتعتبر ذلك بداية جديدة في تحولها السياسي.

وفي الخامس من شهر أوت 1951م، تأسست لجنة الدفاع عن الحرية واحترامها، تمخض ذلك عن إجراء سلسلة من اللقاءات بين جمعية العلماء المسلمين برئاسة خير الدين والعربي التبسي وطرف الانتصاريين بقيادة مزغنة ومصطفى فروخي، والبيانيين الذين مثلهم أحمد فرانسيس وقدور ساطور والشيوعيين الذين مثلهم أحمد محمودي وبول كاباليرو، وأجمعوا في الأخير على إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة واحترام حرية الانتخابات، والحريات الأساسية من ضمير وصحافة ومحاربة القمع، بجميع أنواعه، وإطلاق سراح جميع السياسيين، إلا أن هذا التجمع لم يكتب له النجاح.

- **مفهوم الاستقلال عند الجمعية:**

إن جمعية العلماء المسلمين لم تعلمن صراحة عن الاستقلال، لأنها اعتمدت في عملها على أسلوب المرحلية والتدرج في البناء، بهدف الوصول إلى قناعات ذاتية فاعلة قد تحقق المطالب والأهداف، لذلك فكرة الاستقلال لم تكن واردة في برنامج الجمعية، لا سيما في العقد الثالث من القرن 20م.

غير أن جمعية العلماء كانت تنشد استقلال الفكر واللسان والتصور، وبالتالي تساهم في تكوين البنية الجديدة وإرساء مشروع المجتمع الجزائري الجديد الخالي من الهيمنة والسيطرة، والتبعية لتراكمات الفكر الاستعماري، وهذا بالضرورة يؤدي للمطالبة بالاستقلال.

[1]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 278.

وقد كتب الشيخ ابن باديس في الشهاب 1936م: "... وإن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا، وقد استقلت أمم كانت دوننا في القوة والعلم والمنفعة والحضارة، ولسنا من الذين يدعون علم الغيب مع الله، ويقولون أن حالة الجزائر الحاضرة ستدوم إلى الأبد، فكلما تقبلت الجزائر مع التاريخ ضمن الممكن أنها تزداد تقلبا مع التاريخ".[1]

وهكذا فنظرة الجمعية ورجال الإصلاح إلى مفهوم الاستقلال تتشابه إلى حد كبير فهي تطالب بالجزء حتى تتحصل على الكل، أي اتخذت سياسة خذ وطالب، وعبر عن ذلك الشيخ الطيب العقبي خلال تدخله ببلكور سنة 1936م إذ شبه للحاضرين الاستقلال بالطائر اذلي لا ريش له، فهل بإمكانه الاعتماد على نفسه كي يحلق في الجو بنجاح، وقال فكيف من لا جناح ولا ريش له،[2] أي لابد من توفير شروط الاستقلال.

ومع ذلك فإن أسلوب المرحلية الذي أخذت به الجمعية، ظل معارضا من طرف دعاة الاستقلال، وخصوصا مصالي الحاج سنة 1936م، في الملعب البلدي بالعاصمة، وقال أن أعضاء المؤتمر يرغبون في بيع الجزائر، ومع ذلك فإن نظرة مصالي تعتبر خطأ منهجي لاكتمال الإيديولوجية الوطنية، لأن البعد الثوري ليس كافيا، بل لم يكن مهضوما عند العامة خلال تلك المرحلة. لأنه من باب التنظير الواقعي أن يكون البعد الاستقلالي مشحونا ومتشبعا بالوازع الديني والوطني كي يحافظ على استمراريته في عملية البناء الذاتي دون الارتباط بالتركة الاستعمارية بعد الاستقلال.

[1]– مجلة الشهاب، الجزء 03، المجلد 12، جوان 1936م.

[2]– جريدة الأمة، عدد 85، السنة الثانية، 11 أوت 1936.

6-الجبهة الشعبية ومشروع فيوليت 1936-1937م.

تمهيد:

سعت فرنسا لوضع عدة مشاريع إصلاحية بالجزائر، محاولة لإمتصاص غضب الجزائريين ولكسبهم إلى جانبها جراء الاحتفالات المئوية الصاخبة، وذلك بإعطائهم عدة امتيازات وإدماجهم ضمن العائلة الفرنسية، ومن بين المشاريع الإصلاحية التي لقت شهرة نذكر: مشروع موريس فيوليت.

أ- التعريف بشخصية موريس فيوليت:

عاش موريس فيوليت في الفترة ما بين 1870-1960م، تقلد منصب حاكم عام للجزائر في ماي 1925م إلى غاية 1927م[1]، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، وقد أصبح بعد عزله من منصب الحاكم العام في الجزائر، عضوا في مجلس الشيوخ عن مقاطعة ديور لوار (D'eure-et loir)[2]، كما أنه ساهم في السياسة الفرنسية بالمستعمرات ولا سيما الجزائر، خاصة بعد معاصرته لذكرى الاحتلال، مما جعله خبير بالشؤون الأهلية، حيث عمل على اضطهاد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته في الجزائر، فهو الذي منع جريدة المنتقد من الصدور ومنع كذلك ابن باديس من إلقاء الخطبة في أحد المساجد بتلمسان في أفريل 1927م هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان من بين المتعاطفين مع الجزائريين، حيث أراد أن يخرجهم من الحالة الأهلية (الأنديجينا)، وفي الوقت ذاته كان يعمل على استمرار السياسة الفرنسية في الجزائر.

ولهذا فقد قام بإصلاحات عاجلة في الجزائر، حيث قال في هذا الصدد: «إذا لم ننصف الجزائريين ونسرعهم بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا»[3]، ونتيجة لتعاطفه مع الجزائريين أعجب به الكثير منهم أحمد توفيق المدني الذي قال فيه: «دخلت الجزائر في عهد الوالي النزيه موريس فيوليت، لقد كان موريس فرنسيا وطنيا صادقا محبا لأمته، لكنه إلى جانب ذلك يساري

---

[1]- Ben Youcef Ben Khadda: **Les origines du 1er Novembre 1954,** Edition Dahleb, 1989, p64.

[2] -L'Afrique Française , 1931, p731.

[3]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص170.

النزعة مشبع بروح ديمقراطية صحيحة محبا للعدل والإنصاف كارها للظلم والإجحاف وقد راعته الحالة الحزينة التي وجد عليها المسلمون الجزائريين، وهاله ما رأى وما سمع وقرأ عن آراء المستعمرين القذرة وما اقترفوه وهم دائبون على اقترافه من مظالم ومنكرات، وما يعمدون إليه من تحد ظاهر ضد الجزائريين، يجردونهم من كل فضيلة وينكرون عليهم كل حق وينسبون له أشنع وأبشع الصفات».[1]

وقد كتب عنه كذلك الشيخ محمد البشير الإبراهيمي عام 1931م «لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وتقديرهم، وامتلاك قلوبهم كل ذلك الكلمة خير قالها فيهم وسعى صالح سعاه في مصلحتهم، على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات وعلى أنه لم ينجز من سعيه قليل ولا كثير».[2]

ومقابل هذا كله فإنه وجد معارضة شديدة من طرف المعمرين بسبب سياسته المتعاطفة اتجاه الجزائريين، ومن أهم أعماله اقترح قانون في مجلس الشيوخ الفرنسي بباريس عام 1931م الذي عرف فيما بعد بمشروع موريس فيوليت، وقد ضمته في كتابه "هل ستعيش الجزائر؟ والذي يتكون من 513 صفحة[3]، وذلك لضمان استمرار وجود فرنسا في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لامتصاص الغضب الشعبي العام ضد سياستهم الاضطهادية المنتهجة، وفي الوقت نفسه كانت الحركة الشيوعية العالمية تنشر مبادئها وتحاول استقطاب الشعوب المستعمرة وتحرضهم على الثورة.

ب- محتوى مشروع موريس فيوليت:

إن مشروع فيوليت يشكل نقطة تقارب لأغلب تيارات الحركة الوطنية منذ شهر جوان 1936م من جهة، والمناهضين للفاشية والاستعمار في الجبهة الشعبية من جهة أخرى، ولأن فيوليت كان منشغلا بمنصب وزير دولة ومكلف بشؤون الجزائر في حكومته، فإنه قد شرع في التحضير لهذا الأخير وإخراجه في صيغة جديدة ومن خلال تحليلنا للمشروع وجدنا أنه قد خصص الفصلين الأول والثاني للمعمرين الأوروبيين، والمواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر التي منحتهم امتيازات اقتصادية بالأخص متمثلة في أراضي الاقتطاعات وتقديم عون السلطة الفرنسية، إضافة إلى منح امتيازات

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح 1925-1954م، ج2، **المصدر السابق**، ص ص 120-121.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص16.

[3] -L'Afrique Français , 1931, p732.

أخرى متمثلة في القروض البنكية، وتخفيف الضرائب، وبحسب المشروع فإن خلال20 سنة ستقدم قروض بنكية بقيمة 6 ملايين فرنك كإعانات مالية، إضافة إلى ربط مختلف المراكز بشبكات الطرق وتزويد هذه المراكز بمستشفيات، بحيث يوضع في كل بلدية مستشفى ومصلحة ولادة، زيادة على بناء مدارس تكون في البلديات المختلطة، وبنائها على عاتق الدولة الفرنسية تحتوي على الأقل ثلاثة أقسام، قسم للذكور وقسمين للإناث.

وجاء الفصل الثالث الموسوم بإصلاح الأهالي (الأنديجينا) الذي انطوت تحته 16 مادة، خصص لإصلاح أوضاع الأهالي الجزائريين، الذين اعتبرهم المشروع رعايا فرنسيين يخضعون لنفس الالتزامات، ولهم نفس الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، ومنه نفهم أن الجبهة الشعبية تمنح الطبقات الأهلية حق المواطنة الفرنسية مع إبقائها محافظة على الأحوال الشخصية.

إضافة إلى أن هذا المشروع كان ينص على قوانين تنظم حالة الأهالي الجزائريين، وكذلك لهم الحق في المساواة ويقصد بذلك شروط التجنيد وإجراء مسابقات للتوظيف، وفتح كل خزينة فلاحية مدعمة من طرف الدولة في وجه الأهالي والأوروبيين، وكذلك تعتبر الأراضي المستقرون فيها الأهالي لأكثر من 20 سنة ملكا لهم، لكن في المقابل أراضي تابعة لفرنسا، وفحوى هذه الأخيرة أن فرنسا تريد من سياستها هذه إقصاء الجزائريين من ملكية الأراضي، وحسب هذا الشرط يعطي الفرصة أكثر للمعمرين والفرنسيين أحقية ملكية الأراضي.

كما خصص المشروع لمدة 20 سنة قروض بمليون لكل عمالة من العمالات الثلاثة[1] لدعم إنشاء قرى للأهالي وتزويدهم بمدارس ومراكز عمل للنساء، وهي تستهدف تثبيت الجزائريين وتسهيل مراقبتهم، وفي المقابل تسهل على المعمرين ممارسة عملهم ونشاطهم في أكثر راحة، إضافة بعض السياسات المتمثلة في أن الربح القانوني في الجزائر يحدد عن طريق مرسوم يصدر عن الحاكم العام بعد المصادقة عليه من طرف الوزير ووكيل الجمهورية.

كذلك بيع الأراضي يجب أن يشتمل على عقد بيع مصادقا، وإلا فإنه ملغى ويعرض صاحبه في المقابل لمخالفة القانون العام، زيادة على هذا فإنه كل ما يتعلق بقانون الأهالي فإنه يتم إلغاؤه،

[1]– عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر، 2012، ص467.

إضافة إلى استيلاء فرنسا على السدود لصالح الأغراض الفلاحية، ومنه فإنها تقوم بسياسات وتطبقها لصالحها دون الجزائريين ولنا مثال على ذلك أن الآبار المحفورة من طرف الإدارة أو العسكر في الهضاب العليا لا تطبق عليها القوانين.

كما خصص الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان الجيش والبحرية واندرج تحته تسعة مواد نورد منها:

ولإحكام السيطرة أكثر على الجزائر وبث الخوف في أوساط الأهالي الجزائريين عملت فرنسا على إقامة قاعدة بحرية، كما وضعت وحدات الأهالي للمشاة والخيالة التابعة لجيش المعمرين للتبديلات إلا بواسطة وحدة متشكلة من الفرقة أو الكتيبة، إضافة إلى هذا فيه أيضا ذكر لبعض السياسات منه أن الضابط لما يتحصل على الجنسية الفرنسية، يتعهد صاحبها بالعمل لصالح فرنسا، وتحب الأقدمية في التدرج بعد الحصول على الجنسية زيادة إلى أن التعويضات الممنوحة للعسكريين، وكل الأسلحة هي نفسها للعسكريين الفرنسيين، ومنه نخلص أن السياسات والقوانين المطبقة في حق الأهالي كلها قوانين مجحفة في ظاهرها إصلاحي ومن ورائها مصالح فرنسية تخدم فرنسا ومشروعها أكثر مما تخدم الأهلي.

جاء في الفصل الخامس المعنون بتمثيل الأهالي في أربعة مواد انطوت تحته، وفحوى هذا الفصل أنه يتيح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعملات الثلاثة بالقطر الجزائري، الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة[1] بالفقرات الآتية:

التمتع بالحقوق السياسية دون أن ينتج عن ذلك تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهما المدنية وهذا بصورة نهائية، كما أن للمستشارين العاملين المحليين هم أعضاء لهم الحق في الكليات السيناتورية، أيضا المستشارين المحليين يساهمون في التصويت لانتخاب ممثلين سيناتور بنفس الصيغة التي ينتخبون فيها في المحليات، إضافة إلى الأهالي الجزائريين الفرنسيين من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة "باش شاوش" أو برتبة فوقها بعد أن خدموا في العسكرية وقدموا لها الإضافة لمدة 15 عاما، وكذلك الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بغرفة التجارة أو الفلاحة

[1]– الشهاب، مج13، ج3، 02 ماي 1937م، ص161.

أو المعينين من طرف مجلس الإدارة من جهة اقتصادية ومن طرف الغرفة الفلاحية للقطر الجزائري، زيادة على هذا تأسيس هيئة استشارية مسلمة جزائرية تتكون من ثلاث أعضاء لكل قسم، يعينون في القائمة لأربع سنوات من طرف الهيئة الانتخابية المكونة من كل المستشارين الأهالي، كل أفراد الجماعات وكل الأهالي الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي يتم الانتخاب في مقر كل بلدية تحت رئاسة رئيس البلدية أو المتصرف مع حضور ممثل كل قائمة.

علاوة على هذا فإن الأهاليين الجزائريين الفرنسيين الأعضاء بالمجلس المالي وبمجلس العامة والمستشارون بالبلدية والمباشرون لمهامهم ورؤساء الجماعات الذين يباشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

إن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراتها التي ستعقب تطبيق هذا القانون، 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية عند تعطليهما لحقوق السياسة بقرار من الوالي العام، وستعين الغرف الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحد على نفسها لشروط ولنفس الغاية، وأن مجلس الإدارة سيعين على نفس الشروط وظائفها، 50 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة أو الغرف الفلاحية الثلاث.

بحسب محفوظ قداش فإن الهيئة الانتخابية بموجب هذا القانون ستصل سنة 1940م في حالة اعتمادها إلى 30546 ناضجا على أقصى تقدير أي 10.000 التي تشملها كل ولاية على ثلاثة أو أربعة أقسام أو دوائر انتخابية "مجلس الأمة"، وبذلك يكون عدد الأهالي الناخبين أقلية لا يمكنهم أن يبعثوا بنائب منهم للمجلس الوطني الفرنسي، وبذلك يصبحون مضطرين إلى انتخاب أحد المترشحين الفرنسيين الذي يتوسمون فيه الخير لمساعدتهم الدفاع عن مصالحهم[1]، وهذا مثال على مساوئ اقتراح فيوليت الذي يستهدف أساسا إدماج الشعب الجزائري في كيان فرنسا الأم، وبذلك ينفصل عن القيم والتاريخ والثقافة الوطنية لأن فيوليت لم يكن في واقع الأمر مخلصا للشعب الجزائري بقدر ما كان مخلصا لفرنسا، والدليل على ذلك قوله: «إذ لم ننصف الجزائريين ونسرع

[1]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1981، ص261.

بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساويين في الحقوق والواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحريري وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا».[1]

أما الفصل السادس فهو يحوي مادة واحدة تجعل الجزائر مرتبطة بوزارة إفريقيا، وكما ذكر في الشهاب على أن فيوليت قد رأى، كما يرى الكثير من المسلمين في الجزائر أنه يجب تقديم الأهم على المهم، والأهم في نظره ونظرهم هو مسألة النيابة البرلمانية، فإذا انتهت دراسة هذا الشكل وتقررت الحقوق للمسلمين بصفة ثابتة مستقرة أمكن بعدئذ الخوض في الإصلاحات الأخرى التي أجمعت الأمة على المطالبة بها.[2]

والفصل السابع جاء ينظم التجمع الجزائري ويحدد الأعضاء المعينين في مختلف العمالات ومختلف مجالس الأهالي المسجلين في القوائم الانتخابية، فإنه يحدد حقوقهم وكذلك طريقة تسجيلهم في القوائم حسب الإقليم ويحدد كذلك دور التجمعات الجزائرية واجتماعات لجان المالية للمندوبين ولجنة المالية للمجلس الأعلى للانتخابات.

كما جاء الفصل الثامن بعنوان: أراضي الجنوب المتمثلة في بلديات توقرت والأغواط وعين الصفراء وبشار، حيث خصص إعانات مالية بمناسبة الذكرى المئوية وستسجل كل سنة في ميزانية إفريقيا وهي على شكل قروض، والتي خصصت أموالها لإعانة المعمرين والأوروبيين وكذا الفرنسيين وهذا على حساب إعانة الجزائريين، وبالتالي فهذا المشروع لم يلق الدعم الكافي من قبل الحركة الوطنية الجزائرية، باعتبار أنها خصصت 4 ملايين فرنك لكل سنة، وخلال 20 عام لقطع الأشجار التي تعود فوائدها على فرنسا، وتمنح الأراضي الناتجة على عمليات القطع للمعمرين هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد خصصت هي الأخرى 6 ملايين فرنك لكل سنة وخلال 20 عاما للبحث عن المياه، وهذا من أجل أن تساهم بشكل كبير في تطوير الزراعة التجارية وكذا من أجل تثبيت المعمرين واستقرارهم مما يسهل إحكام القبضة أكثر فأكثر عليهم، ونفس المبالغ خصصت لإقامة المدارس والمستشفيات وهي مبالغ كبيرة.

---

[1]– أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، **المصدر السابق**، ص170.

[2]– الشهاب، مج13، ج3، 02 ماي 1937م، ص164.

ومنه نخلص إلى أن الفرنسيين قاموا بتحسين أوضاع المعمرين بشكل كبير وربطوا اقتصاد الجزائر باقتصاد فرنسا والعمل على تثبيت الجزائريين في نقاط محددة، وهذا من أجل السيطرة عليهم وإحكام القبضة عليهم، وفي هذا يرى جل الباحثين على حد سواء أن مشروع بلوم فيوليت ذو أغراض خبيثة وجد خطيرة على المجتمع الجزائري، وهذا لما كان يهدف لأهداف نذكر منها، أنه يريد زوال مفهوم الوطنية الجزائرية وكذلك عزل النخب المسلمة نهائيا عن عامة الشعب، وربطها مباشرة بالحضارة الفرنسية وجعل هذه الفئة المجنسة لخدمة أغراض ومصالح فرنسا، ورغم ما قيل وكتب عن هذا المشرع فهو في الواقع لا يخرج عن تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية، ويدل حديث الفرنسيين عن هذا الدمج بصورة نظرية، أراد فيوليت أن يقع الدمج فعلا عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية والموالية لفرنسا موالاة مطلقة، دون مطالبتها بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية.[1]

ت- وصول الجبهة الشعبية وتبني مشروع فيوليت:

إن كانت سنة 1935م هي سنة عرض المشروع على البرلمان، والذي ارتفعت فيه أصوات الاحتجاج والرفض من طرف ممثلي المعمرين بالتعاون مع النواب اليمينيين كما سبق الذكر ضد إصلاحات فيوليت، فإن سنة 1936م هي سنة عودة الروح لمشروع فيوليت وهذا بوصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، بعد نجاحها في الانتخابات البرلمانية الفرنسية في 05 جوان 1936م.

فالجبهة هي تجمع من أحزاب اليسار الفرنسية (الشيوعية، الراديكالية والاشتراكية) برئاسة السيد ليون بلوم[2]، وقد رأى فيها الجزائريون عهد الخلاص من السياسة التعسفية الفرنسية، وخاصة القوانين الإجرائية الاستثنائية، ومن الأزمة الاقتصادية التي كانوا يتخبطون فيها والاستغلال البشع الذي كان المعمرون يقومون به نحوهم، خاصة عندم أكثر المساهمون في الحملة الانتخابية التي مهدت للجبهة بالحديث عن المساواة في الحقوق السياسية، كما دعوا إلى وجوب إحداث تغيير أساسي في العلاقات

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، **المرجع السابق**، ص30.

[2]- ليون بلوم: سياسي فرنسا ولد في 09 أفريل 1842م، بدأ العمل السياسي سنة 1899م، حيث انتخب عام 1919 نائب بمجلس الأمة عن منطقة السين، وعين سكرتيرا للحزب الاشتراكي بالبرلمان وأصبح رئيسا به عام 1929م، كما تولى رئاسة الوزراء عام 1936م، توفي في سنة 1950م، للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، **المرجع السابق**، ص562.

الفرنسية الجزائرية[1]، هذا ما أدى بالجزائريين إلى التمسك بها وتأييدها ويظهر ذلك جليا من خلال استقبال الفئات السياسية للجبهة، بالابتهاج حيث علقوا عليها آمالا كبيرة، ومن بينهم الشيخ البشير الإبراهيمي الذي يرى فيها أنها عكس التنظيمات التي سبقتها، والتي لم ير منها الجزائري لا خير ولا رحمة، بل لم ير منها سوى مضاعفة الإرهاب والاستغلال، فعندما قامت الجبهة الشعبية، وظهر بمبادئها الإنسانية وأعلن على صحفها برنامجا للشعب الجزائري من إصلاح سياسي واجتماعي، فدلت الدلائل على أن الجبهة الشعبية ليست كسابقتها.[2]

كما نجد فرحات عباس الذي عبر عن أمله بالجبهة الشعبية قائلا: «كنا ننتظرها بفارغ الصبر وتلهف (العجلة في الانتظار)، أي هو وزملاءه النواب حيث وضعوا فيها كل آمالهم».[3]

وعلى أية حال من أهم ما قامت به الجبهة الشعبية، هو إحياء مشروع فيوليت وتبني رئيس الوزراء ليون بلوم له، الذي أدخل صاحبه ضمن أعضاء الحكومة، بمنصب وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر، ومنذ ذلك الحين أصبح المشروع يطلق عليه برنامج الحكومة، وبهذا استطاع موريس فيوليت أن يجند إلى جانبه رئيس الوزراء نفسه وبعض رفقائه، كما أنه استدعى بعض زملائه الليبراليين في مراجعة مشروعه الإصلاحي السابق، الذي سحبه من أرشيف مجلس الشيوخ، حيث حفظ ثمة منذ أن رفضه البرلمان الفرنسي سنة 1935م، ونذكر من بين الليبراليين الذين وافقوا على تقديم يد المساعدة للسيد فيوليت الأستاذ شارل أندري جوليان، بصفته أمين عام للجنة العليا للبحر المتوسط، وعندما أنهى موريس فيوليت مراجعة مشروعه، قررت الحكومة أن تجعل للمشروع الإصلاحي الصبغة الرسمية والشرعية، ولهذا استعار اسم رئيس الوزراء بلوم، وأصبح يطلق عليه يومئذ مشروع بلوم فيوليت.[4]

والواقع أن مشروع بلوم فيوليت لا يخرج عن تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولا سيما منح الجنسية الفرنسية لحوالي 20 ألف إلى 25 ألف جزائري لبعض الفئات (المتخرجين

---

[1]- سعد الله: **المرجع السابق**، ج3، ص29.

[2]- الإبراهيمي: **سر تعليق الآمال على الجبهة الشعبية**، الشهاب، م12، ج5، جويلية 1936م، ص196.

[3]- عباس: **المصدر السابق**، ص157.

[4]- بلعيد، ع110، الحلقة 17، **المرجع السابق**،

من المدارس الفرنسية والموالين لفرنسا ولاءا مطلقا، العسكريين المتقاعدين...الخ) من دون أن يترتب عن ذلك أي تغيير في أحوالهم الشخصية.[1]

وأهم ما قام به السيد موريس فيوليت بعد تبني الجبهة الشعبية لمشروعه هو محاولته للقضاء على أي اضطراب سياسي يتوقعه من المعمرين ضد مشروعه، علما أنهم يشكلون أخطر المعارضين للمشاريع الإصلاحية بصفة عامة ومشروع فيوليت بصفة خاصة، لما عمل على أن يجعلهم يبدون في أعين الجبهة الشعبية فاشيين متطرفين، ذلك لأنه يرى من المستحيل أن يتفهموا بأن المشروع في صالحهم بطبيعتهم لا يريدون أي تغيير أو إصلاح بالجزائر، ومع ذلك فقد وجد موريس فيوليت أنه من الضروري التخفيف من عتق معارضتهم السياسية، وذلك بتوضيح أن مسألة منح الجنسية الفرنسية لبضعة آلاف من الجزائريين لن يعرض مصالحهم للخطر بأية حال من الأحوال، لأن عدد الجزائريين الذين يستحقون بجدارة الجنسية الفرنسية قليل جدا، فلا يمكن أن يغير هذا العدد النظام الانتخابي الموجود في هذا البلد.[2]

وفضلا عن هذا طمئن السيد فيوليت الشعب الفرنسي، أن لا يخاف من أن يرى مجتمعه، وقد فاض بعدة ملايين من المتجنسين لأن مشروعه لا يمنح الجنسية الفرنسية لهم كلهم وإنما للمواطنين الذين استوعبوا الفكر الفرنسي بالكامل، والذين لا يستطيعون مع ذلك لأسباب أسرية أو بواعث دينية أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية، فقد قال موريس فيوليت عند تصريحه لجريدة البوبلير[3] في 07 جانفي 1937م «إن الإصلاح الذي نريد أن نحققه لا يرمي في جوهره لا إلى قبول سائر النخبة المسلمة حق الانتخاب إلى عامة الأهالي الجزائريين، فإن رمي مليونين على الأقل من الرجال غير المستعدين في المكافحات الانتخابية بعد مخاطرة جنونية، وإننا لا نستطيع أن نتوصل إلى نتيجة ثابتة دائمة، في هذا الباب، إلا إذا باشرنا بترقية الأمة حسب التدريج».[4]

---

[1]- Merad: **op.cit,** p413.

[2]– بلعيد، ع110، الحلقة 17، **المرجع السابق.**

[3]– جريدة البوبلير الناطق الرسمي للحزب الاشتراكي الفرنسي، تصدر تحت إشراف رئيس الحزب ليون بلوم، للمزيد أنظر: النجاح، ع1945، جانفي 1937م.

[4]– نفسه.

وفي ظل هذه الظروف، وعلى أساس الوعود السابقة التي قدمتها الجبهة الشعبية للجزائريين، اجتمعت الفئات السياسية الوطنية لأول مرة في تاريخها في المؤتمر الإسلام بتاريخ 07 جوان 1936م، وهذا لمناقشة مشروع بلوم فيوليت وتقديم بعض المطالب ولتحقيق بعض الإصلاحات وبمقتضى هذا توجه وفد جزائري إلى باريس لمقابلة رئيس الوزراء ليون بلوم، لكن مساعهم هذا لم يتوج بالنجاح فيما بعد.[1]

لقد واجهت الجبهة الشعبية عدة ضغوطات على الصعيد الخارجي، وتكمن في موقف معارضة المعمرين لبرنامج الحكومة، فقد أعلن رئيس اتحادية رؤساء البلديات، "أبو"[2] يوم 06 مارس الاستقالة الجماعية لكل رؤساء البلديات ونوابهم الخاصين، وتحدثت الصحافة الجزائرية يوم مارس عن 250 رئيس بلدية مستقيل ثم أوردت جريدة الزمان يوم 11 مارس رقم 321 رئيس بلدية[3]، وبذلك خوفا على مصالحهم الاقتصادية خاصة وسلطتهم بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى ضغوطات على الصعيد الداخلي، حيث قررت الجبهة الشعبية عدم تحمل مسؤولية نهاية الإمبراطورية الفرنسية على يدها.

ونتيجة لذلك تراجعت الجبهة الشعبية عن وعودها وأدركت حينها مدى أهمية المستعمرات الفرنسية، ولهذا الشأن غيرت من سياستها المتبعة ويظهر ذلك جليا في حلها لحزب نجم شمال إفريقيا في 26 جانفي 1937م[4]، الحزب الوطني الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر وكل تراب المغرب العربي.

---

[1]– الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي، **المرجع السابق**، ص243.

[2]– أبو غابريالAbbo Gabriel: نائب برلماني ومستشار ولائي ورئيس بلدية (سيدي داوود) منذ سنة 1919م، ورئيس فيدرالية رؤساء البلديات بالقطر الجزائري، شديد المعارضة لإصلاحات 1919م، للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو: **المرجع السابق**، ص89.

[3]– شارل روبير أجيرون: **المصدر السابق**، ص737.

[4]-Noushi: **op.cit,**p93.

وفي خضم هذه الظروف فإن برنامج بلوم فيوليت طرح على البرلمان للمناقشة والتصويت عليه، حيث قام السيد شوطان[1] بتوزيع نسخ من البرنامج على النواب في جانفي 1937م لمطالعته وإبداء أفكارهم فيه، ولا بد أن يكون ذلك عن عزم المجلس على المناقشة فيه وعلى إثر ذلك أرسلت لجنة البحث البرلمانية برئاسة جوزيف لافروزليار، وهذا للبحث عن أخبار جميع المسائل التي يجب حلها والمشار إليها في المشروع.[2]

وما أن استقرت اللجنة بالجزائر العاصمة في قصر النيابات المالية التي أعدت مكتبها المركزي به، حتى باشرت أعمالها، وهذا بأخذ آراء رجالات الأمة وهيئاتها فيما يتعلق بطلب الحقوق عموما وبرنامج فيوليت خصوصا، ولهذا فعلى الأمة الجزائرية أن ترفع صوتها أمام هذه اللجنة عاليا، وتزودها بكل حقيقة تنير أمامها السبيل، وتقرر لها حالة القطر كما هي عليه فلا لبس ولا خفاء، وفي هذه الأثناء قدمت مجموعة من أحرار الجزائر، رسالة تطلب من اللجة إصلاح بعض الأوضاع منها (إدارة المغارم، إدارة الغاب...الخ).

وعلى أية حال فإن اللجنة قامت بعدة زيارات إلى مختلف أقطار الوطن بداية بالجزائر العاصمة إلى بجاية وسكيكدة، عنابة...الخ، ولتنتهي زيارتها بالعودة إلى الجزائر العاصمة ولقد تزامن رجوع اللجنة إلى فرنسا مع استراحة مجلس الأمة.[3]

رغم هذا فقد تأثر مشروع فيوليت مرة أخرى على إثر استقالة حكومة ليون بلوم (الجبهة الشعبية) في صباح يوم الإثنين 21 جوان 1937م، وبذلك بقي مشروع موريس فيوليت معلقا إلى حين[4]، وبالتالي أجلت مناقشته إلى ما بعد العطلة الصيفية وبعد الاستراحة البرلمانية.[5]

---

[1]– شوطان: أحد رؤساء الوزارات الفرنسية وأحد أقطاب الاستعمار، وهو الذي أصدر قانون بمرسوم يصرح باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص50.

[2]– النجاح: ع1967، 12 مارس 1937م.

[3] -Kaddache: **op.cit**, p313.

[4]– النجاح: ع2008، 23 جوان 1937م.

[5]– نفسه.

الفصل الثاني:

الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية

1-الأوضاع العامة في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

تمهيد:

تعد الجزائر حجر الزاوية في بناء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، وأكثرها أهمية كمصدر للطاقة البشرية، وللمواد الأولية، وكقاعدة عسكرية، ومستوطنة استعمارية يتميع فيها الأوربيون الدخلاء بكل الخيرات والامتيازات، في حين أبناؤها محرومون في عقر دارهم من أبسط مقومات الحياة.

أ- اندلاع الحرب العالمية الثانية وموقف الجزائريين منها:

والظاهر أن العالم شهد خلال نهاية صيف عام 1939م اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت فرنسا طرفا فيها إلى جانب بريطانيا وروسيا بإعلانهما الحرب على ألمانيا في 03 سبتمبر 1939م، تلك الحرب استقبلتها الجزائر مفعمة بالإحباط جراء خيبة الآمال في الإصلاح واعتقال العلماء والزعماء، فكان من المؤكد أن يؤثر ذلك على الأوضاع العامة فيها باستحكام الجوع والأمراض والأوبئة والأمية والبطالة.

لجأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى الحفاظ على الهدوء بالجزائر، وذلك لانشغالها بالحرب في أوربا، حيث قامت بتضييق الخناق على أحزاب الحركة الوطنية بسجن زعمائها، ومصادرة صحفها خاصة التي تشكل خطرا على وجودها[1]، مثل حزب الشعب الجزائري، واعتقال مناضليه وعلى رأسهم مصالي الحاج ومفدي زكريا والشاذلي المكي ومحمد خيضر بتهمة تحريض المجندين الجزائريين على العصيان في 04 أكتوبر 1939م، حيث زجت بهم في السجون، وأتبعتهم بثلاثين مناضلا في جانفي 1940م، وبعشرات الآخرين لاحقا[2].

أما عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد صعدت فرنسا حربها عليها بإخماد أنشطتها وتشديد الرقابة عليها، ووضعت الشيخ عبد الحميد بن باديس في الإقامة الجبرية بقسنطينة، إلى أن وافته المنية في 16 أفريل 1940م، وكان العلامة ابن باديس قد قال عند اندلاع الحرب في سبتمبر 1939م: "إن هذه الحرب لا تهم المسلمين وليس لهم أن يخوضوها"، كما صرّح في أوائل سنة

---

[1]- صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسته في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، ط2، القاهرة، 199972، ج1، ص447.

[2]- لونيسي رابح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 إلى 1989م، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ...

1940م بالقول: "والله لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة الجزائرية يوافقونني على إعلان الثورة لأعلنتها"[1]. كما قامت السلطات الفرنسية بنفي نائب رئيس الجمعية الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في أفريل 1940م إلى آفلو حتى 28 ديسمبر 1942م[2]

كما قامت السلطات الاستعمارية بنفي عددا آخر من رجال الجمعية، أو وضعتهم تحت الإقامة الجبرية، أو في مراكز المراقبة، كما اعتقلت الشيخ العربي التبسي بتهمة التجسس لصالح الألمان في مارس 1943م، كما اعتقلت العديد من الجزائريين الوطنين، باعتبارهم معادين لفرنسا، ويمثلون خطرا على الأمن العام في نظرها.

أما عن الحزب الشيوعي والاتجاه الإدماجي، فقد اعتمدت فرنسا على أسلوب اللين معهم، من منطلق أن الأول لا يعترف بوجود دولة جزائرية إلا في إطار الأممية الشيوعية، وتابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وبالتالي لا يشكل خطرا على الكيان الفرنسي بالجزائر، أما الثاني فيدعو للمساومة بين الجزائريين والفرنسيين متجاهلا هوية الأمة الجزائرية، ولهذا تعاملت معهم فرنسا بكل ليونة.

والظاهر أن موقف الجزائريين من اندلاع الحرب العالمية الثانية (1945/1939م) نجدها متباينة بين الرافض والمؤيد، حيث نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التزمت الصمت في البداية، وسارعت إلى توقيف جريدتها "الشهاب"، حتى لا تتعرض للرقابة، أو التوجيه الإجباري الذي تقتضيه ظروف الحرب، كإجبار فرنسا لها بنشر أمور لصالحها تتنافى مع مبادئ الجمعية، لكن سرعان ما تطور الموقف علانية إلى الرفض على لسان رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس بأن الحرب لا تهمهم ولا يشاركون فيها، واستمر هذا الموقف بعد وفاة رئيسها، وتمسك الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بموقف الجمعية الرافض لفرنسا في الحرب ضد ألمانيا.[3]

---

[1]– عمار طالبي: ابن باديس حياته وآثاره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص88.

[2]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص173.

[3]– عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الأخرى، ص168.

الأوضاع السياسية:

عانت الحركة الوطنية مع مطلع سنة 1940م فراغا سياسيا رهيبا، حيث تميزت هذه الفترة بغياب النشاط العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب القمع المتسلط ضد كل نشاط سياسي وطني.

ومن جهة أخرى فإن التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي كان لها الأثر البالغ في بعث الحماس الشعبي وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس الجماهير الشعبية، وذلك نتيجة للأحداث، الكثيفة التي ارتبطت بالحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الأفاق الواسعة التي حملتها، والتي كان المد التحرري أحد مظاهرها الكبرى[1]، كما أن انكسار القوات الفرنسية أمام الألمان سنة 1940م وانتشار دعاية قوات المحور –الألمانية، الإيطالية– المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا[2]، إضافة إلى الإعلان عن الميثاق الأطلسي من طرف كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم الإنجليزي تشرشل سنة 1940م والذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها في مادته الثالثة.

وفي يوم 08 نوفمبر 1842، تردد صوت طلقات المدافع معلنا وصول قوات الحلفاء الأمريكيان والإنجليز، وذكرت بعض المصادر التاريخية أن بعض المناضلين الشيوعيين كانوا على علم بتحضيرات وصولهم ، فدخلت الجزائر إلى عهد جديد من تطورها السياسي، حيث أتيحت الفرصة لتحرك العديد من العناصر السياسية وعلى رأسهم فرحات عباس، هذا الأخير قام باتصالات، وانتهت بتقديم عريضة باسم النواب إلى حلفاء فرنسا إنجلترا وأمريكا، إلا أن هذه العريضة لم تلق أي رد من طرف الحلفاء، وقد تضمنت هذه العريضة السياسية إنشاء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، وكان ذلك في 20 ديسمبر 1942.[3]

[1]– نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص132.

[2]– نفسه، ص132.

[3]– فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر رحال أبو بكر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص167.

الأوضاع الاقتصادية:

عاشت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ظروف اقتصادية متدهورة للغاية، جراء السياسة الاستعمارية التي جاءت على الأخضر واليابس، وتبلورت أكثر طيلة 1939-1940م، حيث أحكمت السيطرة الاستعمارية على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نجد انهيار سوق الجنوب، وسقوط قيمة الأجور، إضافة إلى تعطل المشاريع العامة، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، حيث كان معظم الجزائريين يعيشون الفلاحة لدى المعمرين الفرنسيين والأجانب[1].

وما انجر عن هذا الوضع المزري هو شبح المجاعة، إضافة إلى حالة الفاف، وبالتالي تناقص إنتاج الحبوب، حيث انخفضت بالنسبة للمسلمين من 17 مليون قنطار في الكمية الاعتيادية إلى 3 ملايين قنطار سنة 1945م، وفي الوقت نفسه سجلت مزارع الفرنسيين والشركات الأوربية المستثمرة في الجزائر عجزا مثل الشركة الجنيفية التي تملك بمنطقة سطيف وحدها ما لا يقل عن 15000 هكتار[2]. بسبب تأثرها هي الأخرى بالجفاف ونقص الأسمدة والانتقال إلى رؤوس الأموال الضرورية التي وجهت لتغطية الجهد الحربي.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

عاش المجتمع الجزائري أوضاعا اجتماعية هي الأخرى مزرية، والأمر يعود إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الشعب الجزائري، فالفقر كان باديا على حياتهم طول الوقت، وأصبح همهم الوحيد هو كيفية تحصيل قوت يومهم لعائلاتهم، وبدى المعمر الأوروبي في نظر الجزائريين هو سبب تعاستهم وشقائهم، في حين نجد الأقلية الأوروبية تعيش حياة الترف على حساب حرمان الجزائريين الذين كانوا يكتفون بالخبز والشعير والماء الأمر الذي أثر على طبيعتهم الفيزيولوجية[3]

ومن مظاهر تدني الأوضاع الاجتماعية لدى الشعب الجزائري ظاهرة البطالة التي عانوا منها كثيرا، ويرجع ذلك للسياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين، والتي سلبت ونهبت أراضيهم

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص40.

[2]- سعيدوني، المرجع السابق، ص125

[3]- عبد الحميد زرزور: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 204، ص318.

وحولتها ملكا للمهاجرين الأوروبيين من أجل الاستيطان واستغلالها لصالحهم، من أجل ضمان الحياة الكريمة والرغدة للمعمرين.

أما عن الأوضاع الثقافية هي الأخرى تعيش وضعا مأساويا، حيث عملت السلطات الاستعمارية على إغلاق وتحطيم المدارس العربية التقليدية، لأن فرنسا تعي جيدا أن المدرسة تلعب دورا رياديا في توجيه المجتمعات أخلاقيا وتربويا وثقافيا، إضافة إلى انتهاج سياسة الفرنسة والتنصير ونشر عادات وثقافة الغرب، والني لا تمت بصلة لهوية الجزائريين كله من أجل ضرب ومسخ هويتهم وتذويبهم في المجتمع الفرنسي[1].

وتذهب بعض التقارير الفرنسية على أن التعليم العربي في الجزائر كان على أحسن حال ومنتشر في المدن والقرى والأرياف، مما جعل معظمهم يعتقد أنه يتوازى والتعليم الفرنسي[2]

[1] عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، الجزائر، ص135.

[2] المرجع نفسه، ص136.

2- ميلاد البيان الجزائري في فبراير 1943م وإرباك السياسية الفرنسية.

تمهيد:

عرفت الحياة السياسية في الجزائر فترة ما بين الحربين نضجا سياسيا وحسا فكريا زاد من تقوية مقومات هويته، في ظل تماطل الإدارة الفرنسية في تحقيق المطالب التي رفعتها الأحزاب السياسية والجمعيات، حين أدارت ظهرها، وتفرغت لخدمة المعمرين، إلا أن رجالات الحركة الوطنية لم ييأسوا، واستمروا في رفع مطالبهم المشروعة والضغط على السلطات الفرنسية.

أ- ظروف صدور البيان:

تطرأ لظروف الحرب العالمية الثانية بها من تطورات ومعطيات جديدة، كالحد من نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية، ورغبة السلطات الفرنسية تسخير كل الإمكانيات المتوفرة في الجزائر لخدمة الحرب والحلفاء، حيث نجم فراغا سياسيا في الداخل بين لأوساط المناضلين الجزائريين، غير أنه كانت هناك العديد من الاطراف الجزائرية لها نصيب من الحرية بحكم خصوصياتها ومواقفها من الحرب، وعلى رأسها فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، لذلك نجد كل من فرحات عباس والدكتور محمد الصالح بن جلول وغيرهما من النواب؟؟؟ بفكرة مناصرة فرنسا في الحرب العالمية الثانية من أجل التقرب من الإدارة الفرنسية أكثر لتحقيق المطالب الجزائرية بحسب توجهاتهم[1].

وما زاد من تعميق الوعي الوطني وتقريب الأمل في نفوس الجزائريين وبعث الحماس أكثر هو انهزام القوات الفرنسية أمام القوات الألمانية 1940، وانتشار دعاية قوات المحور المعادية للوجود الفرنسي شمال فرنسا، يضاف إلى ذلك نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942م[2].

وفي ظل هذه الظروف حاولت القوى السياسية التي كانت تتصدر الساحة السياسية أن تغتنم هذه الظروف، فسارعت إلى طرح مطالبها على ممثلي الحلفاء كل من الجنرال جيرو Giroux

[1]-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص171.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص122.

والأميرال دارلان، الذين أوكلت لهما قيادة القوات الفرنسية في المنطقة في حين تقلصت مهام الحاكم العام شاتيل إلى الجوانب الإدارية والمدنية[1].

والظاهر أن فرحات عباس إستطاع أن يوجه مذكرة بعنوان: "بيان الشعب الجزائري" باسم ممثلي الحركة السياسية للمسلمين الجزائريين إلى ممثلي الحلفاء في 20 ديسمبر 1942م، غير أنهم تجاهلوا هذه المذكرة، ومع هذا لم ييأسوا، بل حاولوا إثراء مقترحاتهم بإضافة مكمل (ملحق) للبيان وسلم إلى الجنرال ديغول (De Gaulle) بالجزائر[2].

ومما لا شك فيه أن فرحات عباس كان هو مهندس البيان، باستشارة الأطراف الجزائرية جماعة المنتخبين وحزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين، وقد تبنت مجموعة خطط أولية وقرروا نشر بيان جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، وقد كان البيان حوصلة تم فيها تلخيص ما حدث في الجزائر المحتلة على مر 112 سنة من الإحتلال وبصورة موضوعية ونزيهة.[3]

ب- محتوى البيان:

بعد تحرير فرحات عباس لوثيقة البيان الجزائري الصادر في فيبراير1943م، وقد تضمن خمسة أقسام وأهم مطالبه نذكر:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:
- حرية السكان والمساواة بينهم بدون تمييز جنسي ولا ديني
- إلغاء الملكيات الإقطاعية والقيام بإصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسين أحوال الفلاحين
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية
- حرية الصحافة وحق الاجتماع

---

[1]- Lécho dàlger. Janvier 1943.20.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص123.

[3]- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، ص131.

- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا
- حرية العقيدة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة (على الدين الإسلامي)
- المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين في حكم بلادهم أسوة بالهنود والسوريين
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب[1].

إضافة إلى المطالب المؤجلة، أما الملحق الذي طلبه الفرنسيون، وامتثل الجزائريون لطلبهم فصاغوا لهم بيان يوضحون فيها التفاصيل لطبيعة الإصلاحات وكل المطالب الشرعية التي هي من حقهم الطبيعي.

ومن دون شك أن تقديم البيان وملحقه إلى الولاية العامة للوالي بيروتون في 26 ماي 1943م ونسخة منه إلى ديغول 10 جوان 1943م.

ومع صدور البيان فبراير 1943م استقبله البعض، ورفضه الآخر، فتباينت الآراء والموقف حوله.

المواقف العامة من البيان:

من الجانب الجزائري: كان للبيان أثر على تطور الحركة الوطنية وتعزيز الأمل في نفوس الجزائريين، وفي زيادة نمو الشعور الوطني الجزائري، حيث قرب البرجوازيين والمثقفين من مطالب الأمة والف إلى الحد ما بين الإصلاحيين والاستقلاليين، وحرك الساحة السياسية وخلصها من الركود والفراغ، حيث نجد:

النخبة: رحبت به بحكم مناصبها الإدارية وأن مآلهم ستتحقق أخيرا.

جمعية العلماء المسلمين: تحفظت لكن لم تبد رأيها بالرفض من منطلق أنها تعاونت مع فرحات عباس وساهمت إعداد البيان[2]

حزب الشعب: مصالي الحاج رفض هذا البيان لأنه لا يثق بفرنسا مطلقا، فمطالبته بالاستقلال التام ضرورة وليس خيار.

---

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص170.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص213.

من الجانب الفرنسي:

الوالي العام الفرنسي: استقبله الوالي العام "بيروتون" برحب، ووعدهم بأنه سيأخذه بمحمل الجد، إذ إعتبر وثيقة صالحة للإصلاحات، وتشكيل لجنة على مستوى الولاية العامة للدراسة.

في حين نجد: الحكومة الحرة التي يمثلها الحاكم العام الجديد كاترو تتحفظ من البيان، ولعلها لجأت إلى فتح الإصلاحات، وتأسيس لجنة الإصلاحات الإسلامية 1943م[1]، لمحاولة وضع برنامج إصلاحي للجزائر، بعد زيارة ديغول لقسنطينة في 12 ديسمبر 1943م، والتي نتج عنها صدور مرسوم 7 مارس 1944م الذي أعاد عجلة التاريخ إلى الوراء[2]، الأمر الذي دفع بتيارات الحركة الوطنية إلى الخروج من الصراعات الضيقة والبحث عن مشروع يحقق الوفاق إلى ضرورة الائتلاف والوحدة.

أما إذا كانت فرنسا تريد فعلا أن تطوي صفحة البيان ومطالب الجزائريين، فهي تريد أن ترمي بإصلاحات سطحية لغض النظر عن المطالب الفعلية التي تيقن لها الشعب، وبذلك أصدرت أمرية 07 مارس 1944م الإصلاحات التي وصفت بأنها سياسية، والتي تضمنت:

المساواة بين الجزائريين والفرنسيين -إلغاء القوانين الاستثنائية -المساواة أمام القانون في كل الشؤون.[3]

وعلى الرغم من الوضعية السيئة التي ألت إليها الجزائر فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، إلا أنها لم تقلل من عزيمة زعماء ورجالات الحركة الوطنية على مختلف أطيافهم، وظلت الحياة السياسية قائمة في السر والعلن، وخير دليل على ذلك نشاطات فرحات عباس وميلاد بيان الشعب الجزائري.

---

[1]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص115.

[2]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إل 1962م، دار البصائر، الجزائر، ص120.

[3]- نفسه.

3- مرسوم 07 مارس 1944م ربح الوقت وذر الرماد في الأعين

تمهيد:

مع شعور فرنسا بالخوف من مطالب الشعب الجزائري واللهجة التي طالبوا بها فرنسا بوجه عام والجنرال كاترو – الجنرال الذي عينه شارل ديغول[1] 01 جوان 1943م–هذا الأخير الذي كان خبيرا بشؤون الجزائريين، وموقفه الداعم لبقاء فرنسا في الجزائر، ورفضه للبيان، والذي وصفه بأنه عاصفة سيوقفها مهما كانت العواقب والظروف، ين قابلهم بالإعتداءات وحالات قمع واسعة، وأكبر دليل على ذلك حادثة سكيكدة في جويلية 1943م، وحل مجلس الوفود المالية، وإعتقال فرحات وعبد القادر والسائح.

ومع هذه الإجراءات التي نفذها كاترو واثارت سخط الأنظار العالمية، وأساءت لسمعة فرنسا الدولية، في هذا الوقت أعلن ديغول 12 ديسمبر 1943م في خطابه بقسنطينة تحدث فيها عن نية فرنسا تجسيد جملة من الإصلاحات الشاملة على أرض الواقع[2] وتحدث عن النقاط الآتية:

- المنح الفوري للجنسية الفرنسية للجزائريين دون قيد أو شرط
- زيادة نسبة الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية
- الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية لصالح الجزائريون إلى جانب المناصب الفرنسية

إذا كانت فرنسا تريد فعلا أن تطوي صفحة البيان الجزائري، ومطالب الجزائريين، فهي تريد أن ترمي بإصلاحات سطحية لغض النظر عن المطالب الفعلية التي تيقن لها الشعب الجزائري، فإجراءات ديغول الجديدة التي يراها بمثابة إصلاحات المضمنة في مرسوم 07 مارس 1944 المنبثق عن القرارات التي أصدرتها اللجنة التي شكلها ديغول 14 ديسمبر 1943م لصالح الجزائريين المتمثلة في مجموعة من المواد[3].

---

[1]– قائد فرنسي ورجل دولة 1970/1890، وترأس الحكومة الفرنسية المؤقتة 1944–1947م، رئيسا للجمهورية الخامسة 1959–1969م، له كتاب مذكرات للمزيد أنظر: محمد عبد الغاني جاسر، مشاهير وعظماء وشخصيات من التاريخ، دار البرهان، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص63.

[2]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص172.

[3]–جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830م– 1962م)، دار القصبة، الجزائر، ص431.

- **بنود المرسوم:** نص المرسوم على المواد الآتية:

المادة 01: يتمتع الجزائريون بجميع حقوقهم، وسيكون عليهم نفس الواجبات التي هي على الفرنسيين وكل الوظائف الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون لهم.

المادة 02: يطبق القانون بدون تمييز بين الجزائريين والفرنسيين، وتلغي جميع التدابير والقوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين.

المادة 03: تعتبر الفئات الآتية مواطنين فرنسيين بصفة شخصية ويسجلون على القوائم الانتخابية نفسها على المواطنين من غير المسلمين ويشاركون في الاقتراعات نفسها الجزائريون الذكور البالغون 21 سنة الذين ينتمون للفئات: الضباط القدماء الحاصلين على الشهادات (شهادة تعليم عالي، وبكالوريا تعليم عالي، شهادة ابتدائية، موظفين، أعوان الدولة أو البلديات، الأعضاء لديهم كافة الحرية في البلاد).

المادة 04: يمكن لباقي الجزائريين الحصول على المواطنة الفرنسية، وسوف يحدد المجلس الوطني التأسيسي لشروط هذه الاستفادة وكيفيتها.

المادة 05: لكل الفرنسيين الحق في الترشح للمجالس الجزائرية مهما كانت الهيئة الناخبة التي ينتمون إليها

المادة 06: ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان واد ميزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم الساري المفعول.

المادة 07: سوف تحدد تدابير تطبيق هذه الأمرية بمرسوم المادة رقم 08، تأخذ هذه الأمرية تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، ويتم إدراجها في الجريدة الرسمية في الجزائر صفة الجزائر 7 مارس 1944م[1].

من خلال القراءة المتأنية لهذه المواد المضمنة في مرسوم 07 مارس 1944م نلاحظ أنه أمر طرح في ظرف طارئ فرضته الظروف الحرجة جعلت السلطات العليا الممثلة في شارل ديغول تقترح هذا الأمر، نجد كل مواد هذه الأمرية بمثابة اقتراحات وإصلاحات سياسية تحقق منح المواطنة، وفق

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1900، 1945م، دار الغرب الإسلام، لبنان، 1992، ص229.

الترشيح للانتخابات، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات والتركيز على الجانب السياسي من أجل تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية، وبالتالي ضرب مطالب البيان الجزائري عرض الحائط.

ومن خلال هذه الإصلاحات المقترحة، يتضح لنا أن ديغول أصدر هذا الأمر لمباغتة زعماء الحركة الوطنية من جهة، ولاشتغال وتشتيت فكر الجزائريين بهذه الاقتراحات[1]، إذ عمل ديغول على وضع شروط تعجيزية وخيالية ترهق الجزائريين للمشاركة في الانتخابات، الأمر الذي يوضح أن حظوظ الجزائريين في الحصول على المواطنة الفرنسية أمر شخصي بحت، صعب تحقيقه[2]. كما أكد على ضرورة إدراج الفرنسيين مع الجزائريين في المجالس الجزائرية، وهذه دعوة صريحة للإدماج، وبهذا القرار يجعل الفرنسيين على علم بكل شيء يقوم به الجزائريين.

الملاحظ على الأمرية أنها ركزت على فتح الأفاق أمام سياسة توسيع التجنس للجزائريين، وقد عبر فرحات عباس بقوله: "أعاد الجنرال ديغول زعيم فرنسا الحرة إحياء مشروع بلوم فيوليت، ووافق على منح صفة المواطنة الفرنسية لصنف معين من المسلمين الجزائريين، ولكنه أبقى على تفوق الهيئة الناخبة الأولى الخاصة بالأوروبيين، وأبقى المسلمين محصورين في هيئة إنتخابية خاصة تعرف بالهيئة الناخبة الثانية، ليس لها أي تأثير على السلطة الاستعمارية، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الجزائر المسلمة كانت قد تطورت في هذه الفترة نحو الوطنية الجزائرية...".[3]

بالمقابل إعتبر شارل روبير أجيرون أن أمرية 07 مارس أعطت للجزائريين الشيء الجديد، منها منح للجزائريين ما للفرنسيين من حقوق وواجبات، وإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية المطبقة على المسلمين، وفتح للمسلمين جميع الوظائف العسكرية والمدنية، وتوسيع مقاعد التمثيل للجزائريين في المجالس المنتخبة[4].

---

[1]– سعد الله، المرجع السابق، ص229.

[2]– نفسه، ص173.

[3]– فرحات عباس: تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، ط1، مطبعة المسك، 2010م، ص52.

[4]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص149.

ردود الفعل الجزائرية: جاءت ردود الفعل من أمرية ديغول متفاوتة أيدّ الحزب الشيوعي الجزائري إذ يسجل لهذا الحزب مواقف متخازلة من القضية الوطنية كمساندة مشروع بلوم فيوليت وقبوله أيضا للأمرية 07 مارس 1944م، وقد أكد أن هذه الأمرية منعرجا هاما لتغيير أوضاع الجزائريين من خلال مقترح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين، وفتح المناصب الإدارية للمسلمين، وتتضح لنا أن الحزب الشيوعي يدعمه سياسة الإدماج والاتحاد مع فرنسا.[1]

أما بالنسبة للمنتخبين (وعلى رأسهم بن جلول) الذي خانوا أحباب البيان والحرية، وقاموا بشكر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على الإجراءات المتخذة في الأمرية، حيث حاول بن جلول تجميع المنتخبين وحمايتهم من دعاية الأحباب، وبهذا الفعل تؤكد الإدارة الفرنسية بأنها لا تأبه لمحاولات هؤلاء المنتخبين، رغم أنهم رحبوا بالأمرية، لأن ليس لهم تأثير على الشعب الجزائري، وطلب بن جلول من الجزائريين أن يهتفوا عاش ديغول، ولا يطالبون إلا بالحق بأن يكونوا فرنسيين، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل أن الأحزاب السياسية المؤيدة للأمرية تنادي بالإدماج وتنتظر الوعود الكاذبة لتفي بها فرنسا.[2]

موقف كل من حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين والحزب الفدرالي من الأمرية رافضا، فقد صرح فرحات عباس بخصوص هذه الأمرية حيث قال: "بأنها لم تأت بفائدة للجزائريين، فكل ما جاء به ديغول هو إعادة إحياء مشروع بلوم فيوليت 1936م، الذي جاء ليخدم مصالح الإدارة الاستعمارية لا غير"[3]، ولعل عباس يقصد بكلامه هنا النخبة الإنتهازية التي يعرفها جيدا وكانت له معها قرابة سياسية قبل تحوله.

فالوعي السياسي لدى فرحات عباس فاق بلوم وفيوليت، فراح عباس ينادي بعدم اللجوء إلى العنف، فهو يعلم جيدا أن وضع الفئات الشعبية المزري يشجع مثل هذه السلوكات التي لا يزال ينفر

---

[1]– سعد الله، الحركة الوطنية، ص222.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1945م، دار البعث، قسنطينة، ص368.

[3]– فرحات عباس: تشريح حرب، ص141.

منها، فطالب بحلول أخرى، وهذا خير دليل عن تخلي عباس عن سياسته الإدماجية ورفضه لإصلاحات ديغول فهو يعتبرها سخرية من الجزائريين ومخيبة لآمالهم.

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فكان موقفها رافضا لهذه الأمرية، حيث ندد رئيسها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، واعتبرها خطوة نحو الإدماج لا يرضى بها الشعب الجزائري، وقد عبر عن ذلك بقوله: "وحاربت آخر ما حاربت لائحة 07 مارس بشدة وقوة، وشنعت بها في دروسها وخطبها، وبينت للأمة الدسائس التي تنطوي عليها اللائحة، وأنها وسيلة شيطانية إلى الإندماج جيء بها خيبة الوسائل التي تقدمتها"[1].

ومهما يكن من أمر فإن أمرية 07 مارس 1944م كانت بعيدة كليا عن مطالب الشعب الجزائري لأن مصيرها مربوط بموقف الحركة الوطنية الجزائرية، حيث اعتبر زعمائها بأن الأمرية جاءت تشكيلة لا تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري، لأنا تهدف إلى الارتباط الكلي بالمنظومة الفرنسية، أي عكس ما يطمح إليه الجزائريين وهو تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والمشاركة الفورية في حكومة بلادهم، فهذه الأمرية جاءت لإحداث ثغرة في صفوف القادة الوطنيين، لذلك اتفقوا على الصمود والوحدة في وجه السلطات الفرنسية، واتجهت القوى السياسية الرافضة للأمرية إلى التفكير في إنشاء إطار تنظيمي للدفاع على البيان، حيث كان الرد سريعا، فلم ينقض أسبوع واحد على قرار هذه الأمرية والإصلاحات، حتى ظهرت حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م، بعد الاجتماع الذي إنعقد في سطيف[2]، ووافق كل الأعضاء على هذه الحركة، للدفاع عن البيان وما جاء فيه، وأنشأ عباس جريدة المساواة 15 سبتمبر 1944[3]جريدة أسبوعية لتكون لسان ناطق باسم الحركة.

ويمكن القول أنه على الرغم من صدور أمرية 07 مارس 1944 والتي جاءت مخيبة لآمال معظم الجزائريين، واستاء منها قادة الحركة الوطنية الجزائرية ورفضها جملة وتفصيلا، فما كادت

---

[1]– حمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي/ ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997ن ص69.

[2]– سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص222.

[3]– نفسه، ص52.

تنتهي سنة 1947 حتى كانت الحركة الوطنية الجزائرية أكثر وعيا وأعمق تجربة، وأكثر صلابة، بالإضافة إلى أنها دخلت مع الفرنسيين عهدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل.

4- حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م وائتلاف الحركة الوطنية الجزائرية.

تمهيد:

إن إعلان ديغول عن إصلاحاته في أمرية 07 مارس 1944م كان يريد من ورائها كسب الوقت، وإثارة الانقسامات في تيارات الحركة الوطنية الجزائرية التي التفت حول البيان، وفي هذا الاتجاه تقدم ديغول بمرسومه اعتمادا على القوانين السابقة التي أصدرتها فرنسا من أجل المواطنة الفرنسية، حيث كانت الأمرية نسخة من مشروع بلوم فيوليت، وإذا كانت النخبة متحمسة لتلك الإصلاحات سنة 1936م، فإنها حاربتها وتجاوزتها عام 1844م.

أ- الظروف التي سبقت إنشاء الحركة:

- إن هناك إصلاحات قامت بها السلطات الفرنسية بعد نزول الحلفاء على شمال إفريقيا في نوفمبر 1942م، وتتمثل في إعادة قرار كريميو لليهود وإطلاق سراح أعضاء الحزب الشيوعي، لكنها لم تقم بأي إصلاح بالنسبة للأهالي المسلمين
- إن أول مشروع إصلاحي ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الجزائريين، وهي تلك الإصلاحات التي أعلن عنها ديغول في 12 ديسمبر 1943م، في خطاب له في قسنطينة، محاولة منه احتواء الاستياء العام الذي كانت عليه الجماهير الجزائرية نتيجة ما قوبلت به مطالبها ويتضمن ذلك المشروع نقطتين هما:

1-منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، دون التخلي عن احوالهم الشخصية الإسلامية.

2-زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.[1]

وفي 19 ديسمبر من نفس السنة، أصدر ديغول قرار بمقتضاه تأسس لجنة الإصلاحات الثانية، وتتكون من 6 جزائريين وهم كل من تامزالي، وابن جلول والشيخ القاسمي والفضيل وعبد القادر قاضي وابن قانة و6 فرنسيين و4 من الموظفين في الإدارة الفرنسية[2].

[1]- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص218.

[2]- المرجع نفسه، ص219.

وقام أعضاء هذه اللجنة باللقاء مع زعماء الحركة الوطنية الجزائرية وهو: عبد القادر السايح، فرحات عباس، مصالي الحاج، محمد البشير الإبراهيمي، عمار أوزقان وإبراهيم بيومي بصفتهم ممثلين لمختلف تيارات الحركة الوطنية وتقدم كل واحد منهم بتقرير مكتوب وموقع بالتواريخ الآتية:

- تقرير الحزب الشيوعي قدمه عمار أوزقان بتاريخ 23 ديسمبر 1943.
- تقرير النواب المسلمين ممضى من طرف عباس والسايح، قدم يوم 03 جانفي 1944م.
- تقرير جمعية العلماء المسلمين قدمه الإبراهيمي في 03 جانفي 1944.
- تقرير إبراهيم بيومي عن أبناء وادي ميزاب في 03 جانفي 1944م.
- تقرير مصالي الحاج وقدمه في 07 جانفي 1944م.[1]

من خلال هذه التقارير المقدمة يستخلص بعض مواقف هذه الاتجاهات في الحركة الوطنية الجزائرية، وتتمثل أساسا في تمسك النواب بروح البيان منن خلال إعادة التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أما جمعية العلماء أكدت على وجوب القيام بإصلاحات في المجال الديني عبرت عنها في جملة من المطالب، أما مصالي الحاج فقد حث على الاعتماد على المطالبة بالاستقلال كحل للقضية الجزائرية، بينما طالب الحزب الشيوعي بتعميم حق المواطنة الفرنسية على كل شرائح الأمة الجزائرية.

وفي 30 جانفي 1944 ألقى ديغول خطبته الشهيرة في برازافيل[2]، وهي الخطبة التي أعلن فيها أن هدف السياسة الفرنسية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها، ولا شك أن الشعب الجزائري لم يكن هو المقصود في ذهن ديغول، فهو يتحدث عن الشعوب المستعمرة لأن الفرنسيين كانوا يعتبرون الجزائر جزءا من فرنسا، فهي دائما حالة خاصة.

وفي 07 مارس 1944م أعلن ديغول عن إصلاحاته المضمنة بالمرسوم ونذكر منها على سبيل المثال: – أن يتمتع المسلمين الجزائريين بجميع الحقوق، وتقع عليهم نفس الواجبات مثل الفرنسيين غير المسلمين، والتي جاءت مخيبة لآمال الجزائريين.

---

[1]– عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، (1936– 1945م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص291

[2]– شارل ديغول: مذكرات الحرب 1940–1942م، ط3، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، لبنان، 1981م.

ب- قيام حركة أحباب البيان والحرية:

وأمام هذا الوضع يجد فرحات عباس ورفقائه أي استجابة لمطالبهم في مرسوم 07 مارس 1944، ولا يمت بصلة ما جاء في البيان الجزائري، فجل إصلاحاته كانت سياسية بحتة، الأمر الذي جعل فرحات عباس يكثف اتصالاته من جديد مع جمعيته العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري، لجمعهم حول البيان والدفاع عند، وكللت هذه الاتصالات بتكوين تجمع في شكل ائتلاف وطني عرف بـ "أصدقاء أحباب البيان والحرية"[1]، بعد أسبوع فقط من صدور ذلك المرسوم.

وفي 14 مارس 1944 قدم حلف التأسيس إلى دار العمالة بقسنطينة، فكان عباس كاتبه العام، وقد شارك إلى جانبه عددا من النواب والنخبة والعلماء وحزب الشعب والطلبة، وإن ذكر بعض المصادر أنه انضم إليه في وقت قصير حوالي نصف مليون منخرط[2] وإن دل هذا التقرير العددي على شيء فإنما يدل على حسن استقطاب هذا التجمع للجزائريين.

وبالرغم من تباين اتجاهات أعضاء التجمع إلا أنه تم التوفيق بين نختلف الإيديولوجيات باتفاق حول مبادئ هامة وخطوط عريضة، وبحث الجميع عن القواسم المشتركة، ونبذ عوامل الانقسام والشقاق، إذ تقبل حزب الشعب فكرة الجمهورية الفيدرالية، وتخلى دعاة الإدماج عن فكرتهم الاندماجية، في حيث ألحت جمعية العلماء على مراعاة أهدافها ومبادئها[3]، واعتبر الجميع البيان بمثابة الميثاق الجزائري الذي يجب التمسك به.

هذا وقد عارض الحزب الشيوعي الجزائري أصدقاء البيان، ولم ينضم إليهم، وأسس حركة مضادة باسم حركة "أحباب الديمقراطية والحرية" في سبتمبر 1944، ودعت في بيان لها إلى اتحاد الشعبين الجزائري والفرنسي.[4]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص13.

[2]- المرجع نفسه

[3]- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1945، المرجع السابق، ص200.

[4]-ابن العقون، المصدر السابق، ج2، ص ص 293-294.

ت- أهداف الحركة:

اعتمدت حركة البيان والحرية في نضالها على أهداف ضمنتها في برنامج مسطر يتمثل في النقاط التالية:

- الدفاع على البيان كمهمة عاجلة وتحقيق ما جاء فيه.
- نشر أفكار التجمع لمحاربة الاستعمار بجميع أشكاله في إفريقيا وآسيا، وصد القوى التي تسيطر على الشعوب.
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية، وخلق عالم جديد يضم الإنسان دون تمييز في الاجناس.
- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة معادية للاستعمار.
- العمل على إلقاء المحاضرات في كل المناطق خاصة المناطق الفرنسية من أجل خلق روح التضامن والتعايش بين مختلف السكان.[1]

ومن خلال هذه الاهداف عرف التجمع إقبالا جماهيريا كونه يمثل حركة وحدودية في العمل السياسي، حيث جمعت كل التيارات السياسية تحت مظلة واحدة، عدا الحزب الشيوعي، وحسب ما ذكره عباس أن عدد المنخرطين فيها وصل إلى أكثر من نصف المليون شخص، وإكمالا لأهداف الحركة وتوسيع نشاطاتها أسس عباس جريدة المساواة بالفرنسية في سبتمبر 1944م لتكون لسان ناطق باسم الحركة[2]، وهي الأخرى لقيت رواجا هائلا، حيث تفيد بعض المصادر عن وصول عدد نسخها إلى ألف وثلاثة مائة (1300) نسخة، وهو ما يزيد عن عدد النسخ المسموح بثماني مرات، الأمر الذي يدل على إقبال الجماهير على إختلاف إنتمائهم فاق كل توقع وتقدير[3]

ث- نشاطات الحركة وردود الفعل إتجاهها:

عقدت حركة أحباب البيان والحرية أول مرة مؤتمر جهوي لها بقسنطينة بتاريخ 22 ماي 1944م، حضره ممثلو مختلف تيارات الحركة الوطنية، وبعد مداولات حول مرسوم 7 مارس 1944

[1]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص181.

[2]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص52.

[3]- ابن العقون، المصدر السابق، ج2، ص316.

أظهرت الحركة عدم رضاها به، كما إعتبرته ضرب الرأي وحرية الضمير ضربات قاسية، لذلك طالب المؤتمرات ما يلي:

- تحرير المساجين السياسيين وعلى راسهم مصالي الحاج
- إرجاع حق التنقل والوعظ والإرشاد للشيخ الإبراهيمي، وإيقاف حملات الشرطة التعسفية ومضايقاتها له.[1]

وفي جانفي 1945 عقدت الحركة مؤتمرا آخر فب مدينة الجزائر، وأسفر على المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة، وإلغاء الحكم العسكري في الجنوب، كما طالب بجعل اللغة العربية لغة رسمية، وعقب هذا المؤتمر إصدار قرار في 25 جانفي، وانطلق فيه المجتمعون من مبدأ تطبيق الديمقراطية، وأعلنوا تمسك الحركة بالمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها البيان الجزائري الصادر في 10 فبراير 1943 وملحقه، ويعتبرونه المرجعية الاساسية في حركتهم، كل هذا في إطار المبادئ الديمقراطية، مع مشاركة الجماهير الجزائرية في الحكم، كما طالبوا بتحويل الجمعيات الجزائرية إلى برلمان جزائري وإقامة العدالة في التمثيل في كل الهياكل الحكومية، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة، والعفو العام عن السياسيين المعتقلين بالخصوص مصالي الحاج، وتحرير كل المنفيين[2]

وفي مارس 1945 وصل عدد قسمات الحركة عبر أنحاء الوطن إلى مائة وخمس وستون قسمة معظمها في عمالة قسنطينة (80)، وفي عمالة الجزائر (60)، وفي وهران (25)، وبعد لك تواجد غالبية السياسيين في سطيف أمثال فرحات عباس، عين دباغين، أحمد فرانسيس بن الهادي مصطفاوي وغيرهم: حيث مارس أنصار الحركة وأعضاء حزب الشعب الجزائري نشاطهم السياسي على نطاق واسع تحت شعار "الأمة الجزائرية في مسيرتها نحو التحرر والاستقلال"، كما ضاعف العلماء نشاطاتهم التربوية والثقافية بتأسيس مزيدا من المداس، مع تركيزهم على توعية الأمة وإيقاظ

[1]– عبد الحميد زوز، محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص225.

[2]– نفسه، ص226.

مشاعرها الوطنية، هذا في الوقت الذي كان رئيس الحركة منسقا نحو الاتجاه التحرري، وهو الأمر الذي هز الجميع.[1]

ومن توصيات المؤتمر المنعقد بالعاصمة أيام 2، 3، 4 مارس 1945 نذكر:

- إطلاق صراح مصالي، والاحتجاج على المراقبة الموضوعة عليه.
- الاعتراف بالجنسية الجزائرية، ووضع دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري والاعتراف بالعلم الجزائري، واستبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب والولاية العامة بحكومة جزائرية.[2]

وبالرغم من توحيد النضال السياسي خلال نشاطات الحركة إلا أنه ظهر الانقسام والخلاف بين جناحين، الجناح الأول يتمنى اقتناع السلطات الفرنسية بضرورة الحوار مع حركة أحباب البيان، والجناح الثاني يشدد موقفه بخصوص الاستقلال، وطالب بإنشاء برلمان وحكومة جزائرية.

وفي يوم 2 أفريل نظمت الحركة مؤتمرا بالعاصمة، أكدوا فيه على احترام قرارات مارس 1945 ولأهداف الحركة، ودعا المناضلون إلى عدم الانصياع وراء الاستفزازات، كما أكد المؤتمرون عن عدم مسؤولية الحزب عن أي عمل تقوم به عناصر مغرضة، وطالبته بالسماح لها بطبع البيان وأهداف الحركة، وقانونها الأساسي، وتوزيعه من أجل القضاء على الرعاية المروجة لخطر هذه الحركة على مصالح المستوطنين، كما دعت الحركة الجميع بدون استثناء للانضمام إليها، وتحقيق التفاهم والوحدة السياسية.[3]

ج- ردود الفعل الفرنسية:

إذ كانت فرنسا قد استطاعت كسب الوقت وإحداث الانقسام في حركة البيان، بالسيطرة على بعض النواب، باعتبارهم يمثلون قناة للاتصال مع الجماهير، فان ما حدث في حركة أحباب البيان والحرية هو اعتناق الجماهير فعلا للفكرة الاستقلالية، وهنا أدرك الفرنسيون حجم الخطر الذي تمثله هذه الحركة، في ظل تصاعد المد التحرري، وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي زاد طينة بلة، وتعقدت الأمور، ومنه جاء رد فعل فرنسا كالآتي:

---

[1]- زوزو، المرجع السابق، ص226.

[2]- سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص248.

[3]- بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص108.

1-**شاتينيو:** وهو الذي جسد عمل فرنسا على إتهام حزب الشعب بالترف، واتخاذ تجمع حركة أحباب البيان والحرية واستطاع شاتينيو من عزل الشيوعيين وبعض النواب عن الحركة، بل وقفوا ضدها.[1]

2-**مجازر 8 ماي 1945:** ومثلت الاتجاه لثاني في رد الفعل الفرنسي، والتي لم تكن ردا على حركة أحباب البيان والحرية فحسب، بل استهدفت القضاء على التطور الذي شهدته الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، ووضع حدا للمد التحرري والذي تمثل في حركة أحباب البيان والحرية، حيث تعهدت السلطات الفرنسية إلى إطلاق النار على المتظاهرين في سطيف، ويعتبر سقوط بوزيد شعال شهيدا بداية للمجازر الدامية التي يصعب إحصاء حصيلتها من الشهداء، إلا أن الحصيلة ثقيلة جدا.

وهناك تباين واختلاف في آراء المؤرخين حول من نظم هذه المظاهرات، لكن ما يمكن قوله هو أن المظاهرات لم تكن من أحباب البيان والحرية لأنه لو كانت من طرفه لكانت رسمية، ويكون طلب الرخصة للقيام بالمظاهرات كتابيا ويكون الرد كتابيا، وهذا لم يحدث لكنها كانت مبادرة من المناضلين في الحركة الوطنية الجزائرية، وكان رد فعل طبيعي من طرف الشعب الجزائري فكانت المؤامرة الفرنسية ضد مناضلي الحركة الوطنية بصفة خاصة.

3-حل حركة أحباب البيان والحرية: حيث اتهمت السلطات الفرنسية حركة أحباب البيان والحرية بتدابيرها لمظاهرات 8 ماي 1945، وذلك للعمل على تمديد السيادة الوطنية الفرنسية بالتخطيط لهذه الثورة الفاشلة، رغم أن عباس والسايح، كانا صبيحة 8 ماي في ديوان الولاية العامة لتهنئة الحاكم العام بانتصار الحلفاء فاعتقلا مباشرة، وأعلنت بعد ذلك حل الحركة يوم 14 ماي 1944، ليعتقل بعدها المئات من المناضلين في صفوف الشعب وجمعية العلماء التي ألقي القبض على رئيسها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وسيق الى السجن العسكري ليلة 27 ماي 1945.[2]

استطاع فرحات عباس أن يكون رجل الوفاق الوطني، بأن يجلب إليه العديد من الفعاليات الوطنية، وتم الاتفاق على الكثير من النقاط الجامعة بالشأن الجزائري، وباركتها جمعية العلماء، كما

[1]- مناصرية يوسف: جريمة 8 ماي في المخططات الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، نوفمبر 2002، ص77.

[2]- سعد الله، المرجع السابق، ص239.

ساندها مصالي الحاج وأنصاره، ووقتها تحددت المفاهيم، وتقاربت الطروحات بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية الفاعلة، ومن دون شك أن نشاطات عباس قد أقلقت السلطات الاستعمارية، الأمر الذي دفع بها إلى أن تجازيه خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 الصادمة للشعب الجزائري، وبذلك تطور هذا ارجل تطورا إيجابيا اتجاه القضية الوطنية عكس غير من النواب.

5-أحداث الثامن ماي 1945 م ابتزاز لوطنية الجزائريين.

تمهيد:

تمثل أحداث الثامن من ماي 1945 م بالجزائر، نقطة تحول حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ولقد عكست هذه الأحداث مدى تمسك الشعب الجزائري بوطنه ومبادئه وطموحاته للحرية وآماله في بعث جزائر حرة مستقلة، وتحول مسار الكفاح السياسي نحو الكفاح المسلح أي عن طريق العنف الثوري، اقتناعا بفكرة أن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد إلا بالقوة.

ومن هذا المنطلق، فإن ما حدث في الثامن من ماي 1945 م هو انتفاضة من الشعب الجزائري، طالب من خلالها فرنسا الوفاء بوعودها التي قدمتها للجزائريين، خاصة بعد الانتصار على دول المحور وإسدال ستار الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الإطار، سنتناول أحداث الثامن من ماي 1945 م من حيث كونها ملحمة تاريخية خالدة في أذهان الجزائريين، تجمع ذكرى الماضي بما يحمله من تجارب ومعاناة الحاضر وإرهاصات المستقبل من خلال ما نستخلصه من عبر ودروس.

أ- التطورات الدولية والمحلية التي مهدت لأحداث ماي 1945 م:

الدولية:

كان الوضع الدولي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية يعيش حلقة جديدة من العلاقات الدولية، بعد ان ارتسمت معالم جديدة للسياسة الدولية التي أفرزتها جبهات الحرب العالمية الثانية، والجنوح نحو الحلول السلمية لمعالجة القضايا الدولية بدل الحروب التي ألحقت ضررا كبيرا بالمعمورة، ومن جملة التطورات السياسية نذكر:

- انهزام الفرنسيين أمام الاجتياح الألماني جوان 1940 م اهتزاز هيبة فرنسا، مما ساهم في ضعف سلطانها وعودة الأمل إلى نفوس الجزائريين.
- الإعلان على الميثاق الأطلسي في أوت 1941م والذي نص في مادته الثالثة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- نزول الحلفاء على شمال إفريقيا 08 نوفمبر 1942 م وأثره على الحركة الوطنية في اغتنام هذه الفرصة والاستفادة من الظروف الدولية، وطرح مطالب الشعب الجزائري على ممثلي الحلفاء والسلطات المحلية الفرنسية بالجزائر.[1]
- الإعلان عن ميلاد الجامعة العربية في القاهرة في 22 مارس 1945م، والذي أعطى نفسا جديدا لحركة التحرر.
- انهيار جيوش هتلر في أفريل 1945م، واجتماع الحلفاء في مدينة سان فرانسيسكو لتأسيس منظمة الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم.

المحلية:

محاولة القوى السياسية التي كانت تتصدر الساحة الوطنية اغتنام الفرصة والاستفادة من الظروف الدولية الراهنة، فقدم فرحات عباس بتاريخ 22ديسمبر 1942 م بيانا في شكل مذكرة الى الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وتضمن البيان بأن تكون الجزائر معنية بحق تقرير المصير الذي نادى به الحلفاء، غير أن هذه الأطراف تجاهلت البيان، وتحفظت عنه، وكرد فعل على هذا التجاهل فوضت الحركات السياسية الجزائرية فرحات عباس لتحرير بيان جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري في فيفري 1943م وعرفت ببيان الشعب الجزائري، وسلمت نسخ منه إلى كل من ممثلي الحكومة الفرنسية المؤقتة، وإلى ممثلي الحلفاء بالجزائر[2].

اعتماد فرنسا سياسة كسب الوقت، خاصة بعد زيارة شارل ديغول DeGaulle قسنطينة في 12 سبتمبر1943م وإطلاقه برنامج إصلاحات، حيث عين الجنرال " كاترو" Catroux حاكما عاما للجزائر خلفا لبريتون، حيث كانت الإصلاحات شكلية وهمية في أساسها، واعتبر كاترو البيان الجزائري عاصفة يجب وقفها مهما كان الثمن.

---

[1]– نصرالدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب، بيروت، 2000م، ص 123.

[2]– بشير خلدون: عناصر حول حوادث 08 ماي 1945م، مجلة معالم، العدد 04، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، الجزائر، 1990م، ص 16.

التطور الإيديولوجي الذي أبداه فرحات عباس تجاه القضية الوطنية، والذي يعد تطورا ايجابيا بعد ميلاد حركة أحباب البيان والحرية في14 مارس 1944م،والتي انبثقت عن الاجتماع الذي انعقد في سطيف بين كل من فرحات عباس ومصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي وموريس لابور من الحزب الشيوعي، حيث تحاوروا في كيفية وضع استراتيجية مشتركة واتخاد موقفا موحدا بالنسبة للقضايا التي تهم مصير البلاد، وفي هذا الاجتماع اتفقوا على إصدار وثيقة مشتركة تعبر عن إرادتهم القوية لتأسيس دولة جزائرية [1]، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى تقرب فرحات عباس من الصف الوطني بعدما كان سابقا يناضل مع دعاة الإلحاق الاندماج برفقة فيدرالية النواب[2].

والظاهر أن هذه حركة أحباب البيان والحرية انتشرت سريعا في القطر الجزائري، حيث بلغت 164 فرعا ووصل عدد المنخرطين إلى 500000 منخرطا.

سعى المناضلون في الحركة على نشر الوعي الوطني بين أوساط الشعب الجزائري، وهذه الحالة النفسية التي سادت بين الجماهير وصفها فرحات عباس بقوله: " لقد كانت الجماهير الجزائرية تلتهب وطنية، وتتقد حماسا، مصممة العزم على التطلع إلى حياة أفضل " [3].

إن هذه الموجة المتصاعدة من الوعي الوطني التحرري لدى الجزائريين قد أحدثتها الحركة الوطنية ودعتهم إلى احتضان القضية الوطنية، حيث انتشرت الصحف السرية والملصقات تدعو في مجملها إلى التعبئة ضد الاستعمار، ومن أبرزه المنشور الذي ألصق في شهر فيفري 1945م على جدران العاصمة وبعض المدن الجزائرية، ومن أهم ما جاء فيه :" أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلدكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا ومعنويا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال، والإسلام محل السخرية، وأن كرامتنا لا

---

[1]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 237.

[2]– إن ميلاد فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين بالعاصمة سنة 1927م، وكان هدفها الدفاع عن مصالح النواب المنتخبين الذين ظلوا مرتبطين بالإدارة الفرنسية للمزيد أنظر:

Claude Collot-Jean Robert Henry. le mouvement national Algerien Texte 1912/1954.2ed.office des publications universitaires.1977.p 39.

[3]– فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة، 2005، ص104.

يضمن لها الاحترام إلا في إطار حكومة جزائرية، تقوم على سيادة الشعب الجزائري، وترفض أي سيادة أجنبية، ومن أجل موت إخوانكم في الزنازن وهم يعانون في السجون والمحتشدات"[1]، فهي تدعو إلى رفض الاستعمار والمطالبة بالاستقلال، مما يدل على متابعة الجزائريين للنشاط السياسي رغم ظروف الحضر.

تمركز نشاط الأمين دباغين أحد الأقطاب الفاعلين في حزب الشعب في منطقة العلمة، وفتحه لعيادته الطبية وتفعيل العقل المباشر الذي اعتمدته الأحزاب السياسية منها البيان والجمعية في 04 أفريل 1945م وذلك من خلال إحياء الذكرى الخامسة لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومقابلته للزعيم مصالي الحاج في أفريل 1945م في معتقله بقصر الشلالة حسب رواية دباغين، وكانت حيثيات المقابلة حول إشعال فتيل الثورة، وموافقة مصالي الحاج على تعيين المسؤولين الذين يتولوا قيادة المناطق وهم كالآتي : منطقة العاصمة وما جاورها يتولى أمرها محمد بلوزداد، ومنطقة الأربعاء وضواحيها يتولاها أحمد بودة، ومنطق القبائل تسند إلى علي حليت، ومنطقة الشرق الجزائري تسند إلى كل من الشاذلي المكي ومسعود بوقدوم، أما الغرب الجزائري فيتولاها كل من محفوظي وبوتليليس، أما القيادة المركزية تحت رعاية الأمين دباغين[2]، إلا أن السلطات الفرنسية كشفت سرها، ونقل مصالي إلى مدينة المنيعة بالصحراء.

ويبقى الجناح الثوري لا يثق في السياسة الفرنسية ولا يرى أن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية هو انتصار القضية الوطنية.

فالجو كان يتسم بالتوتر الزائد بين الجزائري والفرنسي في أغلب المدن الجزائرية، وزيادة الوعي الوطني والحس السياسي حتى بين الأطفال في المدارس الفرنسية، ففي إحدى بلديات منطقة سطيف

[1]– عبد الكريم بوصفصاف: تحولات أساسية في الحركة الوطنية 1945 –1954م، مجلة سيرتا، العدد05، قسنطينة، الجزائر، 1981م، ص 28.

[2]– العربي الزبيري: الزعيم الكبير وصغار الزعماء، جريدة الشروق، الموافق ل 5 أفريل 2007م.

كتب أحد المعلمين جملة على السبورة جاء فيها:" إنني فرنسي، وفرنسا وطني، فكتب التلاميذ الجزائريون عبارة بديلة قال فيها: إنني جزائري والجزائر وطني"[1].

وعشية نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الجزائر تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية للغاية، نتيجة للسياسة الاستعمارية الاقتصادية المفروضة على الجزائريين جراء الحرب من جهة، ومن جهة أخرى تفشي الفقر والمجاعة التي انتشرت بسرعة في الجزائر، ومما زاد الوضع سوءا وتدهورا هو انقطاع التموين لظروف الحرب بعدما استندت احتياطات السنوات السابقة من المواد الاستهلاكية لاسيما الحبوب، وتوجيهها لتغطية الحرب العالمية الثانية، هذا مازاد من شقاء الجزائريين ودفعت بهم نحو المجاعة، خاصة بعد استمرار حالة الجفاف[2].

ب- الاحتفالية باليوم العالمي للشغل:

قررت الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية تنظيم مسيرة سلمية احتفالا بعيد العمال، ومن بين من دعا لهذه المسيرة حزب الشعب وكذلك أحباب البيان والحرية و الكونفدرالية العامة للعمال، حيث تظاهر الشعب الجزائري يوم أول ماي1945م انطلاقا من ساحة الشهداء باتجاه البريد المركزي، وقد شارك بالموكب أكثر من20 ألف مشارك بحسب ما ذكرته بعض الدراسات التاريخية[3]، حيث كان المتظاهرون يرفعون الرايات التي كتب عليها يسقط الاستعمار، تسقط الإمبريالية، تحيا الجزائر حرة مستقلة، تأسيس جزائر ذات سيادة[4]، إلا ان الشرطة الفرنسية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين في المسيرة السلمية، وسقوط أول ضحية من المتظاهرين، ومنعها من المشاركة في هذا الاحتفال السنوي بعيد العمال، والتي عبرت عن إرادة الشعب الجزائري، ورغبته في التضحية من أجل الوطن، بالمقابل كان يوما مرعبا بالنسبة للمعمرين الذين طالبوا السلطات الفرنسية باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية.

---

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات في قضايا التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص200.

[2]- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص125.

[3]- علي تابليت: من جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر: المذابح8 ماي1945م، مجلة الذاكرة، العدد 2، 1995، ص55.

[4]- إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1989م، ص65.

وبعد انتشار خبر الحادثة، توسعت المظاهرات وعمت العديد من المدن الجزائرية، كالأطلس البليدي ومنطقة متيجة، وقسنطينة وسطيف، ووهران، وتلمسان، وبجاية وقالمة، سوق أهراس، خنشلة وباتنة وغيرها من المدن الأخرى.

ت- بداية الأحداث وتوسعها بمدينة سطيف 08 ماي 1945 م:

ما وقع في الفاتح من ماي من مظاهرات بالجزائر العاصمة، لاسيما معركة رفع العلم الوطني، وتعالي الهتافات المنادية بحياة الجزائر الحرة المستقلة، وسقوط الاستعمار، دليل واضح على انتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجماهير الجزائرية، وقد تميز هذا التيقظ الوطني بنوع من الهيجان السياسي والاستعداد لتبني أي موقف يتجاوز أو يعبر عن طموحات الشعب الجزائري[1]، وفي الثامن من ماي1945م نظمت مظاهرات عمت التراب الوطني، وتركزت الحوادث بمدينة سطيف للعوامل التي ذكرناها آنفا، فضلا عن كونها تقع في مفترق الطرق بين قسنطينة والعاصمة، وفي نواحيها كان ينشط فرحات عباس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وفيها ولدت حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944م، هذا ما جعل المدينة أن تكون مسرحا للأحداث المأساوية، فالمظاهرات في سطيف تميزت بالتصدي والمواجهة.

صادف يوم 8 ماي 1945م يوم الثلاثاء، والذي كان يوم سوق أسبوعي، وقد جعل منه المنظمين يوم التظاهر والخروج الى الشوارع سلميا احتفاء بفوز الحلفاء على دول المحور وانتصارهم على النازية والفاشية، وتذكير فرنسا بوعودها، وبترخيص من السلطة الفرنسية عن طريق الوالي لسطراد كاربونال، وحسب ما ذكره فرحات عباس أن كاربونال قد أخبر الدكتور سعدان في أفريل 1945م أنه ستقع اضطرابات، وفي الوقت القريب سيحل على إثرها حزب عتيد[2].

تجمع أكثر من 15آلاف شخص من جموع الشباب والشيوخ من الفلاحين والتجار بمدينة سطيف، وانطلقت من أمام المسجد العتيق بالقرب من محطة القطار، وكان يترأس المسيرة فرقة الكشافة الإسلامية، وهي ترفع العلم الوطني حاملة جملة من الشعارات التي كتبت عليها " تحيا

[1]- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص131.

[2]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص114.

الجزائر " "يسقط الاستعمار" " الديمقراطية للجميع أطلقوا سراح قادتنا المسجونين " " من أجل تأسيس مجلس جزائري "، كل هذه الشعارات تحمل مدلولات وطنية، كما كان المتظاهرون ينشدون أناشيد الحرية والاستقلال منها يا شباب حيو الشمال الإفريقي، ومن جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا للاستقلال، وغيرها من القصائد التي كانت تلقن للشباب الجزائري في مدارس جمعية العلماء وحزب الشعب.

كان في مقدمة المسيرة السلمية الكشاف بوزيد شعال، وبعد أن جابت المسيرة ألف متر، رفع هذا الشاب العلم بالأخضر والأبيض ذو الهلال الأحمر، ولم تتدخل الشرطة التي كانت تحيط بالمتظاهرين حتى وصلوا الى قلب مدينة سطيف، وبالضبط امام مقهى فرنسا، حيث ظهر محافظ الشرطة مندفعا باتجاه حامل العلم لينزعه وحاول من يد الكشاف بوزيد شعال هذا الاخير الذي كان يتصدر الصفوف الأولى للمظاهرات، الذي مانع ذلك بشدة فقام أحد رجال الشرطة بإطلاق النار عليه، فانفلتت الأحداث، ولقد كان متوقعا أن يكون الرد الفرنسي متعسفا ومجحفا في حق المظاهرات السلمية، حيث تحولت إلى اشتباكات دموية، لم يجد الجزائريون من وسائل الدفاع عن أنفسهم سوى بعض الأدوات البسيطة والعصي، وأكثر ما أغضب الجزائريين هو استعمال الذخيرة الحربية ضد العزل، وتكالب اللفيف الأجنبي لضرب الجزائريين تحت قيادة الجنرال دوفال والكولونيل بورديلة، وصمم الجميع على تدمير القرى والمداشر وكان شعارهم "الموت للعرب"[1]، الأمر الذي زاد في حماسة الجزائريين واتحادهم، فاستهدفوا البنايات الرسمية ومقرات الدرك وقباضات الضرائب، وهاجم الفلاحون الأبراج والثكنات واستولوا على الأسلحة وأحرقوا مزارع المعمرين .

والظاهر أن فرنسا استعملت جميع قوتها البرية والجوية والبحرية من أجل إطفاء لهيب المقاومة التي توسعت وانتشرت إلى الكثير من المدن والقرى والمداشر في مناطق عديدة من التراب الوطني وعلى سبيل المثال لا الحصر خراطة وقالمة وجيجل وقسنطينة وغيرها، لاسيما أن الرقعة الجغرافية للمظاهرات قد توسعت ووصلت حتى الصحراء، كلها مشبعة بالروح الوطنية وفكر الثورة، لذلك كانت المأساة ضخمة وكبيرة جدا.

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص114.

وفي هذا السياق كشف أحد قادة حزب الشعب حسين الأحول تلك المأساة من خلال مذكرة بعث بها الحزب إلى هيئة الأمم المتحدة في 12 أوت 1950م جاء فيها : " وفي 8 مايو 1945م بينما كان العالم بأسره يحتفل بيوم الهدنة والانتصار على الهتلرية، أراد الشعب الجزائري أن يعبر عن أمله في أن يرى تضحياته تحضي بالاعتبار وأن يتمكن من تحقيق مطالبه القومية ولكن الجيوش الفرنسية المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار انضمت مع الأسف للفرق الفرنسية المسلحة وأحدثت مجزرة كان ضحيتها 45 ألف نسمة، فكانت أبطال الفرقة السابعة من الرماة الجزائريين الذين عادوا مكللين بالنصر من ميادين القتال بإفريقيا وأوروبا يجدون ديارهم مهدمة، وحقولهم مدمرة، ونساءهم مهتكة الأعراض، وأهليهم مقتولين بالرصاص" [1]

كما كشف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي نوايا الاستعمار الخبيثة، ومدى وحشيته في الاستغلال والتسلط على الشعب الجزائري، ومن ذلك وصفه لجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر في 08 ماي 1945م، حيث وصفها الإبراهيمي بالمريعة، وبالفضائح الوحشية التي أتت على الأخضر واليابس، وهي بمثابة انتهاك صارخا للحرمات الإنسانية، وهي تكفي وحدها في تلطيخ تاريخ فرنسا بالسواد، وأن هذا التاريخ يبقى راسخا في الذاكرة لا يزول على حد قول الإبراهيمي.[2]

وقد حمل الشيخ محمد البشير الإبراهيمي السلطات الاستعمارية الفرنسية مسؤوليته اتجاه ذلك، وعبر عن الموقف الفرنسي بالمخزي من هذه الجرائم الوحشية، والإعدامات، والقوانين التعسفية، التي تلقتها، والتي لم يسلم منها هو شخصيا[3].

وكان الشيخ الإبراهيمي يتميز بفكر ناضج وعلم فياض، وذو بصيرة عالية، وعقل متفتح، فنظر إلى هذه السياسة الاستعمارية كالخبير المتمرس، فثار لوطنيته من خلال كشف وفضح نوايا فرنسا الاستعمارية أمام الشعب الجزائري وما يفعل به، والتي استغلته كخزان بشري في الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث حارب إلى جانبها، ونصرها ودافع عنها، ولكنها دائما كانت تخذله وتتنكر

[1]– الفضيل الورثيلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص423.

[2]– محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، المصدر السابق، ص 382.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 419-420.

لوعودها، على حد قول الإبراهيمي: "أمة كالأمم ... وقدمت من ثمن النصر مئات الألوف من أبنائها قاتلوا لغير غاية، وقتلوا من غير شرف ..." [1].

ثم يخاطب الاستعمار مستنكرا مجازره في الثامن ماي 1945م، بقوله: "... أشرفك أن يتقلب الجزائري من ميدان القتال إلى أهله، بعد أن شاركك في النصر لا في الغنيمة ... فيجد الأب قتيلا، والأم مجنونة من القرع، والدار مهدومة أو محروقة، والغلة متلفة، والعرض منتهك، والمال نهبا مقسما، والصغار هائمين في العراء". حيث يعتبرها الإبراهيمي بمثابة المكافئة حيث يقول: "يوم ليس بالغريب عن رزنامة الاستعمار الفرنسي بهذا الوطن، فكم له من أيام مثله، ولكن الغريب فيه أن يجعل –عن قصد– ختاما لكتاب الحرب، ممن أنهكتهم الحرب على من قاسمهم لإيوائها، وأعانهم على إحراز النصر فيها"[2]، هذا دليل على الأثر العميق الذي تركته هذه المجازر في نفسية الإبراهيمي، والتي اعتبرها جرائم في حق الإنسانية، وهي صورة أخرى صريحة لابتزاز وطنية الجزائريين.

وقد كتب العديد عن نتائج تلك المجازر اللاإنسانية، وحسب ما ذكره القنصل الأمريكي Sulz Serg قدرها بـ 50 ألف شهيد، في حين قدرها فرحات عباس ب60 ألف شهيد، أما الجامع العربية أحصتها ب 45 ألف، أما جمعية العلماء قد أشارت في جريدة البصائر إلى 80 ألف شهيد[3]،في حين ذكرت الكتابات الفرنسية أن عدد القتلى وصل ما بين 1500 إلى 2000 قتيل، وهو نفس العدد الذي أكده وزير الداخلية الفرنسي أدريان تكسيه بعد زيارته لبعض المدن التي شهدت حوادث 8 ماي[4] .

أما عن القمع السياسي فقد لجأت فرنسا إلى سياسة الاعتقال والمداهمة، واستهدفت الأعضاء الفاعلين في البيان الجزائري منهم: فرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومصطفى الحاج وكسوس عزيز وغيرهم، كما اعتقلت بعض رجال الجمعية وعلى رأسهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي

---

[1]– محمد البشير الإبراهيمي: آثار، ج3، المصدر السابق، ص 334.

[2]– المصدر نفسه، ص 333.

[3]– أحمد صاري: حوادث 8 ماي 1945م من خلال بعض الوثائق الرسمية الفرنسية، مجلة الذاكرة، العدد 6، 2000، ص34.

[4]– المرجع نفسه، ص35.

والشيخ محمد خير الدين، كما اعتقلت العديد من مناضلي حزب الشعب ومنهم : محمد خيضر، وعبد الله فيلالي والعربي بن مهيدي، وأحمد بوقرة وبن يوسف بن خدة، كما تابعت الإدارة الفرنسية الأهالي الجزائريين، وأرغمتهم على تسليم الأسلحة التي كانت بحوزتهم لاسيما في المناطق التي عرفت المظاهرات، إلا أن الكثير منهم هربوها وأحيانا خزنوها في التراب، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر اقتياد السلطة الفرنسية 400 جزائري إلى منطقة تاشودة بضواحي العلمة وأطلقت عليهم الرصاص أمام مرآي الأهل والأزواج، ثم رمتهم في خندق جماعي[1] ، إنه مثال صارخ على الهمجية والوحشية وممارسات لا تمت بصلة للإنسانية.

فلابد أن نعتبر من انتفاضة 8 ماي1945 م، والتي تبقى وصمة عار في جبين الفرنسيين، علينا بتوصيل الجرم الفرنسي الذي ارتكب في حق الجزائريين المتظاهرين وتوصيله للجزائريين اليوم، لأن هذه الانتفاضة عززت التقارب في وجهات النظر للحركة السياسية الجزائرية ونبذت الكثير من الخلافات، وبروز روح الائتلاف بين الطبقة السياسية بمختلف أطيافها من أجل إحباط المحاولات الفرنسية لجر المطالب الوطنية على القبول ببعض الإصلاحات على حساب القضية الوطنية، إلا أن الجزائريين ناضلوا من أجلها للتخلص من ربقة الاستعمار الفرنسي، لكن الطريق لا يزال شاقا والمعضلة قائمة بين الطرفين ما دام الطرف الأخر لا يزال بعد يتنكر لجرائمه، ولايزال يتعنت ويعتبرها رسالة حضارية مدنت شعب الجزائر.

[1]– عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ط 1، دار هومة، 2004، ص233.

الفصل الثالث:

تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954م.

1-إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية(1946 م-1954 م).

تمهيد:

لقد تمت الاشارة سابقا الى حجم المجزرة الفرنسية المنظمة التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في الثامن من ماي 1945، وهو يحتفل بانتصار الحلفاء وفرنسا على دول المحور، واقتنع حينها بأن ما أخذ بالقوة لا يعطى إلا بالقوة، وبالتالي فحركة التغيير لا تتأتى إلا من خلال تقديم التضحيات لهذا أجمع العديد من الدارسين لتاريخ الحركة الوطنية بدراسة نسق التغيير في الجزائر على أن حودث 8 ماي 1945 هي البداية الفعلية للتفكير جديا في العمل المسلح وتفجير الثورة التحريرية في غزة نوفمبر 1954م.

أ- تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

إن سياسة السلطات الفرنسية والولاية العامة على وجه الخصوص، قد خسرت القضية الجزائرية بعد الحرب والتي لم تستطع أن تتكيف مع تطوراتها بعد تصاعد المد التحرري ونضج الوعي الوطني، في ظل ارتفاع أصوات الليبراليين الفرنسيين الذين يطالبون بفتح الأفاق مع السياسيين الجزائريين وإطلاق سراح المعتقلين لأن الأوضاع أصبحت خطيرة ومشحونة الى الحد الأقصى[1]، لذلك بادرت الى تبني العفو الشامل على المعتقلين وبعض المسجونين في 16 مارس 1946.

وبتاريخ 16 مارس 1946 تم إطلاق سراح فرحات عباس وبقية المساجين السياسيين[2] من سجن بربروس بالعاصمة، وبعد استأنف الحياة السياسية من جديد بقوله: "رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح، وأنن نستأنف العمل حيثما تركناه"، وقد أبدي هذه الأخير تأثره العميق بمجازر الثامن ماي 1945.

والظاهر أن فرحات عباس لم تخفه سياسة الولاية العامة، واستأنف العمل السياسي من جديد، ولكن هذه المرة فضل العمل الفردي على الجماعي، ففي الفاتح من ماي 1946 أصدر عباس بيان الى الشباب الجزائري من المسلمين والفرنسيين، ومما جاء فيه بعض فقراته قوله: "لا نريد إدماجا ولا

[1]- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص115.

[2]- الكيب بن باز: الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 208، ص108.

سيدا جديدا ولا انفصالا، وإنما نريد شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا، وتحقيق تطوره العلمي والصناعي، وحاصلا رسالة بعثه معنويا وفكريا، مرتبطا بأمة عظيمة متحررة الفكر نريد ديمقراطية فتية في نشأتها توجهها الديمقراطية الفرنسية العظيمة، هذه هذ الصورة والتعبير الواضح لحركتنا لتحرير الجزائر".[1]

ومن خلال هذا النداء دعا عباس فيه التعاون الفرنسي الاسلامي من أجل تحرير الجزائر من تسلط الاستعمار، وتحقيق مشروع جزائر جديدة متحدة فيدراليا مع فرنسا جديدة غير استعمارية، لأن الشعب الجزائري في نظره شعب شاب وفتي بحاجة الى التعاون مع فرنسا.[2]

كما ندد فيه بالجرائم الاستعمارية في مجازر 8 ماي 1945 الى براءة أحباب البيان من تلك الجرائم، وأنهم نظموا مظاهرة سلمية، ولم يدعو إلا للسلم والهدوء، والاتحاد والتفاهم المتبادل بين الأوروبيين والجزائريين.[3]

وكان فرحات عباس قبل توزيعه للنداء قد تمكن من جمع الكثير من الاطارات الذين يؤمنون بأفكاره واتفقوا على بعث حزب جديد أسماه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[4]، وهو امتداد بعض الشيء لأحباب البيان والحرية، وقد سطر لنفسه برنامج عمل ومدد الأهداف، كما دعا الى ضرورة الاتحاد مع فرنسا في إطار فيدرالي تسوده العدالة والديمقراطية ويطبق مبادئ البيان الجزائري، ولعل ذلك ما جلب لفرحات عباس ردود فعل من الجزائريين واعتبره حزب الشعب وأنصاره تراجعا منه على القضية الوطنية، وعلى الزعيم من تلك الاتهامات واصل نشاطاته.

والظاهر أن عباس أراد من حزبه الجديد أن يكون منبرا يبلغ من خلاله انشغالات ومشاكل الجزائريين، ومصاعبهم في ظل القوانين الفرنسية الجائرة والمجففة، وجعل شعاره "نعم للاستقلال،

---

[1]- جوان غليسبي: الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص48.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

[3]- شارل أندري جوليان: افريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية، للنشر، تون، 1976، ص341.

[4]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر، ج1، ص107.

نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية[1]، وقدم قانونه الأساسي الى المصالح المختصة في النصف الثاني من أفريل قصد الاعتماد والحصول على الترخيص القانوني[2].

استفاد عباس من تجربته النضالية الخاصة، واستثمر رصيد حركة أحباب البيان والحرية[3]، وتجربته مع العلماء والمصاليين، وخرج ببرنامج لحزبه الجديد يقوم على المحاور الآتية:

- تحرير الجزائر من الاستعمار مع مبدأ إحترام تعدد الجنسيات، أي بناء مستقبل الجزائر على أسس الواقع والتاريخ
- القبول بتعدد الديانات إذ لا ضرورة بأن يكون لأبناء الوطن الواحد دين واحد
- إجبارية ومجانية التعليم لجميع أطفال الجزائر، والعمل من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمي
- تخليص الإسلام لما آل اليه بفعل إعتداءات الادارة
- القضاء على النظام الإقطاعي والتركيز على الاصلاح الزراعي بهدف تحسين وضعية الفلاحين
- نبذ استعمال أعنف في مقاومة الاستعمار، والتأكيد على النضال السياسي كوسيلة لاسترجاع الحقوق.[4]

قرر عباس المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية المقرر اجراؤها يوم 2 جوان 1946 فتحصل على 11 مقعدا 3 من أصل 15 مقعدا مخصصة للجزائريين، أما حزب الشعب فقد ظل محظورا ولم يشارك في هذه الانتخابات، وظل عباس ورفقائه في الاتحاد يراهنون على النضال من داخل المجالس المنتخبة، والتواجد بالبرلمان الفرنسي.

---

[1]- عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1945)، دار الواحة، الجزائر، 2013، ص144.

[2]- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص107.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص106-107.

[4]- نفسه، ص111.

ويرجع محفوظ قداش إنتصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذه الإنتخابات البرلمانية إلى فشل سياسة الاندماج، والتي تخلى عنها الشيوعيون أنفسهم، ولولا عملية التزوير التي أقدمت عليها الادارة الفرنسية لكان إنتصار الإتحاد أكبر.[1]

وبعد هذا الانتصار تقدم منتخبو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 9 أوت 1946م، بطرح مشروع "الجمهورية الجزائرية" الى مكتب المجلس التأسيسي، وذلك قبل اقرار دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في التوتر من نفس السنة لكن مشروعه رفض من طرف المجلس الوطني الفرنسي.[2]

وفي أكتوبر 1946م، صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة، والذي نص فيه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، فكان ذلك خيبة أمل أخرى للاتحاد الديمقراطي وأصبحت فكرة الاندماج هي الربحة، وزيادة على ذلك فإن الدستور الجديد أبقى على مبدأ القسمين في الانتخابات، الدرجة الأولى والثانية بالتساوي في النيابة بين المسلمين والفرنسيين، ويعني ذلك تسوية 10 ملايين مسلم بـ 80 ألف أوروبي.[3]

ثم عقد عباس ورفقائه المؤتمر الأول للاتحاد الديمقراطي في أكتوبر 1948، وفيه وافقوا على فكرة الاتحاد مع القوى الديمقراطية، مع حزب الشعب وطالبوا بإطلاق سراح مصالي.[4]

وفي هذا السياق تم الإفراج عن مصالي، حتى يكون منافس قوي في الساحة السياسية الجزائرية، وعبر عباس عن رأيه في كتابه تشريح الحرب بقوله: "عندما طلب جورج بيدوا رئيس الحكومة من الحاكم العام إيف نشاتينيو "ليقطع الطريق أمامي قال له: "لا أرى الرئيس قائلا: "ليكن، اجعل مصالي يهزمه".[5]

---

[1]– عبد القادر حميد، فرحات عباس، المرجع السابق، ص119.

[2]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص300.

[3]– يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص119.

[4]– عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص123.

[5]– فرحات عباس: تشريح الحرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 201، ص243.

وعندما حل مصالي بباريس، إلتقى به وفد الاتحاد الديمقراطي الذي ضم سعدان وبومنجل والذين عرضا عليه الوضع، وحاولا إقناعه بضرورة الاتحاد خصوصا بمناسبة الانتخابات التشريعية ولم يقبلوا بالاتحاد.[1]

أصيب عباس بخيبة أمل كبيرة، أثر حصوله على نسبة ضعيفة في انتخابات أفريل 1948 بسبب تزوير الولاية العامة التي كان يديرها الحاكم العام ينجلان المناصر للأوروبيين، وحينها تيقن عباس أن التوجه الثوري هو الأمثل في المعالجة الجزائرية، وحسب نوشي فان عباس لم يصدق ما تراه عينيه من جراء تزوير السلطة الفرنسية لمعركة الانتخابات.[2]

ب- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946:

في 11 أوت 1946م تم الافراج عن مصالي الحاج، وغادر حينها السجن، وعاد الى باريس من أجل إستعادة قواعده النضالية، والتقى بوفد من الاتحاد الديمقراطي السابق الذكر، وفي 13 أكتوبر 1946 وصل مصالي الى الجزائر العاصمة، واستقر ببوزريعة، حيث قرر هذه المرة المشاركة في الانتخابات. [3]

برز مصالي على الساحة السياسية من جديد كزعيم بدون منافس تدعمه أطراف فاعلة أمثال أحمد ...ومحمد خيضر وغيرهما، ولعل ذلك ما اغضب خصومه بدال الحرب أمثال عيماش عمار والأمين دباغين الذين يرون في سياسة مصالي جنوحا نحو الإعتدال.[4]

والظاهر أن مصالي الحاج قد أودع قوائم تدعى "تحرير الشعب الجزائري"[5]، ورفض هذه التسمية محافظ الجزائر، لهذا تم اختيار اسم "انتصار الحريات الديمقراطية"، غداة انتخابات الجمعية الوطنية 10 نوفمبر 1946 خلفا لحزب الشعب المحظور.[6]

---

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939- 1951)، ترجمة محمد بن الباز، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر4، 2011، ص 1079—1080.

[2]-André Nouschi la n ai ssan du n ationalisme Algerin 1917—1954 éd de minuit pasis 1979 p 153.

[3]- بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة صادق عمارية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 205، ص194.

[4]- عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص125.

[5]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص1080.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص303.

والجدير بالذكر، أن حزب الشعب أبقى على استمراريته، تمثله مجموعة الشباب المتحمس للعمل الثوري، وعلى الرغم من رفض أنصار مصالي لسياسة عباس المشاركة ف انتخابات 1946 بقائمة من المثقفين أمثال: سعدان وعباس وفرانيس وقدور ساطور، والهادي مصطفى وغيرهم من النخب، إلا أن مصالي الحاج عدل عن رأي حزبه في المشاركة في الانتخابات التي تلت

ففي 27 مارس 1949 اعتبر مصالي أن النضال من وسط المؤسسة المنتخبة يمكن من قوة الحزب، وبادر بالمشاركة في البرلمان الفرنسي والبلديات والمجلس الجزائري بقائمة مشتركة مع البيانيين الذين رفضوا ذلك، واستطاع الانتصاريون بالفوز على خمسة مقاعد ودخلوا البرلمان الفرنسي وهم على التوالي: الدكتور الامين دباغين والدكتور جمال دردور، والمهندس مسعود بوقادوم، وأحمد مزغنة ومحمد خيضر، على الرغم من التزوير، وإلغاء بعض الترشيحات في عمالتي سطيف (إثنين)، وثلاثة في وهران، فيما رفض محافظ قسنطينة قائمة بأكملها، متعللا بعد جواز إنتخاب المترشح قيلالي سي عبد الله مثلا المحكوم عليهم بالإعدام، إثر أحداث 8 ماي 1945[1]، وقد أثارت تدخلات بوقادوم ودباغين مخاوف فرنسا، باعتبارهم كانوا ضد النظام الفرنسي

ت- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

استفاد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي من قرار العفو الشامل في 16 مارس 1946م، واستردت نشاط جمعية العلماء بعزيمة أكبر وإرادة أقوى، حيث وسعت من نشاطاتها العلمية والتربوية، وفتحت الكثير من دور التعليم وبناء المساجد ونشر الحلقات الدعوية وتحسيس الجزائريين بقضيتهم المصيرية، ولعل من أهم تلك الإنجازات تأسيس لمعهد ابن باديس بقسنطينة، والذي فتح أبوابه أمام الطلبة الجزائريين في شهر ديسمبر من سنة 1947م، حيث استقطبت الطلبة الجزائريين الين كانوا يتوجهون للزيتونة أو القرويين وحتى إلى بلاد الشامل والحجاز[2].

كما أعادت الجمعية إصدار السلسلة الثانية من جريدة البصائر، بعد أن أوقفتها فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية بمحض إرادتها[3]، وقد اعتبر الشيخ الإبراهيمي البصائر صوت الجزائر لا

[1] محفوظ قداش، المصدر السابق، 1080.

[2]- رابح تركي، التعليم والقومي والشخصية الجزائرية، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 209.

[3]- الطيب العلوي، مظاهر المقاومة، المرجع السابق، ص 253.

صوت الجمعية، وكان حريصا علة إيصال حقيقة الجزائر العربية المسلمة المجاهدة في سبيل استرجاع كيانها السياسي، واستئناف دورها الحضاري، وكانت السلطات الفرنسية تعلم بأهمية جريدة البصائر في كشف حقيقة سياستها، وقدرتها على إقناع الناس بحق الجزائر في استعادة سيادتها، فكانت أحيانا تحجزها لدى إدارة البريد حتى لا تصل إلى المناطق المعنية بالإرسال إليها[1].

يرى الإمام الإبراهيمي أن التعليم نوع من الجهاد، وأن المدارس ميادين للجهاد، ويعتبر المعلمين مجاهدين، لأن التعليم هو عدو الاستعمار، فهدف في تلك المرحلة هو التحرر من الاستعمار، وكان الإبراهيمي بمعية علماء الجمعية مقتنعون بأن التحرر لا يتم إلا إذا هيأت وأعدت وسيلته، والوسيلة هي العلم، فكل هذه الجهود الجبارة التي تبذلها جمعية العلماء المسلمين في سبيل الإسلام والعربية والتعليم والتربية كلها استعدادا للاستقلال وتقريب أجله[2].

وكما هو معروف أن جمعية العلماء لا يحق لها قانونا وفق ما جاء في قانونها الأساسي بالنشاط السياسي، الأمر الذي جعلها بعيدة عن اللعبة الانتخابية، ولو أنها كانت في الكثير من الأحيان والمناسبات الانتخابية جزء لا يتجزأ من الحراك السياسي، وكانت تناصر القوائم الأقرب إلى توجهاتها، سواء مع البيان أو حزب الشعب، حيث كانت ترشد المناضلين إلى ضرورة التصويت على القائم والأشخاص المعروفين لظنيتهم، وكانت الجمعية في الكثير من المرات تؤيد البيانيين، وترى في فرحات عباس الرجل المعتدل فيه النجاعة لتحقيق الكثير من المطالب الوطنية، الأمر الذي خلق بعض العداوة من الانتصاريين[3].

ومع بداية الخمسينيات نقلت الجمعية جزءا من نشاطها إلى فرنسا، لتدارك الجالية الجزائرية، وإنقاذها من الذوبان والانسلاخ من دينها ولغتها ووطنها، وفي أواخر سنة 1950 أسست مكتبا رسميا متألف من 03 أبناء الجزائر المقيمين في القاهرة، واعتبر هذا المكتب حلقة وصل بين الجزائر

[1]– محمد البشير الإبراهيمي، الآثار، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 27.

[2]– الإبراهيمي، الآثار، ج3، ص 180.

[3]– الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 253.

وشعوب وحكومات البلدان العربية الأخرى، وقد زادت أهمية المكتب وتكثف نشاطه بعد سفر الإمام الإبراهيمي إلى المشرق سنة 1952م، للتعريف بالقضية الجزائرية والبحث عن العون والدعم[1].

كما ساهمت الجمعية مع أطراف الحركة الوطنية والحزب الشيوعي الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، مما يدل على تماسك وسعي الجمعية إلى توحيد صفوف الجزائريين، ولم شملهم من أجل القضية الوطنية[2].

ومهما يكن من أمر فإن جمعية العلماء المسلمين قد عبرت عن انشغالها بقضية استقلال الشعب الجزائري في العديد من المرات، ومع بداية الخمسينيات حينما عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعا خاصا، استمعت من خلاله إلى تقارير مندوبي الجزائري وتونس والمغرب الأقصى عن أوضاع كل بلد، وبالمناسبة طلب الشيخ الإبراهيمي من الجامعة العربية أن تعطي عناية خاصة للقضية الجزائرية، وتساعد الشعب الجزائري على تقرير مصيره بنفسه[3].

ث- الحزب الشيوعي الجزائري:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة الفرنسية المشكلة في منتصف عام 1945م، وأصبح الوحيد المسموح له بالنشاط في الجزائر، الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي الجزائري يشارك في الانتخابات التي جرت صائفة 1945م، رافعا شعار الوحدة الديمقراطية، وقد فاز بعدة مقاعد، وكثيرا ما كان يتلقى الدعم والمساندة من طرف اليسار الفرنسي بالمجالس النيابية، وما هو ملاحظ على هذا الحزب فإنه عرف منعرج هاما ما بين 1947-1954م، وراح يدرج ضمن لوائحه السياسية وعروضه الوحدوية المطالبة بترسيم اللغة العربية

[1]- سعدية بن حامد، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وقضايا عصره، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 105.

[2]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 80.

[3]- جريدة المنار، العدد 40، السنة الثالثة، الموافق لـ 10 أفريل 1953.

وإجباريتها في جميع مراحل التعليم، وكذا فصل الدين عن الدولة، واستعادة الأوقاف الإسلامية إلى الجمعيات الخيرية[1].

- **مشاركته في الجمعية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:** والظاهر أن الحزب الشيوعي الجزائري ظل يغازل التشكيلات السياسية الجزائرية، من أجل إيجاد موقع بينهم في الداخل، والحفاظ على شعاراته مع الطبقة العمالية، وقد ساهم في تأسيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سنة 1951م، وقد عبرت جريدة المنار عن الحفل باليوم المشهود في تاريخ النضال التحرري[2]، إلا أن مشاركته لم تستمر طويلا، ولعل مرد ذلك أن نظرتهم للتزوير والمصادرة لا تتعدى حرية الانتخابات لا غير، والدليل على ذلك مشاركتهم في انتخابات جويلية 1951م، في الوقت الذي قاطعتها الأحزاب الأخرى، وذلك بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم له، إلا أن نتائجها جاءت مخيبة لآمال الشيوعيين ولم يتحصلوا سوى على مقعد واحد فقط في العاصمة[3].
- **موقفه من اندلاع الثورة:** لقد تفاجأ الحزب الشيوعي الجزائري من اندلاع ثورة نوفمبر 1954م مثله في ذلك مثل بقية تشكيلات الحركة الوطنية، وفي من يقف وراء هذه الثورة، ما جعل الحزب يرفض هذه الحركة، ويرفض خيار الكفاح المسلح، وأن يحمل جزءا من مسؤولية ما يقع إلى الإدارة الاستعمارية التي لم تقم بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، والتي كان بإمكانها جعل الجزائري يعرب عن تأييده وموالاته لفرنسا، ولاستجلاء الحقيقة يجب أن نعلم أن مبادئ الحزب الشيوعي تختلف عن مبادئ الثورة التحريرية، إذ أن هذه الأخيرة استوحت مرجعياتها من المبادئ الإسلامية، حيث نص بيان أول نوفمبر 1954م على قيام جمهورية جزائرية ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الإسلامية[4]، في حين نجد الحزب الشيوعي الجزائري يعتمد على خيار توجه اللائكية، وواقع الأهمية الشيوعية العالمية.

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، ج1، ص 237.

[2] -Charles Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, éd OUF, Paris, 1979, P 352.

[3] -Charles Robert Ageron, Ibid, P 352.

[4]– سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 156.

وكما هو معروف أن التوجه الاستقلالي على وجه الخصوص كان في صراع دائم ضد الشيوعيين الجزائريين، الذين يناضلون من أجل خدمة الكيان الفرنسي[1]، ويذكر أجيرون أن مصالي الحاج شخصيا هاجم الشيوعية الجزائرية، وخاطب أحد الفاعلين في التيار الشيوعي محمد معروف، بأن الجزائريين يريدون الاستقلال، ولا يبغون الوصاية للشيوعية العالمية، كما أكد لمناضليه أن حزبه ترك شيوعية الموت واحتفظ بالوطنية التي هي رمز الحياة[2].

والمتتبع للتطورات التي شهدها الحزب الشيوعي في الجزائر خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه تطور تطورا ملحوظا تجاه القضية الوطنية، ويرجع ذلك إلى تطعيم الحزب بنخبة من الشبان الجزائريين الذين كانوا أقرب للواقع الجزائري المعاش، إلا أنه لم يتمكن من كسب ثقة الشعب الجزائري، لأنه ظل بعيدا عن واقع مأساته الحقيقية إلى الفاتح من جويلية 1956م أين أعلن الحزب الشيوعي الجزائري انضمامه الرسمي إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير ودخول أعضاء قيادته في العمل العسكري إلى غاية الاستقلال.

نخلص إلى أن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1946-1954م شهد نقلة نوعية في الكفاح التحرري، من خلال إعادة الثقة في الأنفس وإعادة بناء الحياة السياسية، بوناء مطالب جزائرية مستوحاة من الواقع المعاش، من أجل تحرير البلاد وتحقيق مكسب الاستقلال، ولك من خلال الرفض الواضح للسياسة الفرنسية وإصلاحاتها، وكذا الدخول في اللعبة الانتخابية والعمل من داخل المؤسسة المنتخبة.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 283.

[2]-Charles Robert Ageron, Ibid, P 282.

2- دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947م ضرب الجزائريين والقضاء على طموحاتهم في الحرية والاستقلال.

تمهيد:

إن التطورات السريعة التي عرفتها القضية الوطنية بعد المجازر الدموية في الثامن ماي 1945م، والتي زادتهم وعيا تحرريا وحسا وطنيا، الذي تبلورت مفاهيمه للأخذ بأسلوب العمل المسلح، الأمر الذي جعل الإدارة الاستعمارية تتغير في معاملتها مع القضية الوطنية، فاتخذت أسلوب الإصلاحات لمواجهة الحركة الوطنية من جهة ومحاولة امتصاص غضب الشعب الجزائري من جهة أخرى، الذي عانى من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية بعد الحرب العالمية الثانية، فأطلقت مشروعها الإصلاحي الذي يدعى دستور 1947م.

أ- أسباب صدور دستور 1947م:

لقد تعددت الأسباب التي عجلت بالسلطات الفرنسية العودة إلى سياسة الإصلاحات والإسراع في إصدار دستور 1947م، ولعل من بينها:

- ما قامت الإدارة الفرنسية به ضد المسلمين الجزائريين خلال مأساة الثامن ماي 1945م، حيث أرادت فرنسا امتصاص غضب الشعب من خلال هذا الدستور للتخفيف من وطأة جرائمها، خاصة أن الجزائريين خاب أملهم في سلسلة الإصلاحات التي كانت تطرحها من حين لآخر لذر الرماد في أعين الجزائريين، تمام زيادة إصرارهم على السعي قدما لتحقيق المكاسب الوطنية حتى قيل عن هذه المجازر أنها الشرارة الأولى لتفجير الثورة التحريرية[1].
- عودة الحياة السياسية للحركة الوطنية من جديد منذ 16 مارس 1946م وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين، للتظاهر أمام العالم بكونها ملزمة بوعدها، وما ذلك سوى ذر رماد في أعين الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، ومع الأسف الشديد قابلتهم بالإجرام على إثر المظاهرات سالفة الذكر، وإعادة بناء الأحزاب السياسية وميلاد الاتحاد الديمقراطي

[1]- أحمد مريوش، مجازر الثامن ماي 1945م وأثرها على القضية الوطنية، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 03، ماي 2011م، ص 170.

للبيان الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وعودة جمعية العلماء المسلمين، وقد مكن ذلك لبروز قوة وطنية كان لها الأثر الكبير على ترشيد الفعل السياسي الوطني والتوجه نحو التقارب، الأمر اذلي جعل الإدارة الاستعمارية تعيد حساباتها في الجزائر.

- أهمية الصحافة الوطنية والنشاط الإعلامي منذ 1946م في إذكاء الحس الوطني بين الجزائريين، لا سيما كشفها للسياسة التعسفية الفرنسية، حيث فتحت مجلة المنار مثلا والجمهورية الجزائرية والبصائر وغيرها ملفات كثيرا ما شغلت المجتمع الجزائري، كما ساهمت في تنوير عقول الجزائريين وتعميق ثقافة المد الثوري والاعتماد على الذات بالتفاوض مع الآخر[1].
- أما بالنسبة لفرنسا فقد شعرت بعد الحرب العالمية الثانية، بنمو الروح الوطنية ومطالبة المستعمرات بحقوقها، الأمر الذي مثل خطرا كبيرا على الإمبراطورية الفرنسية، مما جعلها تتجه نحو انتهاج سياسة جديدة تخدم في نهاية الحكم الاستعماري وتثبيته بأي طريقة[2].
- إضافة ضعف فرنسا السياسي والعسكري نتيجة حروبها الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية والهند الصينية، الأمر الذي جعلها تتبع سياسة الهدنة في الجزائر، لأنها غير قادرة على خوض حرب جديدة[3].

وبحسب ما ذهب إليه توفيق المدني، أن سياسة الحكومة الفرنسية ظلت في معالجتها للقضية الوطنية معاملة الجاهل ومعاملة الأعمى[4]، وبالرغم من ذلك أرادت حكومة باريس أن تسبق الأحداث من خلال عودتها لسياسة الإصلاحات لربح الوقت وتهدئة الشعب الجزائري لا أكثر ولا أقل.

---

[1]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط1، مطبعة دار هومة، 2010، ص 312.

[2]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، م7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 346.

[3]– المرجع نفسه، ص 347.

[4]–أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 146.

ب- محتوى دستور الجزائر:

يتكون الدستور من ثمانية أبواب و60 مادة موزعة على ميادين مختلفة بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، وهو بمثابة قانون أساسي لتنظيم أمور القطر الجزائري، وقد لخص محتواه أحمد توفيق المدني في النقاط الأساسية:

- جاء في الباب الأول المدة الأولى: إن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، بها ثلاث مقاطعات يتساوى سكانها في الواجبات والحقوق جنسيتهم فرنسية.
- يحافظ المسلمون على أحوالهم الشخصية الإسلامية ولا يحول ذلك بينهم وبين الحقوق السياسية
- تكون أرض الجزائر تحت مسؤولة الحاكم الفرنسي العام بعد تأسيس مجلس جزائري مكون من 60 عضوا نصفه جزائري والنصف الآخر فرنسي.
- يتولى المجلس دراسة ميزانية الجزائر واقتراح المشاريعه المختلفة اقتصادية واجتماعية ونحوهما، ولا تكون قراراته نافذة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية.
- القوانين الفرنسية تنفذ في القطر الجزائري بعد المصادقة عليها من قبل المجلس الجزائري.
- يتساوى تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بباريس عددا مع عدد نواب الفرنسيين المستقرين في الجزائر.
- اللغة العربية لغة رسمية ثانية بعد اللغة الفرنسية الأم.
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة.
- يتساوى الجزائريون مع الفرنسيين في الوظائف المدنية والعسكرية على السواء.
- المادة الرابعة: يحق للمرأة الجزائرية المشاركة في الانتخابات.
- إنهاء البلديات المختلطة في القطر الجزائري والحكم العسكري في الجنوب.
- يتكون حول الوالي مجلس الحكومة مركب من ستة رجال نصفه من الجزائريين والباقي من الفرنسيين، ويتولى تنفيذ مقررات المجلس[1].

[1]- توفيق المدني، المصدر السابق، ص 147.

وصادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون في 20 سبتمبر 1947م تحت رقم 47/1853 ووقعه كل من الرئيس الفرنسي "فانسان أوريول" ورئيس الحكومة "يول رمادي" في غياب الممثلين الجزائريين[1].

ت- موقف الجزائريين من الدستور:

لم يكن في وسع الحركة الوطنية ولا الشعب الجزائري أن يتقبل هذا الدستور، الذي لم يشارك في وضعه، والذي لم يلب رغبته الأكيدة بحقه في تقرير مصيره، خاصة وأن المادة الأولى التي تعتبر الجزائر فرنسية، وكان الهدف من هذا القانون التنظيمي هو إبعاد النخب الجزائرية الممثلة في المجالس النيابية عن القاعدة الشعبية بحسب ما ذكره الزبيري[2].

ومن خلال ما جاء في دستور 1947م، يتضح سوء نية الحكومة والأغلبية الفرنسية حيال القضية الجزائرية، وانتهى الأمر بمنح الجزائر قانونا أساسيا مشوها أبترا على حد تعبير توفيق المدني[3]، وبالتالي جاء مخيبا لآمال الجزائريين في تحقيق حريتهم وفي تقرير مصيرهم.

لم يكن أمام تيارات الحركة الوطنية وفي مقدمتها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي استنكر التعنت الاستعماري وتفكيره العقيم الحالم بالجزائر الفرنسية، والاستنكار لمسخ الديمقراطي، إذ اعتبر هذا الدستور لا حدث، وقاطع نوابه هذه المهزلة المفبركة لذر الرماد في أعين الجزائريين، ووصفه فرحات عباس أنها ليست بالأمر الجديد[4]، وقدم مشروعا مضادا، ودعا فيه إلى ضرورة إنشاء جمهورية جزائرية تكون متحدة مع فرنسا على أساس المساواة والاحترام.

وفيما يخص جمعية العلماء المسلمين فهي الأخرى رفضته جملة وتفصيلا، إذ رأى الشيخ الإبراهيمي في هذا الدستور أنه ليس في مستوى تطلعات وطموحات الشعب الجزائري الذي كان يطمح إلى أبعد من ذلك، وهو تحقيق الحرية بقوه: "إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر، ووافق عليه برلمانها في أكتوبر 1947م، هو دستور ناقص من جميع جهاته، لم يحقق

---

[1]- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 117.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 118.

[3]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 147.

[4]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 173.

رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر، وآفته أنه فرض عليها فرضا، ولم يؤخذ رأيها فيه، والدستور النافع هو الذي يكون للأمة رأي في وضعه واختيار لمناهجه ويد في تشريعه، ويكون ناشئا عن رغبتها ليكون محققا لرغباتها ... بل قابله جميعهم بالاستنكار"[1]. ومن ذلك أطلق عليه الإبراهيمي اسم الدستور الأعرج الذي وضع من غير إرادة الأمة واستشارتها.

ومهما يكن فإن فكرة المناصفة والتساوي بين الجزائريين والفرنسيين كانت ضمن التشريعات الفرنسية الخاصة بقضايا الجزائريين دون الاعتبار للأهمية العددية، ولذلك ظلت حبرا على ورق، وبقيت الوظائف العليا تسند للعنصر الفرنس لا غير، مع العلم أن معظم ما جاء في هذا الدستور تصب في خدمة فرنسا وأذنابها لا غير.

ث- موقف المعمرين من الدستور:

استاء المعمرون بالجزائر من هذا القانون، وعبروا عن تمردهم ضد سياسة حكومة باريس، حيث نظم غلاة المعمرين حملة واسعة ضد هذا التنظيم، واعتبروه لصالح لجزائريين ولا يخدمهم ولا مصالحهم في الجزائر، لذلك حاربوه بشتى الوسائل ورفضوا مبدأ المساواة معهم في أي شيء، وطالبوا بعدم تطبيقه.

ففي باريس عبر رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر المدعو "بارتو" في رسالة موقعة من قبل 23 مستشارا عاما ومما جاء فيها: "إذا أقدمت الجمعية على منح الجزائر قانونا ضد مصالح الاستعمار، فلن يتردد ممثلوا الأقلية الأوروبية في تحويل نظرهم بعيدا عن فرنسا"[2].

وبنفس الوتيرة هدد العديد من النواب الفرنسيين الجمعية بعدم الامتثال للقانون، وقد أشار لك النائب "فرنان شوفالي" بقوله: "إن الغالبية من الفرنسيين أصلا يرفضون تطبيق قانون لا يضم أحكاما تضمن لهم الأمن الضروري لمتابعة مهمتهم ..." [3].

وقد أثرمت جهودهم في استخلاف الحاكم العام بآخر، الذي لبى مطالبهم وزيف الانتخابات لصالحهم، وهكذا منح المعمرين مجلسا يساير آرائهم وميولاتهم ويحافظون على مصالحهم.

---

[1]- المجلس الإداري لجمعية العلماء، بلاغ إلى الأمة العربية الجزائرية، البصائر، العدد 29، 29 مارس 1948م، ص01.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 1092.

[3]- المرجع نفسه، ص 1092.

والخلاصة أنه من دون شك أن الحكومة الفرنسية أوجدت طريقة جديدة لضرب الجزائريين والقضاء على طموحاتهم في الانعتاق من رقبة الاستعمار وتمثلت في أداء أسمتها القانون الجزائري 1947م، الذي يصب في خدمة فرنسا وفقط.

الفصل الرابع:

من تصدع الحركة الوطنية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1954م.

1-الأزمة البربرية 1949م منعطف خطير في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

تمهيد:

لم يكن للاستعمار الفرنسي للجزائر له أبعادا سياسية واقتصادية فقط، بل له أبعاد دينية، حيث اعتبر حلقة من حلقات الحروب الصليبية، ولذلك فإن الجيش الفرنسي المسلح بالبنادق والمدافع قد صحبته جيش آخر من المنصرين والمبشرين مسلحين بالإنجيل والمال، للتمكين من الفرنسة والتنصير، وبث التفرقة والعنصرية بين المسلمين في الجزائر.

أ- النزعة البربرية كفكرة استعمارية:

في سنة 1856م، أعطى وزير الحربية الفرنسي أمرا لـ"جيسلان Geslin" بإعداد تقرير مفصل عن اللهجات المحلية المستعملة في الجزائر، ومناقشته من طرف لجنة من المستشرقين بأكاديمية الفنون والآداب بباريس تحت إشراف المستشرق "رينو"[1]، ولا شك أن أمرا كهذا لا يتعلق بمجرد إدارة جديدة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هناك مؤامرة تحاك ضد العرب والبربر، خاصة بعد الدراسات الطويلة في بلاد القبائل، حيث استطاع الاستعمار الفرنسي وضع الأسس التي من خلالها تسير منطقة القبائل، حيث خلص إلى أن الشعب البربري معادي بطبعه للعرب، وأثبت ذلك من خلال ما روج له جاك شوفاليه سنة 1947 بقوله: "وإذا جعلنا اللغة العربية لغة إجبارية سيؤدي هذا إلى دفع المسلمين إلى الإسلام، وبالتالي يدخل البربر إلى الإسلام بسبب اللغة العربية"[2]، وقد ساهمت الإدارة الاستعمارية في بروز الفكر والنزعة البربرية في الجزائر من عدة أمور طبقتها، حيث أنها قامت بتعليم اللهجة البربرية يعني القبائلية وبحروف لاتينية، وهذا بعد تأسيس وبنائها للمدارس، ووضعت فيها نظاما متميزا، كما أن أبناء منطقة القبائل كانوا متأثرين بالمدرسة الاستعمارية.

ب- ظهور النزعة البربرية بالجزائر:

أصبحت النزعة البربرية كحركة بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذت طابعا سياسيا بعد أحداث الثامن ماي 1945م، وما أعقبها من قمع في كافة أنحاء الجزائر، ومن بينها منطقة القبائل، انضم

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الهدى، 1999، ص 75.

[2]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 759.

عدد من الشبان إلى حزب الشعب، غير أن بعضهم كان يخفي إيديولوجية مغايرة لإيديولوجية الحزب، حيث كانت هذه الفئة داخل الحزب تطالب بالبربرية للجزائر، وهي من النخبة الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية، والتي كانت تؤمن بالثنائية العرقية في شمال إفريقيا، وكانت تلح على الهوية البربرية متأثرة بالأطروحات الاستعمارية وبالأفكار التي روجها منظرو الشيوعية، والذين ينكرون أن ثمة أمة جزائرية وأنها ما زالت في طور التكوين"[1].

وقد بدأ الانقسام في حزب الشعب الجزائري وبدأت تظهر عناصر من منطقة القبائل الكبرى المتواجدون بكثرة في فرنسا، وكانت تسيطر على الحزب واللجنة المركزية، واتضح هذا في ندوة الإطارات ببوزريعة في أكتوبر 1946م، التي عقدها الحزب المنحل، حيث برز اتجاهين الاتجاه الأول ينادي بتعجيل الثورة، والاتجاه الثاني والذي كان ينادي به رئيس الحزب مصالي الحاج والداعي لتدويل القضية الجزائرية والمشاركة في الانتخابات.

ولم يتوقف البربريون كما كان يطلق عليهم خصومهم عن ترديد فكرة الجزائر للجزائريين، وكانوا يرغبون في أن لا تكون الجزائر خاصة للقيادة الدينية، واعترضوا على فكرة الجزائر عربية إسلامية، التي أعطيت كاتجاه ومبدأ عام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد قدموا لهذه الفكرة نقدا، وبالتالي كانت لهم مواقف للدفاع عن الهوية البربرية، وهي مواقف جد متطرفة كانت من مناضلين شباب من منطقة القبائل والذين انضموا إلى حزب الشعب الجزائري منذ 1944م، وكانوا تلاميذ في الثانويات درسوا وبحثوا في التاريخ والماضي البربري وراحوا يؤكدون على أن أصل السكان الجزائريين من الأصول البربرية، أمثال آيت أحمد وعلي لعمش وهما من طلبة ثانوية بن عكنون وولد حمودة وعمر أوصديق وهما طالبان في مدرسة ترشيد المعلمين ببوزريعة، وواعلي بناي مناضل في حزب الشعب، ويحيى هني والصادق هجرس وهما من طلبة جامعة الجزائر وأوبوزار السعيد وبلعيد أيت مدري وغيرهم من دعاة الحزب القبائلي بين مناضلي حزب الشعب الجزائري[2].

---

[1]– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعصرة، الجزائر، 2009، ص 91.

[2]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 91.

والظاهر أن دعاة النزعة البربرية وجدوا فرنسا المكان المناسب، والميدان الخصب لبدأ نشاطهم ونشر أفكارهم، ففي ربيع 1948م حسب بن يوسف بن خدة التقى واعلي بناي وأحمد بودة رئيس المنظمة الخاصة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بفرنسا، وقد تداولا في حديثهما الكلام عن طالب ملاحق من طرف الشرطة الفرنسية حسب زعمه، وله رغبة في الالتحاق بفرنسا ليتابع دراسته، وأنه بحاجة إلى أن يوصى به لدى قيادة فيدرالية حزب الشعب بفرنسا، وهذا الطالب هو محند علي يحيى، وطالب قديم من ثانوية بن عكنون، ظبي أحمد بودة طلب بناي عن حسن نيته ورغم أن بناي مناضل في حزب الشعب ولكنه يخفي نزعته البربرية، وقد استطاع محند علي يحيى مواصلة دراسته بفرنسا، ولم يلبث هذا الأخير حتى أصبح عضوا في اللجنة القيادية لفدرالية حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1]، واستطاع أن ينشر وقتها بيانا خطيرا ضد الجزائر العربية الإسلامية.

والظاهر أن محند علي يحيى رفع راية الانشقاق عن حزب الشعب الجزائري، وأول ما ابتدأ به أنه جعل اللجنة الإدارية لفيدرالية الحزب بفرنسا تصوت على اللائحة القائلة "الجزائر جزائرية"، وتدين الأسطورة القائلة "الجزائر عربية إسلامية"، وقد صوت 28 فردا من مجموعة 32، هذا ما أدى إلى شن حملة من طرف فيدرالية حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد التوجه العربي الإسلامي، الذي يسير عليه برنامجه مما أدى إلى انفجار الأزمة[2].

وما زاد الطين بلة، هو خلق علي يحيى حركة شعبية بربرية بالغة الخطورة، أدت إلى تأسيس حركة سياسية أواخر عام 1949م، أطلق عليها حزب الشعب القبائلي PPK، وضم خمسة عشر (15) عضو تهدف إلى ترقية اللغة والثقافة البربرية[3].

إلا أن العمل الذي قام دعاة النزعة البربرية تم اكتشافه من طرف قادة حزب الشعب في ديار المهجر، وأحبطت مؤامرة البربرية بفضل أسماء لامعة في الحقل الحزبي أمثال مصطفى الأشرف وعبد المالك بن حبيلس، وبشير بومعزة وغيرهم.[4]

---

[1]- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، دمشق، 1999، ج1، ص 167.

[2]- محمد حربي، الجزائر (1954-1962) جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، دار الكلمة، لبنان، 1983، ص 60.

[3]- محمد حربي، المرجع السابق، ص 60.

[4]- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 47.

أما في الجزائر، فقد اكتشف حزب الشعب بأن الحركة البربرية تدعمها يد من الخلف وهي بإيعاز من الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظل على ولائه للشيوعيين الفرنسيين وحتى إدارة الاحتلال بغرض تمزيق وحدة الحركة الوطنية وتحقيق فكرة تجزئة المجزأ[1]، وذلك من خلال رسالة أرسلها عمر أوصديق، إلا أن الرسالة بين يدي حزب الشعب الجزائري، ومن خلالها اكتشف الجماعة المؤسسة لهذه الحركة وهم عمر أوصديق واعلي بناي، ولد حمودة، بالإضافة إلى الصادق هجرس وعلي لعمش، وأخذت قيادة حزب الشعب هذه الرسالة لتقنع المناضلين بالعمل السري التقسيمي الذي يقوم به البربريون[2].

وكان أول إجراء اتخذه الحزب هو طرد علي يحيى عبد النور وجماعته من الحزب، كما أعطيت الأوامر لكريم بلقاسم وعمر أوعمران لتطهير الحزب في منطقة جرجرة من المندسين أمثال السعيد ساحلي، وآيت مدري، وأبوزار، وعمر الصديق وعلي فراح، وكانت هذه الفئة من المتعصبين تنسب كل مظاهر التخلف والمآسي التي يعيشها الشعب الجزائري إلى الإسلام والعرب وإلى اللغة العربية، ووصل الحد بهذه الفئة إلى استعمال السلاح والتعدي بتيزي وزو، والذي حاول أن يطعن حنفي فرد عليه وجرحه في ساقه، وبذلك تم استجواب آيت أحمد وعزله من رئاسة المنظمة الخاصة[3]، وأسندت القيادة إلى أحمد بن بلة.

ت- تأثير الأزمة في فرنسا والجزائر:

خلقت الأزمة البربرية العديد من السلبيات والعواقب الوخيمة على نشاط حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا وفي الجزائر.

والظاهر أن فيدرالية حزب الشعب بفرنسا منذ ديسمبر 1949م صارت تعين ولا تنتخب، والقادة فيها أصبحوا تابعين للجنة المركزية للحزب الموجود في الجزائر العاصمة، حيث تم تشكيل مفوضية

---

[1]- المرجع نفسه، ص 46.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 1086.

[3]- إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 25.

في فرنسا من ناحية التعبير عن أفكارهم وبحرية من خلال إلغاء الحزب للصفة الديمقراطية التي كانت تتمتع بها الفيديرالية[1].

- **الجزائر:** استطاعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التصدي للأزمة البربرية ولمفتعليها، وحسب المصادر التاريخية تمكن مصالي التصدي للأزمة من خلال عزل منافسه الأمين دباغين وجماعته وهذا لا يعتبر حلا للأزمة، بل تعميقا لها، لأن الحل يتمثل في إقناع الناس وليس الانتقام من الخصوم مثل الأمين دباغين، الذي يعتبر شخص ذا وزن ثقيل، وقد تم محاكمته وهو غائب من الحزب، وقدمت قيادة الحركة تبريرا لهذا الطرد، واتهامه مصالي بأنه هو مفتعل ليحقق مطامح شخصية[2]، ويذكر مصالي أنه لا يزال يؤمن بأن أنصار النزعة البربرية صنيعة الاستعمار لتحطيم العروبة التي هي رمز المقاومة.

والخلاصة تبقى الأزمة البربرية 1949م منعرج خطير في مسار الحركة الوطنية، من أجل خلق الفتنة وإثارة النعرات القبلية، والنزاعات العرقية وتفرقة وحدة الشعب الجزائري، حيث نجدها أثرت فيه وعليه، لكنها لم توقعه في شباكها، واستكشاف أمرها، واستطاعت قيادة حركة الانتصار التصدي لها خارجيا وداخليا، غير أن مخلفات هذه الأزمة لا زالت في الجزائر تراوح مكانها، من خلال السياسة الخارجية الفرنسية بعد استقلال الجزائر، واللعب على خريطة القبائل، بخلق أزمات في البلاد وتعزيز الفرقة والتمزيق واللعب على وتر الهوية.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 320.

[2]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 64.

2- أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م.

تمهيد:

إن استمرار الاحتلال الفرنسي في سياسته الاستبدادية ضد الجزائريين بالغ الأثر على الشعب الجزائري بصفة عامة وعلى الحركة الوطنية بصفة خاصة، في إعلان الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954م، ومن دون شك أن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية كغيرها من ثورات العالم في تاريخنا المعاصر، لم يكن تفجيرها وليد الصدفة، بل هناك جذور وعوامل كامنة ساهمت في إيجاد ذلك الحدث الهام، الذي غير مجريات التاريخ الجزائري، لذلك توجد عوامل كثيرة تراكمت على توفير العمل الثوري المباشر، ومن هذه العوامل ساهمت في تفجير الثورة نذكر:

أ- الأوضاع السياسية:

كان الوضع السياسي في الجزائر قبل اندلاع الثورة يتكون من تيارات أساسية منذ إعادة بناء الحياة السياسية 16 مارس 1946م، ويقول أحمد توفيق المدني: "كان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مهيمنا على الحياة السياسية ببلادنا هيمنة تكاد تكون مطلقة"[1]، فقد أدت مشاركة الحركة في الانتخابات إلى حدوث انشقاق داخل الحزب، وامتد الاستياء إلى الكثير من مناضلي الحزب المخلصين وكادت تحدث أزمة داخله لو تدارك زعيمه مصالي الحاج الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني سنة 1947م[2].

ولعل الشيء المميز لوضعية الجزائر السياسية هو تأسيس المنظمة الخاصة في فيفري 1947م، بقيادة محمد بلوزداد، وهي تعد بمثابة النواة الأساسية لجيش التحرير، والأمر الآخر هو ذاك الانقسام الذي أصبح باديا في صفوف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هو المشاركة في الانتخابات، ولعل ما وسع من الشرخ بين مناضلي الحزب هو بروز الأزمة البربرية سنتي 1947-1948م بزعامة كل من آيت أحمد وعلي لعمش وولد حمودة وعمر أوصديق، ويحيى هنين، والصادق هجرس كلهم من دعاة الحزب القبائلي بين مناضلي حركة الانتصار، وقد وجدت هذه

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركب الثورة الجزائرية)، ط1، ج3، الجزائر، 1989، ص 15.

[2]- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 47

الحركة الانفصالية تأييدا كبيرا من الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظل على ولائه للحزب الشيوعي الفرنسي، وحتى لإدارة الاستعمار بهدف تشتيت وتمزيق وحدة الحركة الوطنية الجزائرية[1]، إلا أن صمود مناضلي حركة الانتصار في باريس أحبطت مؤامرة النزعة البربرية بفضل أسماء لامعة في الحزب أمثال مصطفى الأشرف وعبد المالك بن حبيلس وغيرهم.

وفي مارس 1950م اكتشفت السلطات الاستعمارية المنظمة الخاصة، واعتقال أكثر من 500 مناضل عبر كافة القطر الوطني، وتلته بعد ذلك عدة هزات، وقد تواصلت الهزات وزادة الخلافات بين زعيم الحزب مصالي وأعضاء اللجنة المركزية، بسبب اعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة[2]، ووصلت ذروته سنة 1953م.

ويذكر عبد الحميد مهري الذي يحسب لصالح المركزيين حسب روايته فإن سنة 1952م كانت بداية حاسمة في التحضير للثورة الجزائرية لما كان يجري في تونس التي عرف مناضلوها وقتئذ مناقشات جادة حول بوادر الكفاح المسلح لأعلى مستوى المنطقة بل على مستوى بلاد المغرب العربي بسبب أفكار عبد الكريم الخطابي، وفي ذلك يقول مهري بعد عودتي من تونس سنة 1952م كنت أسأل عن الأحداث الجارية في تونس، ومما أعرف عنها وعن مدى علاقتها بالقضية الجزائرية، فإن الظروف أصبحت مواتية للثورة ومهيأة لبعث حركة جماهيرية واسعة، بعد أن ساعد النظام الاستعماري نفسه على التعجيل بفشل السياسات الإصلاحية وإقامة الحجة على بطلانها، وكانت هناك إمكانية إقامة جبهة مغربية من خلال تطوير الكفاح على مستوى المغرب العربي، خاصة وأن فرنسا كانت منهمكة في حربها في الهند الصينية التي تشغل قسطا كبيرا من قواتها العسكرية[3].

ب- إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

مع تنامي الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بذل قدامى المنظمة الخاصة الكثير من الجهود للحفاظ على تماسك الحزب وإصلاح ذات البين، والدعوة إلى تحكيم العقل، وأمام

[1]- يحيى بوعزيز، تسلط السياسة الاستعماري، المرجع السابق، ص 46.

[2]-محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 53.

[3]-عبد الحميد مهري، أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954م، مجلة المجاهد، العدد 1526، الموافق لـ1989م، ص 06.

فشلهم الذريع دعوا المناضلين إلى النشاط، وحملوا إدارة الحزب ومصالي مسؤولية تقسيم الحزب[1]، وبعدها اتصل محمد بوضياف[2] بزملائه في المنظمة الخاصة بعد عودته إلى الجزائر العاصمة أمثال مصطفى بن بولعيد والعربي بن المهيدي، ورابح بيطاط، تدارسوا الوضعية، ومن خلال هذا اللقاء انبثقت فكرة إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبرزت إلى الوجود بصفة رسمية يوم 23 مارس 1954م، ولتدارس مصير الجزائر ووضع المعالم الجديدة اجتمع أعضاء لجنة 22،[3] من المنظمة الخاصة في منزل إلياس دريس بالعاصمة في يوم 22 دجوان 1954، وهذه هي الأسماء التي حضرت الاجتماع:

1-باجي مختار
2- عثمان بلوزداد
3- رمضان بن عبد المالك
4- بن مصطفى بن عودة
5- مصطفى بن بولعيد
6- محمد العربي بن مهيدي
7- لخضر بن طوبال
8- رابح بيطاط
9- الزبير بوعجاج
10- سليمان بوعلي
11- أحمد بوشعيب
12- محمد بوضياف
13- عبد الحفيظ بالصوف
14- مراد ديدوش
15- عبد السلام حباشي
16- عبد القادر لعموري
17- محمد مشاطي
18- سليمان ملاح
19-محمد مرزوقي
20- بوجمعة سويداني
21- زيغود يوسف
22- إلياس دريش

[1]- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 15.

[2]- 1919-1992، ولد بالمسيلة، انضم حزب الشعب وأًبح عضوا بارزا في حركة الانتصار، تولى مسؤولية المنظمة الخاصة، حكم عليه بالسجن إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، عضو لجنة 22، ساهم بفعالية في التحضير لاندلاع الثورة، للمزيد ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، م بلوتو، 2009، ص 160.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 181.

ومن المحاور البارزة في هذا الاجتماع، وكانت محل نقاش نذكر:

- نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة من تأسيسها إلى حلها.
- العمل التحضيري الذي أنجزته العناصر الباقية من المنظمة.
- الأسباب العميقة لأزمة الحزب[1].
- واختتم هذا الاجتماع الشهير للجنة 22 بالمصادقة على ما يلي:
- تدين بوضوح المتسببين في تصدع الحزب.
- تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار أزمة الحزب وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار.
- تقرر تفجير الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر[2].

ت- اجتماع لجنة الستة:

وفي ليلة 25 أكتوبر 1954م، اجتمع أعضاء لجنة الستة وهم: بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بن المهيدي، كريم بلقاسم، رابح بيطاط في الجزائر العاصمة، وقرروا أن تكون ليلة الفاتح من نوفمبر على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل موعد الحسم والإعلان عن تفجير الثورة[3]، التي أضحت قناعة الكثير من الجزائريين، وبالخصوص التيار الثوري، وأصبح يقينا أن الوجود الفرنسي في الجزائر لم يقدم سوى الفقر والتخلف والمهانة، وأصبح هذا التاريخ غرة نوفمبر واقعا في نفوس الوطنيين الجزائريين.

ث- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر:

إن الجزائر شأنها شأن بلاد المغرب تتمتع بثرواتها الطبيعية، وامتداد مساحتها الشاسعة وتنوع بيئتها الطبيعية، وتعددت مواردها الأولية، الأمر إلى جعل فرنسا تتفنن في سياستها في نهب وسلب وتجريد الجزائريين من خيراتهم وأرزاقهم وأراضيهم.

---

[1]- محمد عباس، اغتيال حلم، در هومة، الجزائر، 2009، ص 45.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 46.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط1، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 375.

فبحلول سنة 1954 أصبحت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بسبب إبعاد الفلاحين الجزائريين عن أراضيهم وتسييرها، وتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة الأوروبيين من جهة ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، وتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى[1].

وفي ظل هذه الظروف يمكن أن نتصور وضعية الفلاحة الجزائرية عشية اندلاع الثورة الجزائرية، ففي سنة 1954م بلغ عدد الفلاحين 650000 فلاح ولا يتجاوز معدل دخلهم السنوي 180 دينار للفرد الواحد، بالمقابل نجد فيه معدل الدخل الفردي الأوروبي في السنة نفسها بلغ 3600 دج أي 360 ألف فرنك قديم، مما انعكس ذلك سلبا على زيادة الفقر على العامة من الجزائريين، والصعوبة في الحصول على لقمة العيش، وتسخير العمل كخماسة لدى البرجوازية المحلية مما وسع من الفارق الطبقي[2].

أما فيما يخص الصناعة، فتجدر الإشارة إلى أن الموارد الصناعية الجزائرية مع سنة 1954م، كانت تحول إلى فرنسا الاستعمارية، حيث كانت مقسمة بين الصناعة التقليدية خاصة بالأهالي، وصناعة عصرية، وكلها في خدمة الاستعمار، حيث عرف نمو القطاع الصناعي نموا تراوح بين 07 و08%، أما قطاع التجارة فقد عرف هو بدوره بعض الكساد برغم زيادة نسبة الواردات عشية اندلاع الثورة بفعل الزيادة في نفقات الجيش والمؤونة، وقفزت قيمة الواردات من 220 مليار فرنك فرنسي في سنة 1954م إلى 383 مليار فرنك فرنسي سنة 1957م[3]، وكانت الواردات 80% منها مواد مصنعة، والباقي عبارة عن مواد غذائية كالقهوة والشاي والسكر، وفرنسا وحدها تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والموارد الأولية.

ج- الوضع الاجتماعي:

انعكست الأوضاع الاقتصادية سلبا على الوضع الاجتماعي، ففي سنة 1954م كان عدد سكان القطر الجزائري إلى تسعة ملايين وخمسمائة وثماني وعشرون ساكنا (9.000.528) منهم

[1]- العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 41.

[2] -Mohamed Yousfi, l'Algérie en marche, T1, ENAL, Alger, 1985, P 171

[3]- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 106.

مليون واثنان وأربعون ألف أوروبي (1.042.000)، ويمثل السكان الأوروبيون 10% من مجموع السكان، أما هجرة الجزائريين فالتقارير الرسمية تشير إلى أن في فرنسا ثلاثمائة ألف جزائري (300.000) نصفهم من القبائل[1].

ويذكر أجيرون فيما يتعلق بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، فقد ارتفعت حيث انتقل عدد سكان المدن المسلمين من 722.000 ساكن عام 1936م إلى حوالي مليون وستمائة ألف (1.600.0000) عام 1954م، وسكنوا في الأحياء القصديرية حتى لم يعودوا قادرين على إيجاد أي عمل سد رمق الحياة[2].

أما بالنسبة للخدمات الصحية، لم تهتم بها السلطات الاستعمارية إلا في المراكز الآهلة بالمعمرين، حيث أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين سنة 1954م، لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل إن التداوي في الأرياف كان يتم بالطرق التقليدية مثل استعمال الأعشاب، وسائر الحبوب النشوية، واللجوء إلى النار والتماتم[3].

أما عن ظاهرة البطالة فتفشت في أعماق المجتمع الجزائري، وهناك إحصائيات تؤكد وجود مليون عاطل عن العمل عام 1954م، أما البطالة المقنعة فقد كانت هي الأخرى موجودة بأعداد هائلة، تتثمل في المستخدمين غير الدائمين، أو بالأحرى العمال الزراعيون الموسميون الذين يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الظروف قد تراوحت ما بين 650.000 إلى 750.000 عامل[4].

فالجزائريين بكل فئاتها كان الأطفال فيها الفئة الأكثر تهميشا في المجتمع الجزائري، حيث كان عملهم ينحصر في مسح الأحذية، أو بيع الجرائد في المدن، أو يعملون كرعاة للمواشي لدى المعمرين، أو لدى بعض الجزائريين في الأرياف، وما إن طلت سنة 1954م وجدت الطليعة الثورية

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 26.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1988، ص133.

[3]- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 23-24.

[4]- المرجع نفسه، ص 27.

فيها مشمرة على سواعدها قصد التصدي للفتور والركود الذي أصاب المجتمع الجزائري، ونفض الغبار عنه.

ح- الوضع الثقافي:

إن الحديث عن الوضعية الثقافية، يقودنا إلى الحديث عن التعليم والمتعلم، فكانت مزرية للغاية بسبب ممارسات الإدارة الاستعمارية اتجاههم، فالتعليم الابتدائي كان منتشرا إلى حد ما في أغلب المدن الكبيرة والصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أولويات العلوم، ويتأهلون منها للشهادة الابتدائية، وهي أساسا مدارس للتلاميذ الأوروبيين، وبرنامجها فرنسي، ويمكن لأبناء المسلمين أن يدخلوها إن وجدوا مكانا فيها[1].

وفي المقابل نشطت المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي قدر عددها عشية الثورة بأزيد من 500 مدرسة حرة على مستوى العمالات الثلاث، وخطى الكثير من الطلبة المتخرجين من معهد بن باديس التي تأسس بقسنطينة سنة 1948م، إلى مزاولة الدراسة بالمعاهد العربية والإسلامية في بلاد المغرب والمشرق[2].

[1]- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، المرجع السابق، ص 51.

[2]- أرشيف ما وراء البحار، أكس بروفانس بفرنسا، رقم 16H74

الخاتمة:

إن أهم ما ميز تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1919–1954م هو تغير المجتمع الجزائري في سلوكاته من طابع التصادم والمقاومة الشعبية إلى حركية جديدة أكثر عقلانية وبصيرة عما كان عليها في السابق.

ومن النتائج الهامة التي توصلت اليها الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو تبلور القضية الوطنية، وأصبحت أكثر وضوحا عما كانت عليه، وبروز الفكر الوحدوي وتنوير الرؤى لدى الأطياف السياسية نحو البحث على التوافق والائتلاف في الكثير من الأحيان، وتجلى ذلك بعد المجاز اللاإنسانية التي اقترفها الجيش الاستعماري في حق الجزائريين في الثامن ماي 1945م، الأمر الذي ولدت عنه قناعة جزائرية قوية في ثقافة الحوار الوطني، وتعمق فكر الرفض والمقاطعة لسياسة التلاعب الاستعمارية الممثلة في ذر الرماد في أعين الجزائريين من خلال بعض الإصلاحات المزعومة منها إصلاحات كليمنصو ومشروع بلوم فيوليت، ومشروع ديغول وكذا دستور 1947م.

والظاهر أن جل المحاولات الإصلاحية جاءت متأخرة عن موعدها، والأخذ بكل جدية القضية الوطنية نحو نهج مطلب الاستقلال التام مهما كلف ذلك من ثمن، وهو ما أدى في النهاية الي التعجيل بتفجير الثورة التحريرية الكبرى في غرة نوفمبر 1954 م، والتي كانت نتيجة جهود مضنية مشتركة في مسارها بين القوى الوطنية، فالثورة التحريرية الكبرى جاءت من رحم الحركة الوطنية واحتضنها الشعب الجزائري، وتجسدت نجاحات الثورة ميدانيا مابين 1954–1962م.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964م)، ج3، جمع وتقديم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964م)، ج5، جمع وتقديم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- الورثيلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.
- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، القاهرة، 1984.
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مع ركب الثورة الجزائرية)، ط1، ج3، الجزائر، 1989.
- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط1، مطبعة دار هومة، 2010.
- بن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، (1936-1945م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- ديغول شارل، مذكرات الحرب 1940-1942م، ط3، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، لبنان، 1981م.
- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م.
- عباس فرحات، تشريح الحرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 201.
- غليسبي جوان، الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1961.

- نايث بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، دار البعث، الجزائر، 1991م.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939- 1951)، ترجمة محمد بن الباز، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

المراجع:

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،
- العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1989م
- العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النقائش، بيروت، 1981.
- العسلي بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984،
- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1945، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994،
- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945م، دار البعث، قسنطينة.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م
- بن أزواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954-1962م)، دار الإنشاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

- تركي رابح، التعليم والقومي والشخصية الجزائرية، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988
- جغابة محمد، بيان أول نوفمبر – دعوة الى الحرب، رسالة للسلام، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999م
- جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1945)، دار الواحة، الجزائر، 2013
- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007
- زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012.
- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ط 1، دار هومة، 2004.
- زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة، الجزائر، 2009
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900، 1945م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992،
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007،
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الهدى، 1999.
- سعيدوني نصرالدين، الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب، بيروت، 2000م.
- لونيسي إبراهيم، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، دار هومة، الجزائر، 2007.

- لميش صالح: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية 1954-1962م، ط1، ج 1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003م.
- عباس محمد: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن) 1962/1954م، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- قنان جمال، قضايا ودراسات في قضايا التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م.
- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1962/45م، ج1، دار بوسعادة، الجزائر.
- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان، الجزائر، 2013.
- مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، م بلوتو، 2009.
- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، الجزائر

باللغة الأجنبية:

- Yves Godar : les paras dans la ville les trois batailles d.alge, fayard, paris . 1973.
- Charles Robert Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, éd OUF, Paris, 1979.
- Claude Collot-Jean Robert Henry. le mouvement national Algerien Texte 1912/1954.2ed.office des publications universitaires.1977 .

فهرس المحتويات

مقدمة:.....1

الفصل التمهيدي: خلفيات انبعاث الحركة الوطنية الجزائرية مطلع القرن 20م

1-الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م.....5

تمهيد: 5

1-الوضع السياسي: 5

2-الوضع القضائي: 8

3-الوضع الاقتصادي: 10

4-الوضع الاجتماعي والثقافي:.....13

2- الجزائر والحرب العالمية الأولى1914-1918م.....14

تمهيد: 14

الفصل الأول: إنبعاث الحركة الوطنية الجزائرية 19391919م

1-إصلاحات كليمنصو 1919م:.....20

تمهيد: 20

أ-جذور الإصلاحات: 20

ب-محتوى إصلاحات فيفري 1919م:.....22

ت-موقف حركة الشبان الجزائريين من إصلاحات 1919م: 24

2-حركة الأمير خالد 1919-1936م.....25

تمهيد: 25

أ-ترجمة لشخصية الأمير خالد: 25

ب-نشاط الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين..... 26

ث-نشاط النخبة بعد الحرب العالمية الأولى: 28

3-مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وتأثيراتها:..... 32

تمهيد: 32

4-فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين: 35

أ-تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:..... 35

ب-تشكل فيدرالية النواب: 35

ت-برنامج فيدرالية النواب المسلمين:..... 36

ث-أهداف فدرالية النواب: 37

ج-نشاط فدرالية النواب المسلمين الجزائريين:..... 38

ح-انقسام أعضاء النواب: 50

5-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1954) 53

تمهيد: 53

أ-ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: 53

ب-أهدافها: 54

ت-قنوات العمل عند الجمعية: 55

ث-من نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:.....58

6-الجبهة الشعبية ومشروع فيوليت 1936-1937م.....69

تمهيد: 69

أ-التعريف بشخصية موريس فيوليت: 69

ب-محتوى مشروع موريس فيوليت: 70

ت-وصول الجبهة الشعبية وتبني مشروع فيوليت: 75

الفصل الثاني: الحركة الوطنية والحرب العالمية الثانية

1-الأوضاع العامة في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).....82

تمهيد: 82

أ-اندلاع الحرب العالمية الثانية وموقف الجزائريين منها:.....82

2- ميلاد البيان الجزائري في فبراير 1943م وإرباك السياسية الفرنسية. 87

تمهيد: 87

أ-ظروف صدور البيان:.....87

ب-محتوى البيان:.....88

3- مرسوم 07 مارس 1944م ربح الوقت وذر الرماد في الأعين.....91

تمهيد: 91

4- حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م وائتلاف الحركة الوطنية الجزائرية.....97

تمهيد: 97

ب-قيام حركة أحباب البيان والحرية: 99

ت-أهداف الحركة: 100

ث-نشاطات الحركة وردود الفعل إتجاهها: 100

ج-ردود الفعل الفرنسية: 102

5-أحداث الثامن ماي 1945 م ابتزاز لوطنية الجزائريين. 105

تمهيد: 105

أ-التطورات الدولية والمحلية التي مهدت لأحداث ماي 1945 م: 105

ب-الاحتفالية باليوم العالمي للشغل: 109

ت-بداية الأحداث وتوسعها بمدينة سطيف 08 ماي 1945 م: 110

الفصل الثالث: تطور الحركة الوطنية الجزائرية 19541946م

1-إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية(1946 م-1954 م)..... 118

تمهيد: 118

أ-تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 118

ب-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946: 122

ت-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:..... 123

ث-الحزب الشيوعي الجزائري: 125

2-دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947م ضرب الجزائريين والقضاء على طموحاتهم في الحرية والاستقلال. 128

تمهيد: 128

أ-أسباب صدور دستور 1947م:..... 128

ب-محتوى دستور الجزائر:..... 130

ت-موقف الجزائريين من الدستور:..... 131

ث-موقف المعمرين من الدستور:..... 132

الفصل الرابع: من تصدع الحركة الوطنية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1954م

1-الأزمة البربرية 1949م منعطف خطير في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 136

تمهيد:..... 136

أ-النزعة البربرية كفكرة استعمارية:..... 136

ب-ظهور النزعة البربرية بالجزائر:..... 136

ت-تأثير الأزمة في فرنسا والجزائر:..... 139

2-أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م. 141

تمهيد:..... 141

أ-الأوضاع السياسية:..... 141

ب-إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل:..... 142

ت-اجتماع لجنة الستة:..... 144

ث-الأوضاع الاقتصادية في الجزائر:..... 144

ج-الوضع الاجتماعي:..... 145

ح-الوضع الثقافي:..... 147

الخاتمة: 148

قائمة المصادر والمراجع: 149

يتناول هذا الكتاب البيداغوجي تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بين سنتي 1919 و1954م، وفق عروض التكوين لنظام ل.م.د، بهدف تزويد طلبة التاريخ بالمعارف الدقيقة حول هذه المرحلة الحاسمة. بعد الحرب العالمية الأولى، عانت الجزائر من تدهور شامل نتيجة استغلال فرنسا لمواردها البشرية والمادية في خدمة الحرب، فحاولت التغطية على ذلك بإصلاحات 04 فيفري 1919م التي لم تلبِّ طموحات الجزائريين، لكنها مهّدت لبروز العمل السياسي المنظم منتصف العشرينيات. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، لجأت فرنسا إلى حل الأحزاب الوطنية ونفي زعمائها، ما أوجد فراغًا سياسيًا استغله فرحات عباس لإطلاق بيان الشعب الجزائري في فيفري 1943م، الذي شكّل منعطفًا مهمًا في مسار الحركة الوطنية.

غير أن مجازر الثامن ماي 1945م كشفت زيف الشعارات الفرنسية حول الحرية والمساواة، ورسّخت قناعة لدى الجزائريين بأن التحرر لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح. وهكذا، برزت فكرة الثورة كخيار حتمي لاسترجاع السيادة الوطنية، فتفجرت ثورة أول نوفمبر 1954م معلنة نهاية مرحلة النضال السياسي وبداية الكفاح المسلح ضد أعتى أشكال الاستعمار الاستيطاني. وقد تمكنت الثورة الجزائرية من تحرير الشعب واستعادة الكرامة الوطنية.

ويُختتم الكتاب بالتأكيد على أن هذه الدراسة تشكل مساهمة علمية متواضعة لخدمة طلبة التاريخ والعلوم الإنسانية، وإثراء المكتبة الجامعية بمؤلف يسهم في فهم جذور الحركة الوطنية ومسارها نحو الاستقلال.

منشورات جامعة المسيلة

ردمك: 978-9969-640-01-4 :ISBN

9 789969 640014